الحال والتمييز

(دراسة نحوية مقارنة)

تأليف الدكتور

أشرف طه خالد صقر

مدرس اللغويات في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنين بدمياط
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، وأفصح الناطقين سيدنا محمد النبى الأمى الكريم، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذا بحث فى النحو، موضوعه:

(الحال والتمييز – دراسة نحوية مقارنة)

ومن أسباب اختيارى لهذا الموضوع: أنه وقع فى نفسى التشابه الكبير بين الحال والتمييز فى كثير من الأمور وكثير من الشواهد والأمثلة، وكنت أقع فى حيرة حيال بعض الشواهد فى الحكم على المنصوب فيها: هل هو حال أو تمييز؟

وزاد من حيرتى أننى لما رجعت إلى بعض كتب النحو والتفسير وجدت أن السابقين من المفسرين العربين لم يسلموا من هذا الأمر، فقد اختلفوا فى إعراب بعض الأمثلة والشواهد والآيات اختلافاً بيناً، بين كونها منصوبة على الحال أو على التمييز.

فوقع فى نفسى أن أكتب بحثاً فى المقارنة بين البابين، وإبراز ما يتميز به كل باب من خصائص وسمات تميزه عن الآخر، حتى يتيسر للمعرب معرفة الفرق بينهما اتفاقاً وافتراقاً.

فاستخرت الله تعالى فى هذا الأمر، وعقدت العزم عليه.

وقوى من عزمى على البحث فى هذا الموضوع: أننى فى قراءتى فى كتب النحو فى بابى الحال والتمييز وجدت بعض النحاة كابن هشام فى المغنى[1]، والسيوطى فى الأشباه والنظائر[2]، والأشمونى فى شرحه[3]وبعض المحققين فى حواشيهم[4]، قد ذكروا جملة من الأمور التى يفترقان فيها، وكان ما ذكروه باختصار وإجمال.

وقد أجمعوا على أن أوجه الاتفاق بينهما خمسة أوجه، وأوجه الافتراق سبعة.

---

[1] المغنى بحاشية الأمير ١٤١/٢ ، ١٤٢.

[2] الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢ – راجعة وقدم له د/ فايز ترحينى – دار الكتاب العربى – بيروت – ط الأولى – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

[3] شرح الأشمونى ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.

[4] انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٣٢٥/٢.
ومصباح السالك إلى أوضح المسالك للدكتور بركات يوسف هبود ٣٠٦/٢،٣٠٥.

وأختار نص الأشمونى[١] دليلاً على ذلك حيث قال: " يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور، ويفترقان فى سبعة

فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأما أمور الافتراق: فالأول: أن الحال تجئ جملة وظرفاً ومجروراً – كما مر[٢] – والتمييز لا يكون إلا اسماً.

الثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها – كما عرفت فى باب الحال[٣]– ولا كذلك التمييز.

الثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

الرابع: أن الحال تتعدد – كما عرفت[٤].

الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح.

السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتى الحال جامدة، كهذا مالك ذهباً، ويأتى التمييز مشتقاً، نحو: لله دره فارساً – وقد مر[٥].

السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها، بخلاف التمييز"[٦].

فوجدت فى هذا البيان من الأشمونى وممن سبقه بغيتى، فجعلته قاعدة انطلقت من عندها وبنيت عليها هذا البحث.

وعليه فقد أخذت أقرأ فى كتب النحو فى ذينك البابين، وأجمع ما فيهما من قواعد وشواهد، وأقارن بينها حتى توصلت إلى أكثر مما ذكروه من أوجه الاتفاق والافتراق.

فقد تيسر لى بعون الله وتوفيقه التوصل إلى عشرة أوجه اتفق فيها الحال والتمييز، وليس خمسة كما ذكروا، وثلاثة عشر وجها افترقا فيها، وليس سبعة.

منهجى فى هذا البحث:

---

[١] اخترت نص الأشمونى لأنه أخصر من نص المغنى، وأكمل من نص السيوطى.
[٢] انظر: شرح الأشمونى ١٨٦/٢.
[٣] انظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢.
[٤] انظر: شرح الأشمونى ١٧٣/٢.
[٥] انظر: شرح الأشمونى ١٧٠/٢.
[٦] شرح الأشمونى ٢٠٢،٢٠٣/٢ وانظر: مغنى اللبيب ١٤١/٢، ١٤٢ والأشباه والنظائر ٢٣١،٢٣٢/٢ وعدة السالك ٣٢٥/٢ ومصباح السالك ٣٠٦،٣٠٥/٢.

لقد التزمت فى هذا البحث المنهج التالى:

أولاً: جعلت البحث فصلين: فصل فى أوجه الاتفاق، والآخر فى أوجه الافتراق.

ثانياً: جعلت لكل أمر من أمور الاتفاق أو الافتراق مبحثاً خاصاً.

ثالثاً: نوهت فى صدر كل مبحث بوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الحال والتمييز.

رابعاً: قمت بدراسة كل مسألة دراسة نحوية تفصيلية مقارنة، ذاكراً أقوال النحاة وآراءهم وخلافتهم، مرجحاً ما أراه راجحاً ومضعفاً ما أراه ضعيفاً بالحجة والبرهان.

خامساً: أثناء قيامى بدراسة المبحث كنت أخص كل باب من بابى الحال والتمييز بحديث منفرد عن الآخر، بمعنى أننى كنت أفصل بينهما فى الدراسة النحوية بعد أن أشير إلى ما بينها من اتفاق أو اختلاف فى مسألة ما، ثم أفرد كل واحد منهما بالحديث فى تلك المسألة، وفى أغلب الأحوال كنت أبدأ بالحال ثم أثنى بالتمييز نظراً لتقدم الأول فى كتب النحو، ثم أختم المسألة بالإشارة إلى هذا الاتفاق أو الاختلاف الواقع بينهما من خلال ما درست فى تلك المسألة.

سادساً: ذيلت كل مبحث بخلاصة أوجزت فيها ما اشتمل عليه من قواعد نحوية، ونتيجة نهائية، باستثناء المباحث القصيرة، فإن وجازتها تغنى عن تلخيصها.

سابعاً: كان للشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن، وحديث، وشعر، وأمثال، حظها من العناية وحقها من الرعاية، لم لا؟ وهذا الاتفاق أو الاختلاف بين البابين لا يتبينه القارئ إلا من خلال تلك الشواهد.

فالشواهد هى التى تبرز ما بينهما من اتفاق، وتقرر ما بينهما من اختلاف، إذ لا تكون قاعدة من دون شواهد.

ثامناً: قمت بخدمة تلك الشواهد خدمة وافية كما يلى:

أما الشواهد القرآنية فقد قمت بنسبتها إلى سورها التى وردت فيها وأرقامها فى تلك السور.

وأما الأحاديث النبوية فقد خرجتها من كتب السنة التى وردت فيها.

وأما الشواهد الشعرية فقد قمت بنسبة كل بيت إلى بحره العروضى، وقائله إن لم يكن مجهولاً، وتوثيقه من كتب النحو واللغة، وشرح مفرداته، وبيان معناه، وبيان الشاهد النحوى فيه، والإشارة إلى تعدد الروايات إن وجدت.

وأما الأمثال فقد وثقتها من الكتب التى عنيت بها كمجمع الأمثال للميدانى، وجمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى، وغيرهما، ثم قمت بشرحها وذكر موردها ومضربها حتى تعم الفائدة بذكرها.

تاسعاً: عرفت بالأعلام غير المشهورين فى كتب النحو، وأما غيرهم فإن شهرتهم تغنى عن تعريفهم، كالخليل، وسيبويه، والكسائى، والفراء، والأخفش، والمبرد، وغيرهم من المتقدمين، وابن مالك، وابنه، وأبى حيان، وابن هشام، والسيوطى، وغيرهم من المتأخرين.

عاشراً: ختمت البحث بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال الكتابة فيه.

الحادى عشر: ذيلته بذكر ثبت بأهم المصادر والمراجع التى استعنت بها فى الدراسة والمقارنة.

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وفصلين متضمنين ثلاثة وعشرين مبحثاً، وخاتمة، وثبت بالمراجع، وفهرس للموضوعات.

أولاً: المقدمة: تحدثت فيها عن موضوع البحث، وسبب اختياره، والجهد الذى بذل فيه، وخطة البحث.

ثانياً: التمهيد: تناولت فيه مفهوم الحال والتمييز، وبعض ما اشتملا عليه من قواعد بإجمال كمدخل لهذا البحث.

ثالثا: قسمت البحث فصلين:

الفصل الأول: أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز، وقد اشتمل هذا الفصل على عشرة مباحث:

المبحث الأول: الاتفاق فى الاسمية.

المبحث الثانى: الاتفاق فى التنكير.

المبحث الثالث: الاتفاق فى النصب.

المبحث الرابع: الاتفاق فى الفضلية.

المبحث الخامس: الاتفاق فى رفع الإبهام.

المبحث السادس: الاتفاق فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن الجملة.

المبحث السابع: الاتفاق فى التطابق.

المبحث الثامن: الاتفاق فى جواز حذفهما.

المبحث التاسع: الاتفاق فى وقوعهما بعد تمام الكلام.

المبحث العاشر: الاتفاق فى جواز تقديمهما على ما قبلهما، الحال على صاحبه، والتمييز على مميزه.

الفصل الثانى: أوجه الافتراق بين الحال والتمييز وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: الفروق اللغوية بين الحال والتمييز.

المبحث الثانى: الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، بخلاف التمييز.

المبحث الثالث: الحال تبين الهيئات، والتمييز يبين النسبة أو الذوات.

المبحث الرابع: الحال تجئ جملة وشبه جملة، بخلاف التمييز.

المبحث الخامس: جواز تعدد الحال، وامتناعه فى التمييز.

المبحث السادس: مجئ الحال مشتقة، والتمييز جامداً، وقد يتعاكسان.

المبحث السابع: مجئ الحال مؤكدة، بخلاف التمييز.

المبحث الثامن: الافتراق فى التقدم على العامل.

المبحث التاسع: مجئ الحال بمعنى (فى)، والتمييز بمعنى (من).

المبحث العاشر: الاختلاف فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن الأسم المبهم.

المبحث الحادى عشر: جواز جر التمييز بالإضافة أو بمن ظاهرة، وامتناعه فى التمييز.

المبحث الثانى عشر: حذف العامل فى الحال، وامتناعه فى التمييز.

المبحث الثالث عشر: مجئ الحال مقدرة أى مستقبلية، ومحكية، أى: ماضية، وامتناعه فى التمييز.

ثالثاً: الخاتمة: وقد سجلت فيها أهم نتائج البحث.

رابعاً: ثبت بأهم مراجع ومصادر البحث.

خامساً: الفهرس التفصيلى للموضوعات.

المؤلف
د/ أشرف طه خالد صقر
مدرس اللغويات فى جامعة الأزهر

تمهيد

فى التعريف بالحال والتمييز

من المعلوم أن الحال والتمييز من المنصوبات، والمنصوبات هى: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، والاستثناء، والحال، والتمييز.

كما أنها جميعاً فضلات يمكن الاستغناء عنها، ويصح الكلام ببقاء الفائدة بدونها، بمعنى أنها ليست أركاناً أساسية فى جملتها، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

ولكن أهميتها تكمن فى أنها تجئ لغرض يساق الكلام لأجله، كإفادة المفعول المطلق تأكيد العامل، والمفعول له ذكر علته، والمفعول فيه الدلالة على المعية، والاستثناء إخراج ما بعد إلا من حكم ما قبلها، والحال بيان هيئة صاحبه، والتمييز بيان إجمال مميزه.

وأخص بالبيان الحال والتمييز، لأنهما موضوع الدراسة فى هذا البحث.

أما الحال: فهو لغة يذكر ويؤنث[1]، مشتق من التحول وهو التنقل[2]

واصطلاحاً هو وصف فضلة منتصب لبيان هيئة صاحبه، فاعلاً كان أو مفعولاً، أوهما معاً، فالأول نحو: جئت راكبا، فـ(راكباً) مبين لهيئة الفاعل وهو التاء فى (جئت)، والثانى نحو: ضربته مكتوفاً، فـ(مكتوفاً) مبين لهيئة المفعول وهو الهاء فى (ضربته)، والثالث نحو: لقيته راكبين، فـ(راكبين) مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم، وهيئة المفعول وهو هاء الغائب.

وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى من قولهم: رجعت القهقرى، فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل إلا أنة مصدر لا وصف، والمراد بالوصف: ما كان صريحاً أو مؤولاً به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالاً، فإنها فى تأويل الوصف.

وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة كالخبر فى نحو: زيد ضاحك، فإن (ضاحك) وإن كان مبيناً للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا: ما يأتى بعد تمام الجملة.

---

[1] سيأتى تفصيل ذلك إن شاء الله فى المبحث الأول من الفصل الثانى من هذا البحث فى ذكر الفروق اللغوية بين لفظى الحال والتمييز.

[2] انظر: التصريح ٣٧٣/١– دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.

وخرج بقولهم (لبيان هيئة صاحبه): التمييز فى النحو: لله دره فارساً، والنعت فى نحو: جاءنى رجل راكب، فإن (فارساً وراكب) وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك؛ لأن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية، وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو (رجل)، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً.

وهيئة صاحب الحال مجملة قد تشمل أوصافاً كثيرة فإذا قلت: جاء زيد، احتمل أن يكون قد جاء ماشياً أو راكباً أو مسرعاً أو غير ذلك، فتأتى بالحال لتبين الهيئة المرادة التى جاء عليها ليزول الإبهام، فتقول: جاء راكباً.

واشترطوا فى الحال: أن تكون مشتقة، منتقلة، نكرة، نحو :جاء زيد ضاحكاً، وهذه الأمور غالبة لا لازمة، وتكون بمعنى (فى) أى فى حال ضحك، وأن يكون الكلام قد تم دونها. وسيأتى تفصيل ذلك – إن شاء الله – فى مواضعه من هذا البحث.

وأما التمييز: فهو فى اللغة مصدر ميز إذا خلص شيئاً من شئ، وفرق بين متشابهين، وقولهم فى الاسم المميز: تمييز، مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم. قاله أبو البقاء وصاحب التصريح[1].

قال ابن الناظم: " التمييز من الفضلات، ويسمى مميزاً وتمييزاً ومفسراً وتفسيراً"[2]

وقال ابن عقيل: "تقدم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال وبقى التمييز، وهو المذكور فى هذا الباب، ويسمى مفسراً وتفسيراً، ومبيناً وتبييناً، ومميزاً وتمييزاً"[3].

وفى الاصطلاح هو: كل اسم نكرة، متضمن معنى(من) لبيان ما قبله من إجمال نحو: طاب زيد نفساً، وعندى عشرون درهما.

قال ابن مالك فى الألفية معرفاً إياه.

اسم بمعنى من مبين نكره ❁ ينصب تمييزاً بما قد فسره

---

(1) انظر: المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى ١/ ٣٣٧ تحقيق د/عبد الحميد أحمد محمد – جامعة قار يونس بنغازى – ط الأولى ١٩٩٤م والتصريح١/٣٩٥.

(2) انظر: شرح ابن الناظم ص٢٥٠ تحقيق د/محمد باسل – دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.

(3) أنظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد – مكتبة التراث – القاهرة – ط العشرون – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

كشـــبر أرضـــاً وقفيـــز بـــراً ❁ ومنـــوين عســـلاً وتمـــرا

والاحتراز بقولهم (متضمن معنى من): من الحال فإنها متضمنة معنى (فى). وبقولهم (لبيان ما قبله): مما تضمن معنى (من) وليس فيه بيان لما قبله، كاسم لا التى لنفى الجنس، نحو: لا رجل قائم، فإن التقدير: لا من رجل.

وقولهم: (لبيان ما قبله من إجمال): يشمل نوعى التمييز، وهما: المبين إجمال الذات، والمبين إجمال النسبة. والمراد بأجمال الذات وإجمال النسبة: أن نسبة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول تحتمل أنواعاً كثيراً، فيأتى التمييز فيبين منها نوعاً واحداً ويزيل ما فيها من إبهام وإجمال، فإذا قلت: طاب زيد، احتمل أشياء كثيرة، كأن يكون قد طاب نفساً، أو علماً، أو مظهراً، أو حسباً ونسباً، أو غير ذلك، فيأتى التمييز ويزيل ذلك الإبهام والإجمال بتحديد نوع واحد مما سبق، فتقول مثلاً: طاب نفساً.

وكذلك قولك: عندى عشرون، يحتمل أنواعاً كثيرة، فقد يكون الذى عندك عشرون كتاباً، أو قلماً أو عبداً، أو ديناً، أو غير ذلك، فيأتى التمييز ويبين هذا الإجمال بقولك: عندى عشرون ديناراً – مثلاً.

أما التمييز المبين إجمال الذات: فهو الواقع بعد المقادير، وهى الممسوحات، نحو: له شبر أرضاً، والمكيلات، نحو: له قفيز براً، والموزونات، نحو: له منوان عسلاً وتمراً، والأعداد، نحو: عندى عشرون كتاباً.

والتمييز هنا منصوب بما فسره وهو: شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون.

وأما المبين إجمال النسبة: فهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: طاب نفساً، ومثله (واشتعل الرأس شيباً)[1]، وغرست الأرض شجراً، ومثله: (وفجرنا الأرض عيوباً)[2] فـ(نفساً) تمييز منقول من الفاعل. والأصل: طابت نفس زيد، و(شجراً) تمييز منقول من المفعول، والأصل: غرست شجر الأرض، وكذلك الأصل فى الآية الثانية (عيوناً) تمييز منقول من المفعول، أى: فجرنا عيون الأرض.

وسيأتى تفصيل ذلك كله – إن شاء الله تعالى – فى مواضعه من هذا البحث، دراسة، وتحقيقاً، وتوثيقاً.

---

[1] سورة مريم، الآية (٤).
[2] سورة القمر، الآية (١٢).

الفصل الأول

أوجه الاتفاق

بين

الحال والتمييز

المبحث الأول

الاتفاق فى الاسمية

من المعلوم والمشهور بين المعربين أن الحال والتمييز يتفقان فى الاسمية، وهذا بإجماع النحاة.

قال ابن هشام فى ذكر أوجه الاتفاق بينهما:"فأوجه الاتفاق: أنهما اسمان...)[1].

وقال الأشمونى: "فأما أمور الاتفاق: فإنهما اسمان...)[2].

وذكر مثلهما السيوطى فى الأشباه والنظائر[3].

وهاك الحديث عن اسميتهما بالتفصيل:

أولاً: الحال:

أجمع النحويون على أن الحال لا تكون إلا اسماً، سواء أكانت مؤسسة أم مؤكدة، وسواء أكانت منتقلة أم وصفاً ثابتاً، وسواء أكانت مشتقة أم جامدة[4].

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم، وذلك قولك: مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة، كأنك قلت: مررت بهم قياماً، وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول، لأن الجميع وعامة اسمان متصرفان، تقول: كيف عامتكم؟ وهؤلاء قوم جميع [5]".

وقد نص النحاة فى تعريفهم للحال على اسميته.

قال أبو حيان:" الحال لغة تذكر وتؤنث، واصطلاحاً: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها"[6].

فالحال المفرد على أى نوع كانت لابد أن تكون اسماً.

---

[1] انظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٤١/٢.

[2] انظر: شرح الأشمونى ٢٠٢/٢ دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه.

[3] انظر: الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٣١/٢.

[4] هذه الأنواع من الحال سيأتى بيانها وتفصيلها فى موضعها إن شاء الله انظر: شرح ابن الناظم على الألفية صـ٢٣٩،٢٣٨.

[5] انظر الكتاب ٣٧٦/١ تحقيق د/عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخافجى – القاهرة – طـ الثالثة – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

[6] الارتشاف لأبى حيان ٣٣٤/٢ تحقيق د/مصطفى أحمد النحاس – مطبعة المدن القاهرة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

وكذلك الحال الواقعة جملة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، فقد اشترطوا فيها لكى تعرب حالاً أن يجوز أن يحل محلها اسم مفرد منصوب يؤدى معناها، فإذا قلت: جلس الناس أمام الخطيب وهم منصتون، جاز لك أن تقول: جلس الناس منصتين.

وكذلك إذا قلت: جاء زيد يمشى، جاز لك أن تقول: جاء زيد ماشيا.

بل هذا شرط عام فى الجمل التى لها محل من الإعراب، قال ابن هشام فى هذا النوع من الجمل:" وهى التى يصح تأويلها بمفرد فتأخذ إعراب ذلك المفرد"[1].

ثانياً: اسمية التمييز:

أجمع النحويون على أن التمييز لا يكون إلا اسماً، شأنه فى ذلك شأن الحال.

قال ابن جنى فى تعريفة:"ولفظ المميز اسم نكرة يأتى بعد تمام الكلام"[2].

وقال ابن مالك فى ألفيته:

اسم بمعنى (من) مبين نكرة ❁ ينتصب تمييزاً بما قد فسره

وقال فى شرح التسهيل:" التمييز والتبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام"[3]. وقال ابن الناظم:" من الفضلات ما يسمى مميزاً وتمييزاً، ومفسراً وتفسيراً، وهو كل اسم نكرة مضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام..."[4].

وذكر الأشمونى وغيره أن المراد بالاسم هو اسم الجنس[1]، ويراد باسم الجنس: الاسم الصريح[2].

---

[1] انظر: المغنى بحاشية الأمير ٢/٩٨.

[2] انظر: التعليقة لابن النحاس ١/٥٤٨ تحقيق د/خيرى عبد الراضى – دار الزمان المدينة المنورة – ط الأولى – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م وانظر معه: شرح شذور الذهب لابن هشام صـ٣٣١ – تحقيق د/بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤هـ١٩٩٤م. والهمع للسيوطى١/٢٥٠ – تصحيح/ محمد بدر الدين النعسانى – مكتبة الخانجى بمصر – ط الأول سنة ١٣٢٧ هـ.

[3] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٩ – تحقيق د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوى المختون – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – ط الأولى –١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، وانظر معه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/٢٩٥ – تحقيق د/بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/٣٩٤ – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبى.

[4] انظر: شرح ابن الناظر صـ٢٥٠ – وانظر معه: شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦

هذا وقد ذكر أبو البقاء أسباب كون التمييز اسماً فقال:" لم كان المميز اسماً؟ والجواب عنه من وجهين: أحدهما: ما سبق من أن (من) مقدرة مرادة معه، ولا تدخل إلا على اسم، والثانى: أن الجنس لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مشتمل على المفردات التى يصح جمع كل واحد منها، والجمع من خصائص الأسماء"[٣].

[١] شرح الأشمونى ١٩٤/٢، وانظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥٠ والتصريح٣٩٤/١ والهمع ٢٥٠/١.
[٢] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٤/٢ – دار إحياء التراث عيسى البابى الحلبى وشركاه.
[٣] انظر: المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى ٣٤٧/١

المبحث الثانى

الاتفاق فى التنكير

يتفق الحال والتمييز فى أنهما نكرتان، وهذا بإجماع النحاة.

قال صاحب ثمار الصناعة[١]:" والحال والمنصوب على التمييز يتفقان فى رفع الإبهام بهما، وفى تنكيرهما، ولهذا لا يضمران"[٢].

وفى شرح عيون الإعراب فى بيان أوجه الشبه بين الحال والتمييز:" وهناك وجه آخر مرجعه إلى اللفظ وهو أن كلا منهما نكرة، لا تقول: جاء زيد الراكب، ولا: مررت بعمرو القائم بالنصب، كما لا تقول: امتلأ الإناء الماء، ولا: عندى عشرون الدرهم"[٣].

وقال السيوطى:" فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان...."[٤].

وقال الأشمونى:" فأما أمور الاتفاق فإنهما اسمان نكرتان...."[٥].

وقد أجمع النحاة على وجوب تنكيرهما، ونصوا على ذلك فى مصنفاتهم، وإليك الحديث عن تنكيرهما تفصيلاً:

أولاً: تنكير الحال

ترد الحال نكرة فى الكلام وجوباً، وهذا ما أكده سيبويه فى قوله:" فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف وللام ولم يضف، لو قلت: ضربته القائم، تريد: قائماً، كان قبيحاً، ولو قلت: ضربتهم قائميهم، تريد: قائمين، كان قبيحاً"[٦].

---

(١) صاحب ثمار الصناعة هو: أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبه الله الدينورى الملقب بالجليس، وهو لقب متميز لا ينصرف إلى غيرة عند إطلاقه، من شيوخه الوسطى وابن بابشاذ توفى بمصر فى حدود سنة ٤٩٠ هـ كما فى هدية العارفين لإسماعيل باشا ٣١١/٥ وبغية الوعاة للسيوطى ٥٤١/١.

(٢) انظر: ثمار الصناعة فى علم العربية صـ٤٢٢ – تحقيق د/محمد بن خالد الفاضل – المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم العالى – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

(٣) شرح عيوب الإعراب للمجاشعى صـ١٦٣ حاشية رقم (٢) – تحقيق د/عبد الفتاح سليم مكتبة الأدب – القاهرة – ط الثانية – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥، وانظر معه: فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة للإسفراييني صـ١٤٧ – تحقيق د/عفيفى عبد الرحمن – نشر جامعة اليرموك – ١٩٨١م، والمقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٦٧٥/٢،٦٧٦ – تحقيق د/كاظم بحر المرجان – دار الرشيد – بغداد ١٩٨٢م.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢.

(٥) شرح الأشمونى ٢٠٢/٢ وانظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٤١/٢.

وقال فى موضع آخر:"... كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة"[١].

وقال فى موضع ثالث نافيا أن تكون الحال معرفة:" ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت: (هذا أخوك عبد الله) إذا كان عبد الله اسمه الذى يعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع فى غير موضعه، إنما تكون المعرفة مبنياً عليها، أو مبنية على اسم أو غير اسم، وتكون صفة لمعرف لتبينه وتؤكده أو تقطعه من غيره، فإذا أردت الخبر الذى يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع فى موضعه الاسم الذى جعل ليوضح المعرفة أو تبين به، فالنكرة تكون حالاً، وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجره كما أجروه، وضع كل شئ موضعه"[٢].

وقال عبد القاهر فى الجمل:" والحال نحو: جاءنى زيد راكباً، المعنى فى حال ركوبه، وكل صفة نكرة منصوبة بمعنى: فى حال كذا فهى حال، وصاحب هذه الصفة يسمى ذا الحال، ومن حق ذى الحال أن يكون معرفة، كما أن من حق الحال أن يكون نكرة، فلا يجوز أن تقول: جاءنى رجل راكباً، فتجعل النكرة حالاً، وكذا لا يجوز أن تقول: جاءنى زيد الراكب، فتجعل الحال معرفة، بل الواجب أن تقول: جاءنى زيد راكبا، فتجعل ذا الحال معرفة والحال نكرة، فإن أردت أن تنصب الحال عن النكرة فقدمها عليها، نحو: جاءنى راكباً رجل"[٣].

وقال المجاشعى فى بيان صفة الحال:" ويقال: ما صفة الحال؟

والجواب: أن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة"[١].

---

[٦] انظر: الكتاب ٣٧٧/١.

[١] انظر: الكتاب ١١٢/٢،١١٣.

[٢] الكتاب ١١٤/٢، وانظر: المقتضب للمبرد ١٦٦/٤ تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت، والمفصل للزمخشرى صـ٦١ – دار الجيل – بيروت.

[٣] الجمل فى النحو لعبد القاهر الجرجانى صـ٤٥ – تحقيق د/عبد الحليم عبد الباسط – دار الهانى للطباعة وانظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧١/١ وترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى صـ١٣٤ تحقيق/عادل محسن سالم – جامعة أم القرى وأسرار العربية لابن الأنبارى صـ٧٨ – مطبعة بريل – ليدن – ألمانيا – ١٣٠٣ هـ – ١٨٨٦م.

[١] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٣ – والمجاشعى: هو أبو الحسن بن فضال بن على بن غالب المجاشعى نسبة إلى مجاشع بن دارم، كان إماماً فى النحو واللغة والأدب والتفسير من مصنفاته: شرح عيون الإعراب، والمقدمة فى النحو، وغيرهما، توفى سنة ٤٧٩هـ انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموى ٩٠/١٤ وهدية العارفين ٦٩٣/٥.

وقال ابن مالك:" الحال واجب التنكير "[٢].

وقال ابن هشام:"وحقها أن تكون نكرة "[٣].

أسباب تنكير الحال:

ذكر النحاة جملة من الأسباب التى من أجلها وقعت الحال نكرة

منها: أنها زائدة، ولا تتحقق الفائدة إلا بتنكيرها. **ومنها:** أنها تشبه التمييز فى تبيين ما قبلها، والتمييز واجب التنكير، وكذلك ما أشبهه.

هذان السببان نص عليهما أبو الحسن الوراق[٤] فقال: "إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين:

أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة.

والوجه الثانى: وهو أجود الوجهين – أن الحال هى مضارعة للتمييز، لأنك تبين بها كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما إشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة"[٥].

ومنها: أنها متعلقة بالخبر، وأصل الخبر التنكير، فجاءت الحال على الأصل، وهى موضع زيادة وفائدة.

نص على ذلك ابن الخشاب فقال:"ولما كانت الحال زيادة فى الفائدة، والفائدة متعلقة بالخبر، وأصل الخبر التنكير جاءت الحال – وهى الزيادة فيه – على الأصل، ولزمها ذاك فلا تكون إلا نكرة، وإن كان الخبر قد يقع معرفة ونكرة"[١].

---

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٢٥/٢.

[٣] شرح شذور الذهب صـ٣٢٠ وانظر: ثمار الصناعة صـ٤١٩ والمتبع فى شرح اللمع ٣٣٨،٣٣٧/١ وشرح ابن يعيش ٥٥/٢ وشرح الكافية ٥٣/٢.

[٤] هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادى المعروف بابن الوراق فقيه أصولى نحوى إمام فى العربية، من مصنفاته: علل النحو، وشرح كتاب سيبويه وغيرهما، توفى سنة ٣٨١هـ انظر: بغية الوعاة ١٣٠/١ وهدية العارفين ٥٢/٢ والأعلام ٩٨/٧.

[٥] انظر: علل النحو لأبى الحسن الورق صـ٥٠٩ – تحقيق د/محمود محمد محمود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.

[١] انظر المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب صـ١٦٠ – تحقيق د/على حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م. وابن الخشاب:هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن نصر بن الخشاب من شيوخه ابن الشجرى والجو اليقى وابن القطان وغيرهم، من مصنفاته: المرتجل وغيره، توفى سنة ٥٦٧هـ.انظر:شذرات الذهب ٢٢٢/٤.

وذكر مثله أبو البقاء العكبرى فقال:"ولا يكون الاسم حالاً إلا باجتماع ستة أشياء:أحدها:بأن تكون نكرة؛لأنها خبر من وجه،وأصل الخبر أن يكون نكرة"[٢].

ومنها: أنها وجب تنكيرها لأنها محل الفائدة.

قال الخوارزمى: "فإن قيل: لم وجب تنكير الحال؟قيل:لكى يكون موضوع فائدة،فإن كانت معرفة ما كنت مفيداً مخاطبك شيئاً"[٣].

ومنها:عدم توهم كون الحال وصاحبه نعتا ومنعوتا.

ومنها:التخفيف بلزوم التنكير ؛لثقل الحال بكونها فضلة.

نص عليهما ابن مالك حيث قال:"لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه؛ لأنه مخبر عنه به ألزموه التنكير ؛ لئلا يتوهم كونهما نعتا ومنعوتاً، وأيضاً فإن الحال فضلة ملازم للفضلية، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير ،وليس غيره من الفضلات ملازماً للفضلية لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل، كقولك فى ضربت زيداً:ضرب زيد،وفى اعتكفت يوم الجمعة:اعتكف الجمعة، وفى اعتكفت اعتكافاً مباركاً:اعتكف اعتكاف مبارك، وفى قمت إجلالاً لك:قيم إجلال لك، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال"[٤].

ومنها: أن النكرة أصل، والمقصود بذلك تقييد الحدث المذكور، والتعريف يذهب بتلك الفائدة.

قال الرضى: "إنما كان شرطها أن تكون نكرة؛لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط،ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرفت وقع التعريف ضائعاً"[١].

ومنها: الاحتراز من العبث والزيادة لغير غرض.

---

[٢] انظر: المتبع فى شرح اللمع ٣٣٧/١،٣٣٨.

[٣] انظر ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ١٣٧ والخوارزمى:هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى، من شيوخه الفخر الرازى،ومن مصنفاته:ترشيح العلل والتخمير فى شرح المفصل وغيرهما، توفى سنه ٦١٧هـ.انظر:معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ وبغية الوعاة ٢٥٢/٢.

[٤] شرح التسهيل ٣٢٥/٢،٣٢٦ وانظر:الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لأبى الفتح البعلى ٣٩١/١ – تحقيق د/ممدوح محمد خسارة – السلسلة التراثية – الكويت – طـ الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

[١] أنظر شرح الرضى على الكافية ٥٣/٢.

نص عليه أبو الفتح البعلى فقال:"ولأن الحال لما كان الغرض منها بيان هيئة ما هى له من الفاعل والمفعول والخبر – وذلك البيان حاصل بالنكرة – التزموا تنكير الحال احترازاً من العبث والزيادة إلا لغرض"(٢).

ثانياً:تنكير التمييز:

يرد التمييز منكراً فى الكلام وجوباً،وهذا باتفاق النحاة قال ابن جنى:"لفظ المميز اسم نكرة يأتى بعد الكلام التام"(٤).

وقال صاحب ثمار الصناعة:"ولا يكون التمييز إلا جنساً نكرة مقدراً بمن"(٥).

وقال ابن الخشاب:"وجملة التمييز أنه كلام مفتقر إلى مميز ومميز،فالمميز لفظ مبهم يحتمل أجناساً كثيرة، فتبينه بأحدها،والمبين به هو المميز، ويكون اسماً مفرداً نكرة منصوباً، كقولك: عندى عشرون درهماً"(٦).

وقال ابن مالك فى ألفيته:

اسم بمعنى من مبين نكره ❁ ينصب تمييزاً بما قد فسره

كشبر أرضاً وقفيز براً ❁ ومنوين عسلاً وتمرا

وقال فى شرح التسهيل: "التمييز والتبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو: امتلأ الإناء ماء، وزيد حسن وجهاً، وله رطل زيتاً، ومد براً، وذراعان حريراً، وعشرون درهماً"(١).

وذكر الرضى أن الغرض من التمييز رفع الإبهام ولا يحصل ذلك إلا بالنكرة، ومن ثم قال:"وأصل التمييز التنكير، لمثل ما قلنا فى الحال، وهو أن

---

(٢) انظر:الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٣٩١/١ – والبعلى:هو محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل بن أبى على البعلى نسبة إلى بعلبك،تتلمذ على كبار العلماء منهم:ابن مالك،والنووى المحدث،ومن تلاميذه:ابن قيم الجوزية وتقى الدين السبكى والحافظ الذهبى، توفى سنة ٧٠٩ هـ. بغية الوعاة ٢٠٧/١ والأعلام ٣٢٦/٦.

(٤) انظر:اللمع صـ٥٨.

(٥) انظر: ثمار الصناعة صـ٤٢١،٤٢٢.

(٦) انظر:المرتجل صـ١٦٠.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/٢.

المقصود رفع الإبهام، وهو يحصل بالنكرة، وهى أصل، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً"[٢].

وقد أجمع النحويون على إيراد التنكير قيداً من القيود الواردة فى تعريف التمييز، وإليك طرفاً من تعريفهم له.

قال ابن الناظم: "من الفضلات ما يسمى مميزاً وتمييزاً ومفسراً وتفسيراً، وهو: كل اسم نكرة مضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام"[٣].

وقال ابن هشام:" التمييز اسم نكرة بمعنى (من)..."[٤].

وقال ابن عقيل:" هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من)..."[٥].

وقال السيوطى:" التمييز هو نكرة بمعنى (من) رافع الإبهام جملة أو مفرد"[٦].

أسباب تنكير التمييز:

يرد التمييز نكرة فى الكلام لسببين: أحدهما: أنه أشبه الحال، والثانى أنه لكونه نكرة يدل على ما هو أكثر منه، لأن المعرفة تدل على نفسها فقط، نص على ذلك المجاشعى فى شرحه فقال:"ويقال: لم كان الاسم المميز نكرة؟

والجواب: لأنه أشبه الحال، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادة فى الفائدة، فنصب كما نصبت الحال، ولأنه يدل على ما هو أكثر منه، كما تدل النكرة على ما هو أكثر مما فى لفظها"[٧].

خروج الحال والتمييز عن التنكير:

عرفنا آنفاً أن الحال والتمييز لا يستعملان فى الكلام إلا نكرتين واجبتين هذا هو الأصل والمشهور فى استعمالهما.

وباستقراء كلام العرب فى البابين وجدناهما قد خرجا عن هذا الأصل، ووردا فى بعض شواهد العرب معرفتين.

وإليك الحديث عن هذه المسألة بالتفصيل:

أولاً: مجئ الحال معرفة:

---

[٢] انظر: شرح الرضى على الكافية ٥٣/٢.

[٣] شرح ابن الناظم صـ٢٥٠ وانظر:ارتشاف الضرب ٣٧٧/٢.

[٤] أوضح المسالك ٢٩٥/٢ وانظر: شرح الشذور صـ٣٣١ والتصريح ٣٩٤/١.

[٥] شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ وانظر: التعليقة لابن النحاس ٥٤٨/١.

[٦] الهمع ٢٤٩/١ وانظر: شرح الأشمونى ١٩٤/٢.

[٧] شرح عيون الإعراب صـ١٧١، وانظر: المقتضب ٣٢/٢ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣١٦/١ – تحقيق د/فتحى أحمد على الدين – مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى – ط الأولى – ١٤٠٢هـ.

وردت الحال معرفة فى بعض كلام العرب على خلاف الأصل، من ذلك قولهم: اجتهد وحدك، وفعلت ذلك طاقتى وجهدى وأرسلها العراك[1]، وجاءوا الجماء الغفير[2]، ورجع عوده على بدئه[3]، وجاءوا قضهم بقضيضهم[4]، وكلمته فاه إلى فى وادخلوا الأول فالأول، وتفرقوا أيدى سبا[5]، وجاءت الخيل بداد[6]، ومررت بهم خمستهم، وجاءوا ثلاثتهم، والنساء ثلاثهن.

ف(وحدك، وطاقتى، وجهدى، والعراك، والجماء الغفير، وعوده على بدئه، وقضهم بقضيضهم، وفاه إلى فى، والأول فالأول، وأيدى سبأ، وبداد، وخمستهم، وثلاثتهم، وثلاثهن) أحوال، وهى كما ترى معارف.

وهذه المسألة محل خلاف بين النحاة.

أما البصريون فيوجبون تنكير الحال، وما ورد منه معرفة حكموا بشذوذه، وأولوه بنكرة.

قال سيبويه: "وهذا ما جاء منه فى الألف واللام، وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ❁ ولم يشفق على نغص الدخال[1]

---

(1) العراك: ازدحام الإبل على الماء، كأنه قال: اعتراكاً، أو معتركة. انظر: اللسان (عرك).

(2) الجماء: أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة، والغفير: من الغفر وهو الستر، أى: ساترين وجه الأرض لكثرتهم، وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول، أو التذكير باعتبار معنى الجمع. انظر: حاشية الصبان ١٧٢/٢، وهذا مثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٣٢٠/٢ برواية:(مررت بهم الجماء الغفير).

(3) هذا مثل، أى: رجع إلى طريقه التى بدأ منها، وهو فى مجمع الأمثال ٣٧٦/١ برواية:(رجعت أدراجى) قال الميدانى:(يعنى رجعت عودى على بدئى، وكذلك رجع أدراجه، أى طريقه الذى جاء منه)يضرب للراجع إلى عادته السوء.

(4) هذا مثل، معناه: جاءوا كبيرهم وصغيرهم، ويقال لما تكسر من الحجارة وصغر :قضيض، ولما كبر: قض. انظر: مجمع الأمثال ٢١٥/١ والمستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٤٧/٢ واللسان: قضض.

(5) هذا مثل: أى: متبددين متفرقين كتفرق أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدى كناية عن الأبناء؛ لأنهم فى التقوى بهم بمنزلة الأيدى، وحذفت الهمزة فى سبأ لكثرة الاستعمال" أنظر: مجمع الأمثال ٢٧٥/١.

(6) بداد: مبنى على الكسر أى متبددة متفرقة، وهو علم جنس. انظر: الهمع ٢٣٩/١.

(1) من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٣٧٢/١ وابن يعيش ٦٢/٢ والهمع ٢٣٩/١ يصف عيداً يسوق أتنه نحو الماء، وقد أوردها مزدحمة ولم يذدها أى يحبسها عنه، ولم يبال أن

كأنه قال: اعتراكاً"[٢].

وقال فى موضع آخر: "وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك"[٣].

وقال فى موضع ثالث: "هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذى فيه الألف واللام نحو: العراك، وهو قولك: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير، فهذا ينتصب انتصاب العراك، والناس فيها الجماء الغفير، فهذا ينتصب انتصاب العراك، وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم أدخلوا الألف واللام فى هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام وهذا جعل كقولك: مررت بهم قاطبة، ومررت بهم طراً، أى جميعاً إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررت بهم جميعاً، فهذا تمثيل، وإن لم يتكلم به"[٤].

وقال ابن مالك فى ألفيته:

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ❁ تنكيره[٥] معنى كوحدك اجتهد

وقال فى شرح التسهيل: "وقد يجئ الحال معرفاً بالألف واللام، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة، فمن المعرف بالألف واللام قولهم: ادخلوا الأول فالأول، أى: مرتبين، وجاءوا الجماء الغفير، أى: جميعا، وأرسلها العراك، أى: معتركة، ومنه قراءة بعضهم:(لنخرجن الأعز منها الأذل)[١]، ومن المعرف بالإضافة قولهم: رجع عوده على بدئه، وجلس منفرداً، وفعل جاهداً ومطيقاً، ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بنكرة قولهم: تفرقوا أيدى سبا، أى: متبددين تبدداً لا بقاء معه، ومن هذا القبيل قول بعض

ينغص عليها الشرب بدخالها، أى بدخول القوى بين ضعيفين، فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه.

والشاهد فيه: (العراك) حيث نصب على الحال وهو معرفة لتأوله بنكرة.

[٢] الكتاب ٣٧٢/١ وانظر: المقتضب ٢٥/٤ والأصول ٢٥٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٥/١ تحقيق د/محمود الطناحى وشرح ابن يعيش ٦٢/٢.

[٣] الكتاب ٣٧٣/١ وانظر: الأصول ٢٥٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٥/١.

[٤] انظر الكتاب ٣٧٥/١.

[٥] اعتقاد التنكير، أى: أنه منكر نية، كما قال سيبويه:" أدخلوا الألف واللام فى هذا الحرف، وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام" الكتاب ٣٧٥/١.

[١] سور المنافقين، من الآية (٨) والقراءة فى: شواذ القرآن لابن خالويه صـ١٥٧ وإتحاف فضلاء البشر ٤١٧/٢، وقرئ فى مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ٣٨١/١:(ليخرجن الأعز منها الأذل) بالبناء للمفعول، والأعز نائب فاعل، والأذل حال، أى: ذليلا، وهى الأوفق هنا، وهى فى البحر المحيط ٢٧٤/٨.

نساء الصحابة (ﷺ) (وما لنا أكثر أهل النار)[٢] فإن أفعل التفضيل عند سيبويه إذا أضيف إلى معرفة تعرف، نص على ذلك فى باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة[٣]،وذلك قولك: هذا أول فارس مقبل، وقد وقع هنا حالاً مع أنه مضاف إلى معرفة فيتأول بنكرة، كما فعل بغيره من المعارف المتضمنة أحوالاً.... ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز: جاء القوم ثلاثتهم وأربعتهم، والنساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن، النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعاً، ورفعه التميميون توكيداً على تقدير: جميعهم، وذكر الأخفش فى الأوسط أن من العرب من يقول: جاءوا خمسة عشرهم، وجئن خمس عشرتهن، وحكى سيبويه النصب والرفع فى: (جاءوا قضهم بقضيضهم)[٤]، ومعناه: جاءوا جميعاً.

ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب: جاءت الخيل بداد، فبداد علم جنسى وقع حالاً لتأوله بنكرة كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة"[٥].

وقد أيد هذا المذهب وقال به كثير من النحاة.[٦]

وأجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقاً استدلالاً بهذه أجازوا: جاء زيد الراكب[٧].

وذهب الكوفيون إلى أن الحال لا يأتى بلفظ المعرفة إلا إذا تضمنت معنى الشرط، فحينئذ يصح تعريفها لفظاً، نحو: (عبد الله المحسن أفضل منه المسئ) فالمحسن والمسئ حالان، وصح مجيئهما معرفة عندهم لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحال معنى

---

[٢] الحديث فى صحيح البخارى ٨٣/١ (طبع الشعب) وصحيح مسلم ٢٦٣/٣.

[٣] انظر: الكتاب ٢٧١/١،٢٧٢.

[٤] انظر: الكتاب ٣٧٥/١ يقول سيبويه:" وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه" يعنى وجوه الإتباع من الرفع والنصب والجر، وليس الرفع والنصب فقط – كما قال ابن مالك.

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٢،٣٢٧.

[٦] انظر: الأصول ٢٩٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٥/١،٢٣٦ ، ٢٠/٣ وشرح ابن يعيش ٦٢/٢ وشرح الرضى ٥٣/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٣٠،٢٣١ والارتشاف ٣٣٧/٢،٣٣٨.وأوضح المسالك ٢٥٥/٢،٢٥٦. والتصريح ٣٧٣/١ والهمع ٢٣٩/١،٢٤٠ وشرح الأشمونى ١٧٢/٢.

[٧] انظر: ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢ والهمع ٢٣٩/١ وشرح الأشمونى ١٧٢/٢.

الشرط لم يصلح مجيئها بلفظ المعرفة، فلا يجوز عندهم: جاء زيد الراكب؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب[1].

ومذهبهم هذا مردود؛ إذ أول الجمهور نصب (المحسن والمسئ) بتقدير :إذ كان، أو إذا كان[2].

والراجح هو مذهب جمهور البصريين القائلين بوجوب تنكير الحال مطلقا، وما ورد منه معرفة فهو مؤول بنكرة، والسر فى ذلك:أن صاحب الحال معرفة فى أغلب أحواله، والحال تلتبس بالنعت عند اتحاد حركتى الحال وصاحبها نحو :أكرمت زيداً متفوقاً، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال، ظن السامع أنها نعت، والتبس علية الأمر، فدفعاً لهذا الالتباس ورغبة فى إفادة المقصود من أول الأمر التزموا فى وصف المعرفة أن يكون معرفة مثلها، وإذا أرادوا أن يكون حالاً جاءوا به نكرة[3].

ويقع الإلباس أيضا إذا خفى الإعراب نحو: جاء زيد المجتبى[4].

ومما يرجع مذهب البصريين أيضا: أن الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو الخبر، نحو: جاء زيد راكباً، وضربت اللص مكتوفاً، وقوله تعالى: (هو الحق مصدقاً)[5] وكان ذلك البيان حاصلاً بالنكرة، فالتزموا تنكير الحال احترازاً عن العبث والزيادة لغير غرض، كما أن الحال فضلة ملازم للفضيلة، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير[6].

ومما يؤيد مذهب البصريين بوجوب تنكير الحال، وتأويل ما ورد منها معرفاً بنكرة أنه لا يجوز إضمارها؛ إذ الضمير لا يكون إلا معرفة فلو وقعت ضميراً لكانت معرفة، وهذا ممتنع[1]

وفى هذا رد على من زعم أن خبر كان والمفعول الثانى فى (ظننت) حالين[2]؛ لأن خبر كان والمفعول الثانى فى ظننت يجوز أن يقعا ضميرين،

---

(1) انظر: الارتشاف ٣٣٧/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢ والهمع ٢٣٩/١ وشرح الأشمونى ١٧٢/٢.

(2) انظر: حاشية الصبان ١٧٢/٢.

(3) انظر الهمع ٢٣٩/١ والأشمونى ١٧٢/٢ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٥١/٢ للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد – مكتبة التراث – القاهرة – ط العشرون ١٤٠٠هـ.

(4) انظر: الهمع ٢٣٩/١.

(5) سورة البقرة، الآية (٩١) وسورة فاطر، الآية (٣١).

(6) انظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٣٠ .

(1) انظر: ثمار الصناعة، ص ٤٢٢.

والضمير معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة، وأيضاً فلا دلالة فى الضمير على الفعل، ولهذا لم يضمر المصدر[٣].

واختلف المؤولون فى تأويل تلك الشواهد التى وردت عن العرب ووقعت الحال فيها معرفة لفظاً:

أما البصريون فيؤولونها باسم مشتق – كما مر – .

قال أبو حيان: " إنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هى واقعة موقع أسماء الفاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها"[٤]

ومذهب الأخفش والمبرد [٥] أن هذه الأسماء ليست بأحوال فى الحقيقة، إنما الأحوال هى العوامل الناصبة المضمرة، فتقدر هذه العوامل أفعالاً، وإليه ذهب الفارسى،[٦] والتقدير فى قولهم: (أرسلها العراك): تعترك[٧].

وذهب ثعلب إلى أن (الجماء الغفير) منتصب على المدح لا حال[٨].

وعند الكوفيين مضمن (أرسلها) فى قولهم: (أرسلها العراك) معنى أوردها، فهو مفعول ثان لأوردها[٢].

وزعم ابن الطراوة أن انتصاب العراك ليس على الحال، بل على الصفة لمصدر محذوف، أى الإرسال العراك.[٣]

---

[٢] أصحاب هذا الزعم هم الكوفيون، وذهب البصريون إلى أنهما منصوبان نصب المفعول، لا على الحال؛ بدليل أنهما يقعان ضميراً فى نحو قول العرب: (كناهم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم)، وقولهم: (ظننته إياه)، وقول أبى الأسود الدؤلى:

فإن لا يكنها أو نكنه فإنه ❁ أخوها غذته أمه بلبانها.

والضمائر لا تقع أحوالاً بحال، فعدم شرط الحال فيها، فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال: انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٨٢/٢ – ٨٢٥ (مسألة رقم ١١٩): وقال الفارسى: فيقول من ذهب إلى أن خبر كان، والمفعول الثانى من ظننت أحوال فاسد؛ لأنه قد يقع مضمراً فى نحو: كنته وظننت إياه" الإيضاح ٢٠١/١ تحقيق/ حسن شاذلى فرهود – دار التأليف بمصر، ط الأولى ١٣٨٩هـ.

[٣] انظر: ثمار الصناعة ص ٤٢٢.

[٤] انظر: الارتشاف ٣٣٨/٢ .

[٥] انظر المقتضب ٢٥/٤ .

[٦] انظر: الإيضاح صـ١٧٢ والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ٢٩٢ .

[٧] انظر: الارتشاف ٣٣٨/٢ – ٢٤٠/١

[٨] انظر: الارتشاف ٣٣٨/٢

[٢] المرجع السابق.

[٣] المرجع السابق.

وقولهم: (ادخلوا الأول فالأول) جائز عند الكوفيين، لأن الحال عندهم إذا كانت فى معنى الشروط جاز أن تكون معرفة بأل[٤] وهذا لا ينقاس عند البصريين،

وحملوا (أل) فيها على الزيادة، قال سيبويه: "... أدخلوا الألف واللام فى هذا الحرف على نية ما لا تدخله الألف واللام" [٥].

وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً، بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول به، والتشبيه يكون فى الفعل كما يكون فى الصفات[٦]

واختلفوا كذلك فى قولهم: (كلمته فاه إلى فى) فـ(فاه) عند البصريين حال مؤلمة بنكرة، أى: متشافهين[٧]، وزعم الفارسى أنه حال نائبة مناب جاعلاً، ثم حذف وصار العامل (كلمته)، وهذا ما عليه الكوفيون[٨].

وذهب السيرافى إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه كلمته مشافهة، فوضع (فاه إلى فى) موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافها.[٩].

ومذهب البصريين هو أيسر المذاهب، وأبعدها عن التكلف، ولذا فهو أجدر بالترجيح والقبول.

تنبيه:

قد يرد الحال مضافاً، وذلك فى غير المواضع التى ورد فيها عن العرب معرفاً، ولكن هذه الإضافة لا تكسبه تعريفاً ولا تخصيصاً، فيبقى على تنكيره مع وجود الإضافة.

---

[٤] انظر: المرجع السابق،والهمع ٢٣٨/١ وشرح الأشمونى ١٧٢/٢ .
[٥] انظر: الكتاب ٣٧٥/١ .
[٦] انظر: الارتشاف ٣٣٩/٢ .
[٧] انظر: المرجع السابق والتصريح ٣٧٠/١ والأشمونى ١٧٢؛٢ .
[٨] الإيضاح صـ١٧٢ والمسائل المشكلة صـ٢٩٢ والارتشاف ٣٣٥/٢ والتصريح ٣٧٠/١ .
[٩] انظر: الارتشاف ٣٣٥/٢ والتصريح ٣٧٠/١ .

وشرط ذلك أن يكون الحال وصفاً: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، فحينئذ يكون فى قوة المنفصل عن الإضافة وهذا كثير شائع يجوز القياس عليه[1]

فمن ذلك قوله تعالى: (ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. ثانى عطفه ليضل عن سبيل الله)[2]

فـ (ثانى) من قوله: (ثانى عطفه) حال من الاسم الموصول، ولم تكسبه الإضافة إلى (عطفه) تعريفاً ولا تخصيصاً لكونه وصفاً فى قوة المنفصل، فهو باق على تنكيره.

ومن قول الشاعر:

فجاءت به سبط العظام كأنما ❁ عمامته بين الناس لواء[3]

فـ (سبط) حال، وإضافته إلى (العظام) لا تفيده تعريفا ولا يخصه ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة فى قوة المنفصل.

ومنه قول الشاعر:

فأتت به حوش الفؤاد مبطناً ❁ سهداً إذا ما نام ليل الهوجل[4]

فـ (حوش) حال من (الفؤاد) والإضافة لم تفد فيه شيئا من التعريف أو التخصيص، فهو باق على تنكيره، لأنه صفة مشبهة، و(مبطنا) حال ثانية، أى: ظاهر البطن، وكذلك (سهداً)، أى: قليل النوم.

---

(1) انظر: الارتشاف ٣٣٦/٢ والتصريح ٢٨/٢ والأشمونى ٢٤٠/٢.

(2) سورة الحجر، الآيتان (٨، ٩).

(3) البيت من الطويل، قاله رجل من بنى جناب هو زيد بن كثوة العنبرى، والبيت من شواهد: الشرح الكبير لابن عصفور ٣٣٧/١ ، ٣٦٥/٢ وارتشاف الضرب ٣٣٦/٢ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ وشرح الأشمونى ١٧٠/٢ والصحاح (سبط) اللغة: سبط العظام أراد أنه تام الخلق حسن القامة، لواء: هو مادون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل، فلنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

(4) البيت من الكامل، قاله أبو كبير الهذلى فى تأبط شراً، وكان زوج أمه، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٧٦/٣ والتصريح ٢٨/٢ وشرح الأشمونى ٢٤٠/٢ وديوان الهذليين ٩٢/٢ اللغة: حوش الفؤاد: حديد القلب، مبطنا: لها معنيان: الأول : ضامر: البطن. قاله الصبان ٢٤١/٢ والثانى: ظاهر البطن، قاله العينى فى الشواهد الصغرى ٢٤٠/٢ ، سهداً: بضمتين قليل النوم، والهوجل: الأحمق، أو الثقيل الكسلان، وجعل الفعل لليل لو قوعه فيه، أى نام = =الهوجل فيه، فهو مايسميه البلاغيون: المجاز العقلى، وهو إسناد الفعل إلى زمنه. صبان ٢٤١/٢ .

فإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح.

أما التخفيف: فحذف التنوين حال الإضافة.

وأما رفع القبح: فهو فى رفع (عطفه) فى الآية، و (العظام والفؤاد) فى البيتين قبح خلو الصفة عن ضمير الموصف، وفى نصبها قبح إجراء القاصر مجرى وصف المتعدى، وفى الجر تخلص منهما[٢]

قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ❁ وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل ❁ مروع القلب قليل الحيل

قال الأشمونى: " (وإن يشابه المضاف يفعل) أى: الفعل المضارع بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالإضافة؛ لأنه فى قوة المنفصل

(كرب راجينا عظيم الأمل ❁ مروع القلب قليل الحيل)

فـ(راجى) اسم فاعل، و(مروع) اسم مفعول، و(وعظيم وقليل) صفات مشبهتان، وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره، بدليل دخول (رب)، ومثله قوله:

يارب غابطنا لو كان يطلبكم ❁ لأقى مباعدة منكم وحرمانا[٣]

ومن أدله بقاء هذا المضاف على تنكيره، نحو:(هدياً بالغ الكعبة)[١]، وانتصابه على الحال، نحو:(ثانى عطفه)، وقوله:

---

[٢] انظر: شرح الأشمونى ٢٤١/٢ .

[٣] البيت من البسيط، قال جرير من قصيدة بهجو فيها الأخطل، وهو من شواهد: الكتاب ٢١٢/١ والمقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤ وشرح المفضل لابن يعيش ٥١/٣ وشرح التسهيل ٢٢٨/٣ وشرح ابن الناظم صـ٢٧٥ وأوضح المسالك ٧٧/٣ والتصريح ٨٢/٢ والهمع ٤٧/٢ والأشمونى ٢٤٠/٢ وديوان جرير صـ ٥٩٥.اللغة: غابطنا: من الغبطة وهى أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أرادة زوالها عنه، عكس الحسد، تصريح ٢٨/٢ والشواهد الصغرى ٢٤٠/٢، والشاهد فية(رب غابطنا) حيث دخلت (رب) على (غابطنا) وهو اسم فاعل مضاف إلى ضمير المتكلم، ومعلوم أن (رب) لا تدخل إلا على النكرات، وفى ذلك دلالة على أن المضاف لم يكتسب من إضافته تعريفاً.

[١] سورة المائدة، الآية (٩٥) جاء (هدياً) نكرة منصوبة على الحال، و(بالغ الكعبة) صفتها وهى مضاف ومضاف إليه، والإضافة – هنا – لم تفد المضاف تعريفاً؛ لأنه لا توصف النكرة بالمعرفة.

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ❁ سهداً إذا ما نام ليل الهوجل[٢]

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا: أن أصل قولك:ضارب زيد: ضارب زيداً، فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح، أما التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما فى:(ضارب زيد، وضارب عمرو، وحسن الوجه)، أو المقدر كما فى:(ضوارب زيد، وحواج بيت الله)، أو نون التثنية كما فى (ضاربا زيد)، والجمع كما فى:(ضاربو زيد).

وأما رفع القبح فى (حسن الوجه)، فإن فى رفع (الوجه) قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفى نصبة قبح أجراء القاصر مجرى وصف المعتدى، وفى الجر تخلص منها، ومن ثم أمتنع(الحسن وجهه) أى بالجر، لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير، ونحو:(الحسن وجه) أى بالجرد أيضاً؛ لانتقاء قبح النصر لأن النكرة تنصب على التمييز"[٣].

ثانيا: مجئ التمييز معرفة:

الأصل فى التمييز أن يكون نكرة – كما قلنا فى الحال – والمقصود به رفع الإبهام، وهذا لا يحصل إلا بالنكرة.

هذا وقد خرج التمييز عن هذا الأصل حيث وردت شواهد عن العرب وقع التمييز فيها معرفة، وهى مسألة خلافية بين النحاة[٤].

أما الكوفيون فيرون جواز مجئ التمييز معرفة، قال الأنبارى:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى خمسة عشر درهماً: الخمسة عشر درهماً، والخمسة العشر الدرهم "[٥].يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب بتعريف جزأيه، فيقول: الأحد العشر والتسعة العشر، ويجوزون فى تمييز هذا العدد أن يجئ منكراً على ما هو الأصل فى التمييز، فيقولون: الأحد العشر درهماً والتسعة عشر درهماً وأن يجئ معرفاً أيضا، وهذا بناء منهم على أصلهم الذى ذهبوا إلية فى التمييز، وهو جواز مجيئه معرفة، فيقولون فى هذا الباب: زارنى الخمسة العشر الرجل كما يقولون: زارنى الخمسة العشر رجلاً[٢].

---

[٢] سبق تخريجه قريبا.

[٣] شرح الأشمونى ٢/٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ وانظر: شرح ابن الناظم صـ٢٧٥ وأوضح المسالك ٣/٧٥،٧٦ والتصريح ٢/٢٧،٢٨ والهمع ٢/٤٧.

[٤] انظر: شرح الرضى ٢/١١٧،١١٨ والارتشاف ٢/٣٨٤ والهمع ١/٢٥٢.

[٥] انظر: الإنصاف ١/٣١٢.

[٢] انظر الانتصاف من الإنصاف ١/٣١٢.

واستشهدوا التأييد مذهبهم هذا بشواهد كثيرة، منها قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ❁ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر[٣]

وقول الأخر:

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد ❁ لظاها ولم تستعمل البيض والسمر[٤]

ومنه قوله تعالى: (وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها)[٥]. وقوله:(ومن يرغب عن مله إبراهيم إلا من سفه نفسه)[٦].

وقراءة بعضهم: (فإنه أثم قلبه)[٧] بالنصب.

ومنه قول العرب: (غبن فلان رأيه، ووفق أمره، وبطر عيشه، ووجع بطنه، وألم رأسه، ورشد أمره).

فـ (النفس،والرعب) فى البيتين، و(معيشتها، ونفسه، وقلبه) فى الآيتين والقراءة، و(رأيه، وأمره، وعيشة، وبطنه، ورأسه) فى الأقوال منصوبة على التمييز وهى معارف[١].

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة لأن الغرض تمييز المعدود من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التى هى أثقل[٢].

---

[٣] من الطويل، قاله راشد ابن شهاب اليشكرى، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ وشرح التسهيل ٢٦٠/١ ، ٣٢٤/٢ وأوضح المسالك ١٨٣/١ ، ٢٩٥/٢ والتصريح ١٥١/١ ، ٣٩٤ والهمع ٨٠/١، ٢٥٢/١ يصف الشاعر قيساً بأنه امتنع من الثأر لعمرو عندما رأى كبراءهم وعظماءهم ورضيت نفسه وطابت برؤيتهم فلم يأخذ بثأر عمرو، وكان قوم الشاعر قد قتلوا عمراً وهو صديق لقيس، والشاهد فيه(وطبت النفس) حيث استشهد به الكوفيون على جواز مجئ التمييز معرفة.

[٤] البيت من الطويل، وقائله غير معلوم، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٨٦/٢ وروايته(على مه)، والرواية فى غيره(علام) انظر: المساعد ٦٥/٢ والهمع ٢٥٢/١ والدور اللوامع ٢٠٩/١. اللغة:لم تقد: لم تستعر، لظاها: وطيسها وحماستها وشدتها، والبيض والسمر: أنواع السلاح.

والشاهد فيه:(ملئت الرعب)، وهو كسابقه.

[٥] سورة القصص، الآية(٥٨).

[٦] سورة البقرة الآية(١٣٠).

[٧] سورة البقرة الآية (٢٨٣) وقراءة النصب لابن أبى علبة كقولهم (سفه نفسه)، وقراءة الرفع على الفاعلية للجمهور: انظر شواذ القرآن لابن خالوية صـ١٨ والبحر المحيط ٤٠٦/١.

[١] انظر: معانى القرآن للفراء ٧٩/١ والهمع ٢٥٢/١.

كما أنه أشبه الحال، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادة فى الفائدة فنصب كما نصبت الحال، ولأنه يدل على ما هو أكثر منه، ولو كان معرفة لما دل إلا على نفسه فقط، ولم يدل على ما هو أكثر منه، كما تدل النكرة على ما هو أكثر من لفظها[٣].

وأما الشواهد التى أوردها الكوفيون واستشهدوا بها فقد أولها البصريون وصرفوها عن ظاهرها.

أما البيتان فقد حملوا (أل) فيهما على الزيادة.

قال ابن مالك:"وقد يرد مميز الجملة مقروناً بالألف واللام فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير، كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ❁ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[٤]

أراد: وطبت نفساً، ومثله قول الآخر:

على مه ملئت الرعب والحرب لم تقد ❁ لظاها ولم تستعمل البيض والسمر[٥]

أراد:ملئت رعباً، فزاد الألف واللام، كما زيدتا فى رواية البغداديين أن من العرب من يقول: قبضت الأحد عشر درهماً ومن يقول: قبضت الأحد العشر الدرهم"[٦]

وأما ما ورد منه معرفاً بالإضافة، وهو الآيات والأقوال فقد أولوه على خلاف ظاهره بأن خرجوه على أحد التوجيهات التالية: إما على نية انفصال الإضافة فيحكم بتنكيره مع وجودها، وإما أنه منصوب بنزع الخافض، وإما أنه منصوب بالعامل قبله وقد ضمن معنى فعل متعد، وإما على التشبيه بالمفعول به، وعلى التوجيهات الثلاثة الأخيرة لا يكون من باب التمييز.

قال ابن مالك مصرحاً بهذه التأويلات وتلك التخريجات:" وقد يرد مميز الجملة مضافاً إلى معرفة، كقول العرب:(غبن فلان رأيه، ووجع بطنه،وألم رأسه) وفيه توجيهات: **أحدها:** أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير

---

[٢] انظر: الإنصاف ٣١٥/١ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى صـ٤٤ – تحقيق د/طارق الجنابى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط الأول ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

[٣] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٧١.

[٤] سبق تخريجه قريباً.

[٥] سبق تخريجه قريباً.

[٦] شرح التسهيل ٣٨٥/٢، ٣٨٦ وانظر:المرجع نفسه ٢٦٠/١ والارتشاف ٣٨٤/٢ والهمع ٢٥٢/١ .

المضاف، كما فعل فى قولهم (كم ناقة وفصيلها لك) فقدر بكم ناقة وفصيلاً لها، وكما فعل سيبويه فى قوله(كل شاة وسخلتها بدرهم)[٢]... **والتوجيه الثانى:** أن ينصب(رأيه) وما كان مثله مفعولاً به بالفعل الذى قبله مضمناً معنى فعل متعد، كأنه قيل: سوأ رأيه،وشكا بطنه ورأسه.... **التوجيه الثالث:** أن تنصب(رأيه) وما كان مثله بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غبن فى رأيه، ووجع فى بطنه، وألم فى رأسه، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب.

التوجيه الرابع من التوجيهات: أن ينتصب (رأيه) وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدى، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية فى قولهم: هو حسن وجهه والوجه، وغبن رأيه والرأى، ووجع بطنه والبطن، ومن ذلك قراءة بعضهم:(فإنه اثم قلبه)[٣]... ومن المنصوب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى:(وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها)[٤]. ويحتمل أن يكون تمييزاً على تقدير الانفصال والتنكير، ويحتمل أن يكون منصوبا على إسقاط حرف الجر، ويحتمل أن يكون الأصل: بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية، نحو:(وإدبار النجوم)[٥].اهـ"[٦].

وقد ذكر بعض هذه التأويلات وتلك التوجيهات التى ذكرها ابن مالك للشواهد المذكورة جمع من النحاة[١].

والذى أراه فى هذه المسألة: أن الأصل فى التمييز أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به رفع الإبهام، وهذا لا يحصل إلا بالنكرة، كما قال البصريون.

كما أن ما ذكره الكوفيون من جواز مجئ التمييز معرفة بناء على ما ساقوه من أدلة وشواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره له وجاهته، ولا يمكن حمل كل ذلك على الشذوذ أو الضرورة، وإذا حملت الأقوال على الشذوذ والأبيات على الضرورة، فعلام تحمل الآيات والحديث؟!.

---

[٢] انظر: الكتاب ٢٥٨/١، والنص الذى نقله عنه ابن مالك بتصرف واختصار وحذف.
[٣] سبق تخريج الآية والقراءة قريباً.
[٤] سورة القصص الآية(٥٨).
[٥] سورة الطور، الآية(٤٩).
[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٢،٣٨٧،٣٨٨.
[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ٣٥٠/١ وشرح الرضى على الكافية ١١٧/٢،١١٨ وارتشاف الضرب ٣٨٤/٢ والهمع ٢٥٢/١.

كما أن فى تأويلات البصريين لكل هذه الشواهد تكلفاً، وما لا يحتاج إلى تأويل وحذف أولى مما يحتاج.

وأرى أنه يجوز القياس على ما ساقوه من الشواهد التى وقع التمييز فيها معرفاً بالإضافة بشرط أن يكون العامل فيه من الأفعال القاصرة، ودلت عليه القرائن، فيؤدى الفائدة التى يؤديها التمييز الواقع نكرة بلا لبس.

كما أنه يمكن الرد على بعض توجيهات البصريين لتلك الشواهد التى وقع التمييز فيها معرفاً بالإضافة، فأقول: إن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ فى الأفعال مطرد فى الصفات، وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:

أحدهما: أن الصفة اللازمة تساوى الصفة المتعدية فى عمل الجر بالإضافة بعد رفعهما ضميراً، والجر أخو النصب وشريكه فى الفضلية، فجاز أن يساويها فى استبدال النصب بالجر، والفعل بخلاف ذلك.

الثانى: أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لوحكم باطراده فى الفعل اللازم كما حكم بأطراده فى الصفة اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعدياً، ولا يعرض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات شاذاً فى الأفعال، فإن فى ذلك إشعاراً بينا بالفرق بين المتعدى واللازم[٢].

والدليل إذا سقط بعضه سقط باقيه.

ونخلص مما سبق إلى أن الحال والتمييز يتفقان فى وجوب التنكير، وذلك لأسباب: منها: التخفيف بلزوم التنكير لثقلهما بكونهما فضلتين، ومنها:أن النكرة أصل والمقصود بذلك التقييد، والتعريف فيهما يذهب بتلك الفائدة، ومنها: الاحتراز من العبث والزيادة لغير غرض، وغير ذلك من أسباب.

هذا هو الأصل فيهما – أعنى التنكير – وقد يخرجان فى بعض كلام العرب عنه، فيردان معرفتين، ولكنهما يؤولان بنكرة فى تلك الشواهد على الصحيح.

ويرجح مجئ التمييز معرفاً بالإضافة بشرط أن يكون العامل من الأفعال القاصرة ودلت علية القرائن، فيؤدى الفائدة التى يؤديها التمييز النكرة بلا لبس وفاقاً للكوفيين.

---

[٢] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧،٣٨٨.

المبحث الثالث

الاتفاق فى النصب

يتفق الحال والتمييز فى أنهما واجبا النصب، قال ابن هشام فى ذكر أمور الاتفاق بينهما:"فأوجه لاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبان..."[١].
وذكر مثله السيوطى والأشمونى[٢].

وإليك الحديث عن كل منهما على حدة:

أولاً: نصب الحال:

أجمع النحاة فى مصنفاتهم على أن الحال لا ترد فى الكلام إلا منصوبة، وإليك طرفاً مما قالوه.

قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول .... وذلك قولك: ضربت عبد الله قائما، وذهب زيد راكباً"[٣].

وقال فى موضع آخر: "هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأة.."[٤].

وقال عبد القاهر:"والحال نحو: جاءنى زيد راكباً، المعنى فى حال ركوبه، وكل صفة نكرة منصوبة بمعنى فى حال كذا فهى حال"[٥].

وقال ابن مالك: "وحقه النصب"[٦]يقصد الحال.

وقال ولده: "وحق الحال النصب؛ لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات"[٧].

وقال ابن النحاس: "ويشترط فيها أيضاً أن تكون منصوبة على معنى فى"[٨].

وقال أبو الفتح البعلى:"الحال منصوبة أبداً"[١].

---

[١] انظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٤١/٢.
[٢] انظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٢/٢.
[٣] انظر: الكتاب ٤٤/١.
[٤] انظر: الكتاب ٣٧٠/١.
[٥] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ١٣٤.
[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/٢.
[٧] أنظر: شرح ابن الناظم صـ٢٢٨.
[٨] انظر: التعليقة ٥٤٠/١.
[١] انظر: الفاخر ٣٧٨/١.

وقال الصبان:" والحال ينتصب أصالة"[٢].

أسباب نصب الحال:

ذكر النحاة أربعة أسباب لانتصاب الحال:

أولها: أنه أشبه الظروف. وثانيها: أنه نصب نصب المفعول به، وثالثها: أنه نصب نصب الشبيه بالمفعول به ورابعها: أن الحال نصب لكونه زائداً، فاستحق أخف الحركات.

نص على هذه الأمور أبو الفتح البعلى فى الفاخر والسيوطى فى الهمع.

قال أبو الفتح: "الحال منصوبة أبداً، وإنما كان إعرابها النصب لشبهها بالظروف، ووجه شبهها به: أنها مشتملة على صاحبها كاشتمال الظروف على المظروف، وقيل: إنما نصبت لزيادتها، فأوثرت بأخف وجوه الإعراب"[٣].

وقال السيوطى: " واختلفوا من أى باب نصب الحال؟ فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشبيه بالمفعول به وهو الأرجح، وقيل: نصب الظروف؛ لأن الحال يقع فيه الفعل؛ إذ المجئ فى وقت الضحك أو الإسراع مثلاً، فأشبهت ظروف الزمان، ورد بأن الظرف أجنبى من الاسم، والحال هى الاسم الأول"[٤].

ثانياً: نصب التمييز:

التمييز كالحال واجب النصب، وقد نص النحاة على ذلك. وإليك بعضاً مما قالوه.

قال سيبويه:" .... وتقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه فى قولك: هو أحسن منه وجهاً"[٥].

وقال فى موضع آخر: "وأما قولهم: دارى خلف دارك فرسخاً فانتصب؛ لأن (خلف) خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه فى بعض"[٦].

وقال ابن الخشاب: "قسم الحذاق من النحويين فقالوا: لا يخلو درهماً من قولك: عشرون درهماً من أن يرفع أو يجر أو ينصب، فلا يكون فيه الرفع؛ لأنه

---

[٢] انظر حاشية الصبان ١٦٩/٢.
[٣] انظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٣٧٨/١.
[٤] انظر: الهمع ٢٣٦/١،٢٣٧.
[٥] انظر: الكتاب ٢٠٥/١.
[٦] انظر: الكتاب ٤١٧/١.

ليس بنعت للاسم المميز وهو عشرون، ولا خبر عنه، ولا يجر؛ لأن النون قد حجزت بينه وبين المميز فمنعته الإضافة إلية، فبقى النصب"[٢].

وقال فى موضع آخر: "ولا يخلو المميز من أن يكون منتصباً عن اسم فيه نون كعشرين، أو تنوين ظاهر، كقولك: هو أحسن الناس منك وجهاً، وفاره عبداً، أو مقدر، كقولك: هو أحسن الناس منك وجهاً، أو اسم مضاف، كقولك: ويحه رجلاً، وويل أمه فارساً، أو فعل قد استوفى فاعله، كقولك: طبت به نفساً"[٣].

وقال أبو حيان: "والتمييز ينقسم قسمين: الأول: ينتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام حاصلاً فى الإسناد، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلاً فى الاسم الذى هو جزء الكلام"[٤].

وقال ابن هشام: "وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين درهما، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه كطاب نفسا، وهو طيب أبوة"[٥].

وقال صاحب التصريح: "وحكم التمييز النصب؛ لأنه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، واختلف فى صحة إعماله مع أنه جامد، فقيل: شبهه باسم الفاعل؛ لأنه طالب له فى المعنى، كعشرين درهماً، فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل ربتاً، فإنه شبيه يضارب عمراً فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ... والناصب لمبين النسبة عند سيبويه[٦] والمازنى والمبرد[٧] وتابعيهم المسند من فعل أو شبهه، فالفعل كطاب زيد نفساً، فنفساً منصوب بطاب، وشبه الفعل نحو: هو طيب أبوة، فأبوة منصوب بطيب، وهو صفة مشبهة"[٨].

وذكر مثله السيوطى فى الهمع[٤].

أسباب نصب التمييز:

---

[٢] انظر: المرتجل صـ١٥٨.
[٣] انظر: المرتجل فى شرح الجمل صـ١٥٧،١٥٨ وشرح التسهيل ٣٧٩/٢.
[٤] انظر: الارتشاف ٣٧٧/٢.
[٥] أوضح المسالك ٢٩٨/٢ وانظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥١.
[٦] انظر: الكتاب ٢٠٤/١.
[٧] انظر: المقتضب ٣٢/٣.
[٨] انظر: التصريح ٣٩٥/١.
[٤] انظر: الهمع ٢٥٠/١،٢٥١.

ذكر سيبويه من أسباب نصب التمييز أنه لا يصلح أن يكون صفة إذا لم ينتصب على التمييز، ومن ثم قال:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقود خلاً، وعليه نحى سمناً"[٥].

ومنها أن ينصب لكونه فضلة تشبيها بالمفعول به، والفضلات حقها النصب[٦].

قال أبو الحسن الوراق: "اعلم أن التمييز إنما وجب أن ينصب على التشبيه بالمفعول؛ لأن ما قبله تقدير الفاعل على طريق التشبيه، وذلك أنك إذا قلت: عندى عشرون درهماً، فالنون منعت الدرهم من الجر كما منعت الفاعل من الرفع يعنى من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، وصار التمييز كالمفعول.

وكذلك قولهم: (خمسة عشر درهماً)، وإنما انتصب الدرهم؛ لأن التنوين فيه مقدر، وإنما حذف لأجل البناء، كما يحذف لمنع الصرف، وكل تنوين حذف للإضافة وللألف واللام فحكمه مراد؛ لأنه لم يدخل على الكلمة ما يعاقبه فلذلك وجب النصيب، وكذلك إذا قلت: لى مثله وزناً، فالهاء منعت الوزن من الجر، فصارت الهاء كالفاعل، فلذلك انتصب الوزن"[٧].

وقال ابن الخشاب: "وإنما انتصب التمييز؛ لأنه أشبه المفعول فى كونه فضلة، إلا أن العامل فيه فى الأكثر غير متصرف، وقسم الحذاق من النحويين[٨]، فقالوا: لا يخلو (درهماً) من قولك: عشرون درهماً من أن يرفع أو يجر أو ينصب، فلا يكون فيه الرفع؛ لأنه ليس بنعت للاسم المميز وهو عشرون، ولا خبر عنه، ولا يجر؛ لأن النون قد حجزت بينه وبين المميز فمنعته الإضافة إليه، فبقى أن ينتصب"[٩].

وفى شرح عيون الإعراب قال المجاشعى:" لم نصب التمييز؟

والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال، فنصب كما نصبت المفعول، وكما نصبت الحال، وكل ما جاء بعد تمام الكلام أو

---

[٥] انظر: الكتاب ١١٧/٢.
[٦] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٢٨.
[٧] علل النحو صـ٥٣٦ وانظر: أسرار العربية صـ٨٠ والشرح الكبير ٢٨٢/٢.
[٨] انظر: المقتضب٣٢/٣.
[٩] انظر: المرتجل صـ١٥٨.

تمام الاسم فهو منصوب؛ لأنه مفعول أو مشبه به، فمما جاء بعد تمام الكلام الحال والتمييز المنقول، ومما جاء بعد تمام الاسم التمييز الواقع بعد المقادير"[1].

المراد بتمام الكلام وتمام الاسم:

تمام الكلام يكون باستيفاء ركنيه الأساسيين، وهما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وتمام الاسم يكون إما بالنون فى آخره نحو: عشرون درهماً، أو التنوين نحو: رطل زيتاً، أو الإضافة نحو: موضع راحة سحاباً، أو نية التنوين نحو: خمسة عشر درهماً، والذى ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عدداً أو مقدراً أو ما يشبه المقدار، والذى ينتصب بعد تمام الكلام هو تمييز النسبة منقولاً أو غير منقول[2].

وقال أبو البقاء فى بيان الأسباب السابقة:" فإن قيل: بأى شئ انتصب(درهما) ونحوه بعد الأعداد، ففيه وجهان: أحدهما: أنه على التشبيه بالمفعول، وذلك أن قولك: عندى عشرون درهماً يشبه فى اللفظ (ضاربين) فى جمعه بالواو والنون، فكما ينتصب (ضاربين) ينتصب بعد (عشرين)، كقولك هؤلاء آخذون درهماً، وضاربون درهماً.

والثانى: أن المميز لما كان فضلة جعل كالمفعول فى النصب، فإن قيل: فما الناصب لقولك:(سحاباً) ففيه وجهان: أحدهما: أن قولك:(قدر راحة) يشبه (عشرين)؛ لأن المضاعف إليه بمنزلة النون فى عشرين، إذ كان معاقبها، والثانى: أن تقدير الكلام: ما فى السماء سحاب قدر راحة، فلما أخره وجعل(قدر راحة) مبتدأ وما قبله خبره، وتم الكلام بذلك جرى (سحاب) مجرى الفضلة"[3].

---

[1] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٧١ وانظر: ترشيح العلل صـ١٢٣،٣٢٢،٣٢٣.
[2] انظر الشرح الكبير لابن عصفور ٢/٢٨٢.
[3] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١/٣٤٩.

المبحث الرابع

الاتفاق فى الفضلية

يتفق الحال والتمييز فى أن كلا منهما فضلة، قال ابن هشام فى بيان أوجه الاتفاق بينهما:"فأوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان..."[١].
وذكر مثله السيوطى والأشمونى[٢].

والمراد بالفضلة: هو الأمر الزائد بعد استيفاء أركان الجملة الأساسية كالفاعل، والمبتدأ والخبر.

فكل أمر زائد فهو فضلة، ويشمل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ولذلك يقول الأشمونى:"المراد بالفضلة: ما يستغنى عنه من حيث هوهو"[٣].
وقيل:"المراد بالفضلة: ما ليست ركناً فى الإسناد، وإن كانت لازمة لصحة المعنى"[٤].

أولاً: الحال: ترد الحال فضلة أى زائدة لفائدة سيق الكلام من أجلها.

قال ابن الخشاب: "الحال زيادة فى الفائدة"[٥].

وقال ابن مالك مصرحاً بأن الحال ليست عمدة ولا تابعاً:"وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى (فى) غير تابع ولا عمدة"[٦].

وقال فى الألفية:

الحال وصف فضلة منتصب ❁ مفهم فى حال كفرداً أذهب

وقال ولده:"الحال هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له"[٧].

وقال صاحب التصريح:"وحدها: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"[٨].

---

[١] المغنى بحاشية الأمير ١٤١/٢ وانظر: شرح شذور الذهب صـ٣٣٢.
[٢] انظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٢/٢.
[٣] انظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢.
[٤] انظر: مصباح السالك ٢٤٩/٢.
[٥] المرتجل صـ١٦٠ وانظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٤.
[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٢١/٢.
[٧] شرح ابن الناظم صـ٢٢٧ وانظر: شرح ابن عقيل ٢٤٢/٢ وأوضح المسالك ٢٤٩/٢ وشرح الشذور صـ٣١٩.
[٨] انظر التصريح ٣٦٦/١.

وقال السيوطى: "الحال يذكر ويؤنث، وهو فضله دال على هيئة صاحبه، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فضاحكاً فضلة دال على الهيئة التى جاء عليها زيد"[١].
وأجمعوا على أن قيد الفضلة يخرج الخبر من نحو: زيد قائم، وعمرو قاعد".
قال ابن الناظم:"والمذكور فضلة يخرج الخبر من نحو: زيد قائم، وعمرو قاعد"[٢].
وقال ابن عقيل:"وخرج بقوله(فضلة) الوصف الواقع عمدة، نحو: زيد قائم"[٣].
وقال صاحب التصريح: "وخرج بذكر الفضلة: الخبر فى نحو: زيد ضاحك، فإن ضاحك وإن كان مبيناً للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا: ما يأتى بعد تمام الجملة، لا ما يستغنى الكلام عنه؛ ليدخل نحو (كسالى) من قوله تعالى:(وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)[٤]. فإن (كسالى) حال، ولا يستغنى الكلام عنه"[٥].

أشار صاحب التصريح فى قوله السابق إلى أن بعض الشواهد قد تشتمل على حال لا يستغنى عنه الكلام، واستشهد بقوله تعالى:(وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)، وذكر أن (كسالى) حال، ولا يستغنى الكلام عنه؛ وذلك لأن المعنى متوقف عليه.

كما ذكر الأشمونى أن الحال قد يجب ذكره لعارض كونه سد مسد عمدة كضربى العبد مسيئاً، فإن (مسيئا) حال سد مسد الخبر[٦].
وفى هذا شبهة بأن يظن أن الحال فى هذه المواضع يجوز أن تكون عمدة.

وقد فند ابن مالك هذه الشبهة بأن ورود الحال واجبة الذكر فى بعض المواضع لا يخرجها عن كونها فضلة،ومن ثم قال:"قولك: جئت ماشيا، وزيد متكئ، ومررت برجل متكئ، فإن معناه: جئت فى حال مشى،وزيد فى حال اتكاء، ومررت برجل فى الحال اتكاء، فمعنى (فى) مختص بجزء مفهوم المذكور، فشارك الحال فى هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النعوت، فأخرجتهما بقولى:(غير تابع ولا عمدة)، ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو: ضربى زيداً قائماً، فيظن أنه قد صار بذلك عمدة، فإن العمدة فى الاصطلاح: ما عدم

---

[١] انظر: الهمع ٢٣٦/١.
[٢] شرح ابن الناظم صـ٢٢٧ وانظر: شرح الشذور صـ٣٢١ والأشمونى ١٦٩/٢.
[٣] انظر: شرح ابن عقيل٢٤٣/٢.
[٤] سورة النساء، الآية(١٤٢).
[٥] انظر: التصريح٣٦٦/١، والهمع ٢٣٦/١.
[٦] انظر: الأشمونى ١٦٩/٢.

الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفضلة فى الاصطلاح:ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال، وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة"[١].

ثانياً: التمييز:

يرد التمييز فضلة فى الكلام، أى: زائداً بعد استيفاء أركان الجملة الأساسية لفائدة يؤديها فى الجملة.

وقد أجمع النحاة على أن التمييز من الفضلات، وإليك بعضاً مما قالوه:

قال ابن مالك فى تعريفه:"وهو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"[٢].

وقال ابن الناظم: "من الفضلات ما يسمى مميزاً وتمييزاً، ومفسراً، وتفسيراً"[٣].

وقال ابن عقيل: "تقدم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، وبقى التمييز، وهو المذكور فى هذا الباب، ويسمى مفسراً وتفسيراً، ومبينا وتبييناً، ومميزاً وتمييزاً"[٤].

وقال ابن هشام: "التمييز: وهو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة"[٥].

وقال صاحب التصريح:"وحكم التمييز النصب لأنه من الفضلات"[٦].

أسباب مجئ التمييز فضلة:

يفهم من كلام المجاشعى أن التمييز يجب أن يكون فضلة لوقوعه بعد تمام الكلام فأشبه المفعول به والحال، ولذلك نصب، ومن ثم قال:"ويقال: لم نصب التمييز؟ والجواب: أنه جاء بعد تمام الاسم فهو منصوب؛ لأنه مفعول أو

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢١،٣٢٢.
[٢] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٩.
[٣] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥٠.
[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦.
[٥] انظر: شرح الشذور صـ٣٣١.
[٦] انظر: التصريح ١/٣٩٥

مشبه به، فمما جاء بعد تمام الكلام: الحال والتمييز، ومما جاء بعد تمام الاسم: التمييز الواقع بعد المقادير"[1].

وهذا ما ذكره الخوارزمى فى ترشيحه فقال: "وإنما نصبت التمييز؛ لأنه مشبه بالمفعول، وذلك أن المفعول فى:(ضرب زيد عمراً) فضلة فى الكلام، فكذلك التمييز فى:(طاب زيد نفساً) فضلة فى الكلام"[2].

[1] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٧١.
[2] ترشيح العلل صـ١٢٢ وانظر: المتبع فى شرح اللمع ٣٤٩/١.

المبحث الخامس

الاتفاق فى رفع الإبهام

يتفق الحال والتمييز فى رفع الإبهام عما قبلهما، فهما متشابهان من هذه الجهة،وقد فصل المجاشعى هذا التشابه فقال: "ويقال: لم شبهت الحال بالتمييز؟ والجواب: أن يقال: إن لاحتمال الفعل أنواعاً كاحتمال المميز، ألا ترى أنك إذا قلت: أقبل زيد، جاز أن يقبل على أحوال كثيرة، فإذا قلت: راكباً أو ماشياً أو ضاحكاً أوعابساً، بينت الحال التى أقبل عليها وكذلك إذا قلت:امتلأ الإناء، جازأن يمتلىء من أصناف كثيرة،فإذا قلت: ماءً أو زيتاً أو لبناً أو عسلاً، أو ما أشبه ذلك، بينت كما بينت الحال حين ذكرتهماً"[1].

فهذا الوجه من الشبه بينهما مرجعه إلى المعنى والغرض الذى هو البيان وكشف الإبهام فى كل منهما[2].

وفى ثمار الصناعة: "الحال والمنصوب على التمييز يتفقان فى رفع الإبهام بهما".[3]

وقال ابن هشام فى بيان أوجه الاتفاق بينهما: "فأوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام".[4]

وذكر مثله السيوطى والأشمونى[5].

وإليك الحديث عنهما تفصيلاً كلاً على حدة.

أولاً: مجئ الحال رافعاً للإبهام.

أجمع النحاة على أن الغرض من الحال هو رفع الإبهام فى بيان الهيئة التى عليها صاحبها، سواء أكان صاحب الحال فاعلاً أم مفعولاً أم غير ذلك، وسواء أكان الحال لأحدهما، أم لكليهما دفعة واحدة.

نص على ذلك ابن الخشاب فقال: "وأما الحال فهى وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة تأتى بعد معرفة قد تم الكلام عليها، أى على المعرفة.

---

[1] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٤ .

[2] انظر: فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة ص ١٤٧ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧٥/١، ٦٧٦.

[3] انظر: ثمار الصناعة للجليس ص ٤٢٢.

[4] انظر: المغنى بحاشية الأمير ١٤١/٢ وشرح شذور الذهب ص ٣٣١.

[5] انظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢، وشرح الأشمونى ١٩٤/٢.

ومعنى وصف هيئة الفاعل: أن الفعل متى أسند إلى فاعله فلابد أن يسند إليه وهو على هيئة من الهيئات وصفة من الصفات، كقولك: جاء زيد، فلابد فى مجيئه من أن يكون راكباً، أو ماشياً، أو ساعياً، أو مسحوباً مثلاً، فتبين هيئته التى جاء عليها بلفظه منكورة مستقة؛ لأنها صفة فى المعنى تسمى حالاً، كقولك: جاء زيد راكباً، فـ(راكباً) مشتق من ركب يركب، فقد تم الكلام على قولك: (زيد)؛ لأن الفعل والفاعل جملة مستقلة، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى، وكذلك حكم المفعول لابد أن يقع به الفعل وهى على هيئة من الهيئات، كقولك: أبصرت زيداً ساعياً، وضربت عمراً مشدوداً"[١]

وفى شرح عيون الإعراب: " ألا ترى أنك إذا قلت: أقبل زيد، جاز أن يقبل على أحوال كثيرة، فإذا قلت: راكباً أو ماشياً، أو ضاحكاً أو عابساً، بينت الحال التى أقبل عليها".[٢]

وقال ابن الناظم فى تعريفه: "الحال هو الوصف المذكور فضله لبيان هيئة ما هو له".[٣]

وقال ابن هشام: "وهى وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة كجئت راكباً، وضربته مكتوفاً، ولقيته راكبين"[٤]

فالغرض من الحال – كما هو واضح من تعريفه – هو رفع الإبهام فى الهيئة التى يكون عليها صاحب الحال فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما؛ وذلك لأنك إذا قلت: جاء محمد، جاز أن يكون مجيئه على أحوال مختلفة ممكنة وكثيرة، فلا يدرى السامع الحال التى جاء عليها، ويتساءل: هل جاء ماشياً، أو راكباً، أو مسحوباً، أو فرحاً، أو حزيناً، أو مختالاً، أو متواضعاً، فيأتى الحال فيزيل هذا الإبهام الذى وقع للسامع فيبين الحال التى جاء عليها، فيقال مثلاً: جاء ضاحكاً أو مسروراً.

ثانياً: رفع التمييز للإبهام:

---

[١] المرتجل ص ١٦٠، وانظر: ترشيح العلل ص ١٣٤، ١٣٥.
[٢] انظر: شرح عيون الإعراب ص ١٦٤.
[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٥٠.
[٤] [٣] أوضح المسالك ٢٤٩/٢ وانظر شرح الشذور ص ٣١٩، والتصريح ٣٦٦/١ والهمع ٢٣٦/١ والأشمونى ١٦٩/٢.

الغرض من التمييز – كما هو الغرض من الحال – رفع الإبهام فى الاسم المميز أو فى النسبة المبهمة قبله، فإذا قلت: عندى عشرون، جاز أن يكون أصنافاً كثيرة، فلا يدرى: هل عندك عشرون عبداً، أو كتاباً، أو ديناراً، أو صديقاً، أو بيتاً، أو ولداً.

وكذا إذا قلت: كرم زيد، فلا يدرى: هل كرم نفساً، أو أباً أو إخوة، فيأتى التمييز فى ذلك كله وفى غيره ليزيل الإبهام الواقع للسامع فى المقدار أو النسبة، فتقول: عندى عشرون كتاباً، وكرم زيد نفساً، فكتابا ونفساً تمييزان أزالا الإبهام الواقع فيما قبلهما.

وهذا الذى ذكرته بإجماع النحاة، وإليك طرفاً مما قالوه:

قال سيبويه: "وأما قولهم: دارى خلف دارك فرسخاً، فانتصب لأن خلف خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه فى بعض واستغنى، فلما قال: (دارى خلف دارك) أبهم، فلم يدر ما قدر ذاك، فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يبين"[1]

وقال فى موضع آخر: "**إذا قلت:** (لى مثله) فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت: (لى عشرون) فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت (درهماً) فقد اختصصت نوعاً وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة والفروسية والعبيد، فإذا قال عبداً فقد بين من أى أنواع المثل، والعبد ضرب فى الضروب التى تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعاً"[2].

وقال المجاشعى: "ويقال: ما التمييز؟ والجواب: أنه ما ميزت به الأجناس المحتملة للمعانى الكثيرة، ألا ترى أنك إذا قلت: امتلأ الإناء، احتمل أن يكون أمتلاءه بأشياء كثيرة، فإذا قلت: ماء أو دهناً أو سمناً، أو ما أشبه ذلك ميزت ما كان مبهماً محتملاً لغير ذلك، ويسمى التمييز تفسيراً وتبييناً وبياناً، وهذه ألفاظ وإن اختلفت عباراتها فمرجوعها فى المعنى إلى شئ واحد، ألا ترى أنك إذا ميزت الشئ فقد فسرته وقد بينته، فهذا معنى واحد كما قدمنا"[3].

وقال ابن الخشاب: "وجملة التمييز أنه كلام مفتقر إلى مميز ومميز فالمميز لفظ مبهم يحتمل أجناساً كثيرة فتبينه بأحدها، والمبين به هو المميز، ويكون اسماً مفرداً نكرة منصوباً، كقولك: عندى عشرون درهماً، ولك مثله رجلاً،

---

[1] الكتاب ٤١٧/١ وانظر: المقتضب ٧٢/٣ والأصول ٢٢٥/١.

[2] الكتاب ١٧٢/١.

[3] شرح عيون الإعراب ص ١٦٧، ١٦٨، وانظر: فاتحة الإعراب ص ١٤٧ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧٥/١، ٦٧٦ وترشيح العلل ص ١٢٢.

وزيد أفضل منه أباً، وطبت به نفساً، وله خمسة عشر درهماً، ألا ترى أن قولك: (عشرون) يحتمل لإبهامه ما لم تبينه أن يكون من أجناس كثيرة كالدراهم، أزلت ذلك الاحتمال، ورفعت الاشتراك، وأخلصت العشرين لما هى منه، وكذلك بقية الأمثلة".[٢]

وقال أبو البقاء: "لم كان المميز يؤتى به بعد تمام الكلام؟ والجواب: الغرض منه إزالة اللبس، ولا لبس فى الكلام الذى لم يتم قوله[٣].

وأكثر ما تأتى بعد الإعداد والمقادير.

إنما قال ذلك؛ لأنه قد جاء فى غيرهما، كقولهم: تفقأ الكبش شحماً، وتصبب زيد عرقاً، وامتلأ الإناء ماء، ومن ذلك قوله تعالى: (بالأخسرين أعمالاً)[٣] والعلة فى تمييز الأعداد أنها تقع على كل الأجناس فيستبهم المراد بها، فمن هنا افتقرت إلى التمييز.

وأما المقادير، فمنها قوله: ما فى السماء قدر راحة سحاباً، فالتقدير هنا من جهة أنه جعل الراحة كالآلة التى يمسح بها مثل الذراع والقصبة، ولما كان مبهما يحتمل أن يكون: ما فيها قدر راحة صحواً، ميز بقوله: سحاباً[٤].

وقال ابن مالك: "التمييز والتبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر، أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو: امتلأ الإناء ماء، وزيد حسن وجهاً، وله رطل زيتاً، ومد براً، وذراعان حريراً، وعشرون درهماً"[٥].

وقال ابن الناظم فى تعريف التمييز: "وهو كل اسم نكرة مضن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام فى اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال فى نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله"[٦].

وبيان قوله هذا: أن التمييز الرافع للإبهام على قسمين:

أحدهما: ما يبين إبهام ما قبله من اسم مجمل الحقيقة، وهو ما دل على مقدار أو شبهه، فالدال على مقدار نحو: له شبراً أرضاً، ورطل سمناً وقوله تعالى

---

[٢] انظر: المرتجل فى شرح الجمل ص ١٥٧.
[٣] يقصد ابن جنى فى كتابه اللمع ص ٥٨.
[٣] سورة الكهف، الآية (١٠٣).
[٤] المتبع فى شرح اللمع ٣٤٨/١ وانظر: ثمار الصناعة ص ٤٢١ وشرح الكافية ٩٦/٢.
[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/٢.
[٦] شرح ابن الناظم ص ٢٥٠ وانظر: شرح ابن يعيش ٧١/٢ وشرح الرضى ٩٦/٢ والارتشاف ٣٧٧/٢ وأوضح المسالك ٢٩٥/٢ وشرح الشذور ص ٣٣١ والمساعد ٦١/٢ والتصريح ٣٩٤/١ والهمع ٢٥٠/١ وشرح الأشمونى ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٦.

(أحد عشر كوكباً)[٣] وقوله: (اثنتا عشرة عيناً)[٤]، والدال على شبه المقدار نحو: (مثقال ذرة خيراً)[٥]، وذنوب ماء، وخاتم حديداً.

والثانى: ما يبين إجمال نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، نحو: طاب زيد نفساً، وقوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً)[٦]، فإن نسبة طاب إلى زيد مجملة تحتمل وجوهاً، و(نفساً) مبين لإجمالها ونسبة فجرنا إلى الأرض مجملة أيضاً، و(عيوناً) مبين لذلك الإجمال.[٧]

فإن قيل: ما المبهم من الشيئين: الفعل أم الفاعل فى: طاب زيد نفساً؟ قيل: ليس فى واحد منهما إبهام، إنما الإبهام فى إسناد الفعل إلى الفاعل لأى وجه أسند إليه[٨].

---

[٣] سورة يوسف، الآية (٤).
[٤] سورة البقرة، الآية (٦٠) والأعراف الآية (١٦٠).
[٥] سورة الزلزلة، الآية (٧).
[٦] سورة القمر، الآية (١٢).
[٧] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٥٠، ٢٥١ والارتشاف ٣٧٧/٢ والهمع ٢٥٠/١ والأشمونى ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٦.
[٨] انظر: ترشيح العلل ص ١٢٤.

المبحث السادس

الاتفاق فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن جملة

يتفق الحال والتمييز عن الجملة فى أن العامل فيهما هو ما تقدمهما من فعل أو شبهه.

أولاً: العامل فى الحال:

اتفق النحاة على أن العامل فى الحال هو الفعل أو شبهه أو معناه؛ قال أبو البقاء: "والعامل فى الحال فعل أو معنى فعل"[١]

وقال ابن الحاجب: "وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه"[٢].

وقال الرضى شارحاً المراد بشبه الفعل ومعناه: "يعنى بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، ويعنى بمعنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صنيعته، كالظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه نحو (ها أنا زيد قائماً) عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة، كما يجئ فى اسم الإشارة نحو: ذا زيد راكباً، وحرف النداء، نحو: يا ربنا منعماً ، وأما حرفاً التمنى والترجى نحو: ليتك قائماً فى الدار، ولعلك جالساً عندنا، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأن التمنى والترجى ليسا بمقيدين، وحرف التشبيه نحو: زيد كعمرو راكباً، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو: زيد عمرو مقبلاً، والمنسوب نحو: أنا قرشى مفتخراً، واسم الفعل نحو: عليك زيداً راكباً، وأما نحو: ما شأنك واقفاً؛ فلأن الشأن بمعنى المصدر – كما ذكرنا فى المفعول معه[٣] – ولم يعمل فى الحال معنى حروف النفى والاستفهام، قال أبو على[٤]: لأنها لا تشبه الفعل لفظاً نحو: لعل وكأن، وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه؛ فإنها لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما فى الحال، وكذا كاف التشبيه، ونحو: إن وأن، تشابهانه لفظاً ومعنى، ولا تعملان فى الحال.

فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم، وأن لا نعلله"[٥].

---

[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ٣٣٩/١.
[٢] انظر: الكافية بشرح الرضى ٥٢/٢.
[٣] انظر: شرح الرضى (باب المفعول معه) ٣٩/٢.
[٤] انظر: الإيضاح ص ١٧٠، ١٧١، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧٥/٢، ٦٧٦.
[٥] انظر: شرح الرضى ٥٢/٢.

من خلال كلام الرضى نرى أنه ذكر من عوامل الحال ما يشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وما فى معنى الفعل ويشمل: الظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه، والإشارة، وحرف التشبيه، والمنسوب.

وأما حرفاً التمنى والترجى (ليت ولعل) فمنع الرضى عملهما فى الحال، معللاً ذلك بأن التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحالين.

وهذا خلاف ما عليه سيبويه وجمهور البصريين[٢]، إذ يرون أن الحروف الناسخة التى هى (ليت ولعل وكأن) تدخل فى معنى الفعل، ويصح عملها فى الحال؛ لقوة شبهها بالفعل، بخلاف (إن ولكن)، فلا تعملان عندهم فى الحال؛ لأنهما لا يغيران معنى الكلام، بل يؤكدانه.

وهذا ما نص عليه سيبويه وفصله بقوله:"هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء، لأن المعنى واحد فى أنه حال، وأن ما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذى قبله أن يكون محمولاً على (إن)، وذلك قولك: إن هذا عبد الله منطلقاً[٣]، وقال تعالى:(إن هذه أمتكم أمة واحدة)[٤]،وقد قرأ بعضهم:(أمتكم أمة واحدة)[٥] حمل (أمتكم) على (هذه)، كأنه قال: إن أمتكم كلها أمة واحدة ... وكذلك إذا قلت: ليت هذا زيد قائماً، ولعل هذا زيد ذاهباً، وكأن هذا بشر منطلقاً ... وأنت فى (ليت) تمناه فى الحال، وفى(كأن) تشبهه إنساناً فى حال ذهابه كما تمنيته إنساناً فى حال قيام، وإذا قلت: (لعل) فأنت ترجوه أو تخافه فى حال ذهاب، فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت: ضرب هذا زيداً، فزيداً ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب، ثم قلت: أليس هذا زيداً منطلقاً، فانتصب المنطلق؛ لأنه حال وقع فيه الأمر"[٦].

---

[٢] انظر: الكتاب ١٤٨/٢ والمقتضب ٣٠٧/٤، ٣٠٩ والخصائص ٢٧٥/٢، ٢٩٧ والأمالى الشجرية ٢٨٥/٢ والبحر المحيط ٤٧٣/١ والأشباه والنظائر ٢٤٢/٣.

[٣] يريد أن اسم الإشارة(هذا) هو العامل فى الحال؛ لأن فيه معنى الفعل، ووجود هذا الاسم قبل الحال منع حمله على (إن).

[٤] سورة الأنبياء، الآية (٩٢)، والمؤمنون الآية (٥٢).

[٥] قراءة الجمهور: رفع (أمتكم) ونصب (أمة)، وقراءة الحسن: العكس، نصب(أمتكم) ورفع (أمة). انظر: البحر المحيط ٣٣٧/٦.

[٦] الكتاب ١٤٨،١٤٧/٢ وانظر: المقتضب ٣٠٩،٣٠٧/٤ والخصائص ٢٩٧،٢٧٥/٢ والأمالى الشجرية ٢٨٦،٢٨٥،٢٧٧/٢.

وفى شرح عيون الإعراب: "... وهذا يقتضى أن يعمل فيها فعل، فإن عدم فمعنى فعل، ومعنى الفعل على ضربين: أحدهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة فى نحو قوله تعالى:(وهذا بعلى شيخاً)[٢] و (فتلك بيوتهم خاوية)[٣]، والمعنى: أنتبه إليه شيخاً، وأشير إليها خاوية، والثانى: ما دل عليه الظرف من الاستقرار، نحو قولك: فيها زيد قائماً"[٤].

والعامل فى الحال من فعل أو شبهه أو ما فيه معناه، ذكره مفصلاً كثير من النحاة، منهم: ابن مالك، وابنه، وأبو حيان، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم[٥].

ثانياً: العامل فى التمييز عن جملة: العامل فى التمييز عن جملة كالعامل فى الحال، وهو ما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح.

قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحماً"[٦].

وذكر أبو الحسن المجاشى من أقسام التمييز: ما نقل عن الفاعل وقد كان فاعلاً، نحو: طاب زيد نفساً، ومثله ما كان أصله مفعولاً كقوله تعالى:(وفجرنا الأرض عيوناً)[٧]، أو مبتدأ كقوله تعالى:(أنا أكثر منك مالاً)[٨]، وثم قال فى بيان العامل فى هذا النوع من التمييز:"فالأول على ضربين: أحدهما: ما عمل فيه الفعل، نحو: تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً، وطبت به نفساً، وما جرى هذا المجرى، والثانى: ما عمل فيه معنى فعل، وذلك نحو قولهم: زيد أكرمهم أباً، وأحسنهم وجهاً، وأنظفهم ثوباً، وأفرههم عبداً"[٩].

وقال أبو حيان: "والتمييز ينقسم قسمين: الأول: منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً فى الإسناد[٢]، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما

---

[٢] سورة هود، الآية (٧٢).
[٣] سورة النمل، الآية (٥٢).
[٤] الكتاب ١٤٨،١٤٧/٢ وانظر: المقتضب ٣٠٩،٣٠٧/٤ والأصول ٢٦٠/١ وثمار الصناعة صـ٤١٩.
[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٤٣/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٣٨ والارتشاف ٣٥٢/٢ وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٢ وأوضح المسالك ٢٧١/٢ وشرح الأشمونى ١٧٩/٢.
[٦] انظر: الكتاب ٢٠٤/١.
[٧] سورة القمر، الآية(١٢).
[٨] سورة الكهف، الآية(٣٤).
[٩] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٨.
[٢] لم يقل أبو حيان: والثانى، فلعله سهو منه، أو من الناسخ.

كان الإبهام حاصلاً فى الاسم الذى هو جزء كلام فالأول ينتصب بعد فعل، أو مصدر ذلك الفعل، أو ما اشتق منه من وصف نحو:(واشتعل الرأس شيبا)[٣]، وزيد طيب نفساً، ومسرور قلباً، وكثير مالاً، وأفره عبداً، ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف واسم الفعل نحو:(سرعان ذا إهالة)[٤]. هذا مذهب سيبويه والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى[٥]، قال ابن عصفور[٦]: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذى جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور"[٧].

وقال السيوطى:"وفى ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيها من فعل وشبهه؛ لوجود ما أصل العمل له، وعليه سيبويه والمازنى والمبرد والفارسى، وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التى انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذى جرى مجراه"[٨].

وقال الأشمونى:"فتمييز الجملة رافع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر، أو وصف، أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو: طاب زيد نفساً،(واشتعل الرأس شيباً) ... وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب[٩] ونص عليه فى غير هذا الكتاب[١٠].

وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين، فلا اعتراض؛ لأنه يصح أن يقال: إنه فسر العامل؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة"[١].

---

[٣] سورة مريم، الآية (٤).
[٤] انظر:مجمع الأمثال ٣٣٦/١.
[٥] انظر: الكتاب ١٤٨،١٤٧/٢ والمقتضب ٣٠٧/٤ والأصول ٢٦٠/١ والإيضاح ٢١٤،٢١٣/١.
[٦] انظر: الشرح الكبير ٢٨٢/٢.
[٧] الارتشاف ٣٧٧/٢ وانظر: شرح الرضى ١١٦/٢ وأوضح المسالك ٢٩٨/٢.
[٨] الهمع ٢٥١/١ وانظر: التصريح ٣٩٥/١.
[٩] أى قوله: وعامل التمييز قدم مطلقا ❁ والفعل ذو التصريف نذراً سبقاً.
[١٠] انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية٧٧٨،٧٧٧/٢.
[١] انظر: شرح الأشمونى ١٩٥/٢.

والراجح عندى أن العامل فى التمييز هو الفعل؛ لأن أصل العمل له لا للجملة كما قال السيوطى، ولأن التمييز فسر العامل برفعه إبهام نسبته إلى معموله، كما قال الأشمونى.

المبحث السابع
الاتفاق فى التطابق

يتفق الحال والتمييز فى أن كلاً منهما يطابق ما قبله

أما الحال: فيتطابق مع صاحبه تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً و تثنية وجمعاً شريطة أن يكون صاحبه كذلك، أى: يكون الحال مفرداً إذا كان صاحبه مفرداً، ومثنى إذا كان مثنى، وجمعاً إذا كان جمعاً، ومؤنثاً إذا كان مؤنثاً، ومذكراً إذا كان مذكراً، تقول: جاء زيد راكباً، وجاءت هند راكبة، وجاء الزيدان راكبين، والهندان راكبتين، وجاء الزيدون راكبين، والهندات راكبات، وهذا أمر معلوم ومشهور بين المعربين.

قال ابن هشام: "إن اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع نحو:(وسخر لكم الشمس والقمر دائبين)[1]. والأصل: دائبة ودائباً، ونحو:(وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات)[2]، وإن اختلف فرق بغير عطف، كـ:(لقيته مصعداً منحدراً) ويقدر الأول للثانى وبالعكس، قال:

عهدت سعاد ذات هوى معنى[3].....

وقد تأتى على الترتيب إن أمن اللبس، كقوله:

خرجت بها أمشى تجر وراءنا[4]....." **انتهى كلام ابن هشام[5].**

هذا وقد اتفق النحاة على أنه إذا تعدد الحال وتطابق معها صاحبها فى هذا التعدد، ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها، بل أخرت الحالين فإنك

---

[1] سورة إبراهيم، الآية(٣٣).

[2] سورة النحل، الآية (١٢) برواية قالون عن نافع وأما رواية حفص فبرفع (النجوم مسخرات)، ويدخل شاهداً فى هذا الموضع، آية الأعراف(٥٤) وهى قوله:(والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بالنصب.

[3] هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:(فزدت وعاد سلواناً هواها) ولم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٧٩/٢ والتصريح٣٨٦/١ ومعنى: اسم مفعول من عناه الأمر أى شق عليه، وسلواناً: سلواً ونسياً. واستشهد به على مجئ الحالين (ذات هوى ومعنى) على عكس ترتيب صاحبيهما، فقد جعل أول الحالين (ذات هوى) لثانى الاسمين وهو سعاد ليتصل صاحبه، وجاء الثانى وهو (معنى) لصاحبه وهو التاء فى (عهدت)، وهذا هو الأكثر.

[4] هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:(على أثرينا ذيل مرط مرحل)، وقائله امرؤ القيس وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٨٠/٢ والتصريح ٣٨٧/١ والهمع ٢٤٤/١ والدرر ٢٠١/١ ومرط: كساء من صوف أو خز، مرحل: معلم فيه خطوط، واستشهد به على مجئ الحالين (أمشى) و (تجر) على ترتيب صاحبيهما الأول للأول، والثانى للثانى؛ لأمن اللبس؛ لأن (أمشى) مذكر، و (تجر) مؤنث، ومعلوم أن الحال يطابق صاحبه فى التذكير والتأنيث.

[5] أوضح المسالك ٢٧٨/٢،٢٧٩،٢٨٠ وانظر: التصريح ٣٨٦/١،٣٨٧ والأشمونى ١٨٤/٢.

تجعل أول الحالين لثانى الصاحبين، وثانى الحالين لأول الصاحبين، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين، وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبها.

ومعلوم أن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثانى الصاحبين عند انعدام القرينة التى ترد كل حال إلى صاحبها؛ لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى؛ فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبها، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما، ولا شك فى أن فصلاً واحداً أخف من فصلين.

وعلمت آنفاً أنه إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبها[1].

قال السيوطى:"وإن تعدد ذو الحال وتفرق الحالان، نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً حمل الحال الأول على الاسم الثانى؛ لأنه يليه، والحال الثانى على الاسم الأول، فـ(مصعداً) لزيد، و (منحدراً) للتاء، كذا قالوه، ووجهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انفصال الثانى وعود ضميره على الأبعد؛ إذ لا يستطاع غير ذلك، ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فإن خيف تعين المذكور أولاً"[2].

وأما التمييز: فيتطابق هو الآخر مع مميزه – كما يتطابق الحال مع صاحبه– واشترطوا فى ذلك اتحاد المعنى بينهما إفراداً وتثنية وجمعاً.

قال ابن مالك: "ثم قلت:(ولمميز الجملة من مطابقة ما قلبه إن اتحدا معنى ماله خبرا) ففهم من ذلك أنه يقال: كرم زيد رجلاً، وكرم الزيدون رجالاً، وكرم الزيدان رجلين، فتجعل المميز مطابقاً لما قلبه فى الإفراد والتثنية والجمع؛ لاتحاده بما قبله فى المعنى، كما كان يجعل مطابقاً له فى الإخبار به عنه"[3].

وقد أورد ابن مالك اعتراضاً بمجئ التمييز مفرداً والمميز جمعاً فى بعض الشواهد، وأجاب عنه بقوله:" ولا يعترض على هذا بقوله تعالى:(وحسن أولئك رفيقا)[1] فإن الرفيق والصديق والخليل والعدو يستغنى بمفردها عن جمعها كثيراً فى الإخبار وغيره، ويزيده حسناً هنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد فى كثير منه

---

[1] انظر: حاشية الشيخ يس ٣٨٦/١.
[2] الهمع ٢٤٤/١ وانظر: شرح الأشمونى ١٨٥،١٨٤/٢.
[3] انظر: شرح التسهيل ٣٨٤/٢.
[1] سورة النساء الآية (٦٩).

الاستغناء بالمفرد عن الجمع، نحو: هم عشرون رجلاً، ويمكن أن يكون الإفراد فى(وحسن أولئك رفيقاً)؛ لأن الأصل: وحسن رفيق أولئك رفيقاً، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجاء التمييز على وفق المحذوف"[٢].

ثم ذكر أن التطابق قد يتحقق فى حالة عدم اتحاد المعنى، وشرط لذلك عدم إفراد اللفظ لإفراد المعنى، وكونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه، ومن ثم قال:" ثم قلت:(وكذا إن لم يتحدا) ففهم من هذا أنه يقال: حسن الزيدون وجوهاً، وطهروا أعراضاً، وجعلت ذلك مشروطاً بألا يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه أو لكونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه، ففهم من ذلك أن من المميزات المباينة لما قبلها فى المعنى ما يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه، أو لكونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه، ففهم من هذا أنه يقال:حسن الزيدوان وجوهاً وطهروا أعراضاً، وجعلت ذلك مشروطاً بألا يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه، كقولك فى أبناء رجل واحد: طاب بنو فلان أصلاً، وكرموا أباً، وكذلك إفراد التمييز إذا كان مصدراً ولم يقصد اختلاف أنواعه، كقولك: زكا الأتقياء سعياً، وجادت الأتقياء وعياً، فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله لجاز فيه ما جاز فى أسماء الأشخاص، كقولك: تخالف الناس أعراضاً، وتفاوتوا أذهاناً"[٣].

كما صرح بجواز مجئ التمييز مفرداً لمميز جمع إن أمن اللبس، فقال:" ثم قلت: (وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى) وأشرت بذلك إلى أن المميز الذى لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور، كقوله تعالى: (فإن طبن لكم عن شئ منه نفساً)[٤] فالإفراد فى هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبل، فأشبه مميز العشرين وأخواته، فإن أوقع الإفراد فى محذور لزمت المطابقة كقولك: كرم الزيدون آباء، بمعنى ما أكرمهم من آباء، فلابد من كون مميز هذا النوع جمعاً؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم، وفى الجمع أيضاً احتمال أن يكون المراد: كرم آباء الذيدين، ولكنه مغتفر؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الأخر"[٢].

---

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٨٤/٢.
[٣] انظر شرح التسهيل ٣٨٥/٢.
[٤] سورة النساء، الآية (٤).
[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٢، وثمار الصناعة صـ٤٢٤.

وأجاز الرضى التطابق إذا كان مقصوداً، وكان التمييز قاصراً على المميز، ومن ثم قال:"يعنى بالمطابقة: الإفراد إن قصد المفرد، والتثنية إن قصد المثنى، والجمع إن قصد الجمع ... تقول فيما جعلته لما انتصب عنه: طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدان آباء، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه، وهو ما انتصب عنه أى زيد، فثنيته إن ثنيت زيداً، وجمعته إن جمعته"[٣].

وكذلك إذا جعل التمييز لمتعلق المميز، فإن المطابقة تتوقف أيضاً على حسب القصد، وإن حدث لبس فالمرجع إلى القرائن.

قال الرضى: "وإذا جعلته لمتعلقه فإن قصدت أباه وحده أفردت أباً؛ لأن المقصود به مفرد، وإن قصدت أبوى زيد ثنيت أباً، فقلت: طاب زيد أبوين؛ لأن المقصود به مثنى، وإن قصدت آباءه جمعته، فقلت طاب زيد آباء؛ لأن المقصود به مجموع.

وقد يلتبس الأمر فى نحو: طاب زيد أباً، وطاب الزيدان أبوين، وطاب الزيدون آباء، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه؟ فليرجع إلى القرائن إن كانت"[٤].

وتمتنع المطابقة إن اختلف التمييز عن المميز إفراداً وتثنية وجمعاً، ولم يكن التمييز جنساً للمميز، قال الرضى مصرحاً بذلك:"فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه إفراداً وتثنية وجمعاً، ولم يكن التمييز جنساً نحو: طاب زيد أبوين أو آباء، وطاب الزيدون أباً أو آباء، وطاب الزيدون أبوين أو آباء، فلا لبس فى أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلقه، وإلا طابق ما انتصب عنه، وأما إن اختلفا وكان التمييز جنساً، نحو: طاب الزيدان، أو الزيدون أبوة، فاللبس حاصل؛ إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، ولم يطابقه لكونه جنساً، وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصلح إلا لمتعلقه، نحو: طاب زيد داراً ودارين ودوراً،هذا ما قاله المصنف"[٥].

ورجح الرضى عدم المطابقة فيما ليس بجنس سواء جعل لما انتصب عنه أو لمتعلقه بشرط أمن اللبس ومن ثم قال:"والأولى أن يقال: فيما ليس بجنس، سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه: إنه إن لم يلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو: هم حسنون وجهاً، وطيبون عرضاً، ويجوز وجوهاً وأعراضاً، وقال

---

[٣] انظر: شرح الرضى ١١١/٢.
[٤] انظر: شرح الرضى على الكافية ١١١/٢،١١٢.
[٥] انظر: شرح الرضى عن الكافية١١٢/٢ وقصده بالمصنف: ابن الحاجب.

على رضى الله عنه:(فطيبوا عن أنفسكم نفساً)، وأما إذا ألبس فالمطابقة لا غير، فلا يجوز: زيد طيب أباً، وأنت تريد آباء أو أبوين، وكذا لا تقول: طاب زيد داراً، وأنت تريد دارين، قال تعالى:(وفجرنا الأرض عيوناً)[٢] وأما قول الحطيئة:..... (والأكرمين أذا ما ينسبون أبا)[٣] فإنما وحد الأب فيه؛ لأنهم كانوا أبناء أب واحد. ويجوز جمع المثنى إذا لم يلبس، نحو:قر زيد عيوناً، قال أبو طالب يخاطب النبى (ﷺ):

فأصدع بأمرك ما عليك غضاضة ❁ وابشر بذاك وقر منه عيوناً[٤].اهـ

كما ذكر أن التمييز إذا كان جنساً تحققت المطابقة – أيضاً – وإلا فبحسب القصد، فقال:"قوله[٥]: (إلا أن يكون جنساً) قد ذكرنا مرادهم بالجنس هنا، تقول: طاب زيد أبوة سواء أردت به أبوة نفسه أو أبوة أبيه فقط، أو أبوة أبويه، أو أبوة آبائه، وكذا تقول: طاب زيد علوماً أو علمين، على حسب ما تقصد، قال تعالى: (بالآخسرين أعمالاً)[٦]"١هـ[٧].

وإذا كان التمييز صفة وجبت المطابقة. نص على ذلك الرضى بقوله:"وقوله:(وإن كان صفة) قسيم قوله:(إن كان اسماً). يعنى أن الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه والمتعلقه، كما جاء الاسم، بل لم يجئ إلا لما انتصب عنه فقط، فيجب إذاً أن تطابقه؛ إذ ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً، وذلك نحو: لله درك، أو در زيد فارساً[١]، وكفى زيد شجاعاً"[٢].

---

[٢] سورة القمر، الآية (١٢).

[٣] هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:(سيرى أمام فإن الأكثرين حصى)، وهو من شواهد شرح الرضى ١١٣/٢ والخزانة شاهد رقم (١١٤) وديوان الحطيئة صـ١٦. واستشهد به على أنه كان الظاهر أن يقون: آباء بالجمع، وإنما وحد الأب لكونهم أبناء أب واحد.

[٤] من الكامل، وليس فى ديوان أبى طالب وهو من شواهد: شرح الرضى ١١٣/٢ والخزانة رقم(٢١٥). واستشهد به على أنه يجوز جمع المثنى فى التمييز إذا لم يلبس.

[٥] أى: ابن الحاجب.

[٦] سورة الكهف، الآية (١٠٣).

[٧] انظر: شرح الرضى ١١٣/٢،١١٤ والهمع ٢٥٢/١.

[١] معنى قولهم:(لله درك):أصل الدر: ما يدر، أى ما ينزل من الضرع من اللبن، من الغيم ومن المطر، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله لله تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب، فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى نحو: قولهم: لله أنت، ولله أبوك، فمعنى دره: ما أعجب فعله. انظر: شرح الكافية ١١٥/٢. والأكثرون على أن (فارساً) فى هذا القول تمييز، وقيل: حال، أى: ما أعجبه فى

حال فروسيته، والراجح عندى أنه تتميز كما قال الأكثرون؛ لأن تصريحهم بـ(من) فيه دليل على أنه تمييز، فيقولون: لله درك من فارس انظر: شرح الكافية ١١٤/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٥٣ وأوضح المسالك ٣٠١/٢ والتصريح٣٩٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية ١١٣/٢.

المبحث الثامن

حذف الحال والتمييز

الأصل فى الحال والتمييز أن يذكرا فى جملتيهما لأنها يفيدان رفع الإبهام الواقع قبلهما، فإذا حذفا ذهب الغرض الذى جاءا من أجله وانتفت الفائدة التى لا تؤدى إلا بهما.

وباستقراء كلام العرب وجدنا أنهما قد يخرجان عن هذا الأصل فيحذفان وتبقى الفائدة التى لا تؤدى إلا بهما كما لو كانا موجودين، ولا يتحقق ذلك إلا إذا دلت عليهما القرائن.

وإليك الحديث عنهما بالتفضيل:

أولاً:حذف الحال:

أجمع النحاة على أن الحال يجوز حذفه بكثرة إذا فهم ودلت عليه القرائن.

قال ابن جنى: "وأما ما أجزناه من حذف الحال فى قوله تعالى:(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)[1]، أى فمن شهده صحيحاً بالغاً فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً.وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجدد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[2].

وقال الرضى: "ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته، فى جواب من قال لك: أما لقيت زيداً راكباً"[3].

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول، نص على ذلك ابن هشام بقوله:" أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو:(والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم)[4]. أى قائلين ذلك، ومثله:(وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا)[5]. ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أى وإسماعيل يقول. كما أن القول حذف خبراً للموصول فى:(والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى)[6]، ويحتمل أن الخبر(إن الله يحكم بينهم)[7]، فالقول المحذوف نصب على

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٨٥).
(٢) الخصائص ٢/٣٧٨،٣٧٩.
(٣) شرح الكافية ٢/٩٥.
(٤) الرعد الآيتان (٢٣،٢٤).
(٥) البقرة، الآية (١٢٧).
(٦) سورة الزمر، الآية (٣).
(٧) سورة الزمر، الآية (٣).

الحال، أو رفع خبراً، أولا موضع له، لأنه بدل من الصلة، هذا كله إذا كان (الذين) للكفار، والعائد الواو، والعائد محذوف، أى اتخذوهم، فالخبر (إن الله يحكم بينهم) وجملة القول حال أو بدل"[٣].

وفى تفسير أبى السعود:"(ربنا تقبل منا) على إرادة القول، أى يقولان،[٣] ربنا تقبل منا إذ يرفعان، أى وقت رفعهما، وقيل وإسماعيل مبتدأ خبره قول محذوف، وهو العامل فى(ربنا تقبل منا) فيكون إبراهيم هو الرافع وإسماعيل هو الداعى، والجملة فى محل النصب على الحالية، أى: وإذ يرفع إبراهيم القواعد، والحال أن إسماعيل يقول: ربنا تقبل منا"[٤].

وقال فى موضع آخر: "وقوله تعالى:(ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى)[٥] حال بتقدير القول من واو (واتخذوا) مبينة لكيفية إشراكهم وعدم خلوص نيتهم"[٦].

كما قدر الحال قولاً محذوفاً فى قوله تعالى:(والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم)[٧]. أى: قائلين: أخرجوا أنفسكم[٨].

وكذا فى قوله تعالى: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم)[٩]. أى قائلين: سلام عليكم[١٠].

وفى روح المعانى:"(سلام عليكم) أى: قائلين ذلك، وهو بشارة بدوام السلام، فالجملة مقول لقول محذوف واقع حالاً من فاعل(يدخلون)وجوز كونها حالاً من غير تقدير، أى: مسلمين، وهى فى الأصل فعلية، أى يسلمون سلاماً"[١١].

---

[٣] انظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢٦٣/٢.

[٣] وقد قرئ على أنه حال منهما عليهما السلام، وقيل: على أنه هو العامل فى (إذ) والجملة معطوفة على ما قبلها، والتقدير: يقولان هذه قراءة أبى بن كعب وعبد الله بن مسعود وهى (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا تقبل منا انظر القرطبى ٤٣٣/١ – دار البيان العربى بالقاهرة ط الأولى – ١٤٢٩هـ وفى روح المعانى للألوسى البغدادى ٥٨١/١ – المكتبية التوفيقية بالقاهرة.

[٤] تفسير أبى السعود العمادى ٢٠٤/١ – دار إحياء التراث العربى – بيروت، وانظر: فتح القدير للشوكانى ٢٠٢/٢ وتفسير القرطبى ٤٣٣/١ وروح المعانى٥٨١/١.

[٥] سورة الزمر، الآية (٣).

[٦] تفسير أبى السعود ٤٩٤/٥ وانظر: روح المعنى ٣٢٨/٢٤.

[٧] سورة الأنعام، الآية (٩٣).

[٨] تفسير أبى السعود ٤٠٣/٢ وانظر: القرطبى ٤٠٢/٢وروح المعانى ٥٩٣/٧.

[٩] سورة الرعد، الآية (٢٣،٢٤).

[١٠] تفسير أبى السعود٤٩٧/٣ وانظر: فتح القدير ١١٣/٣ والقرطبى ٤٩٨/٥.

[١١] روح المعانى ٥٥٠/١٣ وانظر: فتح القدير ٦٣٨/٤.

وقال:"(ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل)[٤].بإضمار القول، أى: ويقولون بالعطف، أو يقولون بدونه على أنه تفسير لما قبله، أو قائلين على أنه حال من ضميرهم"[٥].

وقال الصاوى[٦] فى حاشيته على تفسير الجلالين فى آية البقرة: "قوله (يقولان) قدره المفسر[٧] ليصح جعل الجملة حالاً من إبراهيم؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع حالاً إلا بتقدير"[٨].

ثانياً: حذف التمييز:

أجاز النحويون حذف التمييز – كالحال – إذا وجد فى الكلام ما يدل عليه، وتحققت الفائدة منه كما لو كان موجوداً.

قال أبو حيان: "ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان فى الكلام ما يدل عليه، ويجوز أن تبدل من التمييز، كقوله تعالى: (ثلاث مئة سنين)[٩] فى قراءة من نون، و(اثنى عشرة أسباطاً)[١٠] فـ (سنين) بدل من ثلاثمائة، و(أسباطاً) بدل من اثنتى عشرة، وتمييزها محذوف تقديره: ثلاثمائة زمان أو وقت، واثنتى عشرة فرقة، قيل: ويكون فى المعطوف عليه نحو: ثلاثة وعشرون درهماً، ونحوه، الأصل: ثلاثة دراهم، لكنهم تركوه بشبههما بخمسة عشر لدلالة الثانى عليه".[١١]

وقال ابن هشام فى ذكر المحذوفات: "حذف التمييز، نحو كم صمت؟ أى: كم يوماً صمت، وقال تعالى: (عليها تسعة عشر)[١٢]، (إن يكن منكم عشرون صابرون)[٢]، وهو شاذ فى باب (نعم) نحو (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)[٣] أى: فبالرخصة أخذ، ونعمة الرخصة"[٤]

---

[٤] سورة فاطر، الآية(٣٧).
[٥] روح المعانى ٧٦٥/٢٢ وانظر: تفسير القرطبى ١٦٢/٨.
[٦] هو أحمد بن محمد الصاوى المصرى، كان عالماً بالتفسير والحديث والفقه والقراءات من مصنفاته حاشيته على تفسير الجلالين، توفى بالمدينة المنورة سنه ١٢٤١هـ وأنظر ترجمته فى مقدمه حاشيته ٥/١.
[٧] يقصد به صاحب تفسير هذه الآية من الجلالين: السيوطى، أو المحلى.
[٨] انظر: حاشية الصاوى على تفسير الجلالين ٨٩/١ – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
[٩] سورة الكهف، الآية (٢٥).
[١٠] سورة الأعراف، الآية (١٦٠).
[١١] انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٦/٢.
[١٢] سورة المدثر، الآية (٣٠).
[٢] سورة الأنفال، الآية (٦٥).

وقال السيوطى: "ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان فى الكلام ما يدل عليه، ولا يجوز حذف المميز؛ لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه، كقولهم: ما رأيت كاليوم رجلاً، وقد يحذف من غير بدل، كقولهم: تالله رجلاً، أى: تالله ما رأيت كاليوم رجلاً"[٥]

وقال القرطبى فى قوله تعالى: (وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً)[٦] "المعنى: قطعناهم اثنتى عشرة فرقة، (أسباطاً) بدل من اثنتى عشرة (أمماً) نعت للأسباط"[٧].

فقدر التمييز المحذوف بـ (فرقة).

وقال الألوسى البغدادى: "اثنتى عشرة حال، أو مفعول ثان، أى فرقناهم معدودين بهذا العدد، أو صيرناهم اثنتى عشرة أمة يتميز بعضها عن بعض، وقوله سبحانه وتعالى (أسباطاً) كما قال ابن الحاجب فى شرح المفصل[٨] – بدل من العدد لا تمييز له، وإلا لكانوا ستة وثلاثين، وعليه فالتمييز محذوف، أى فرقة أو نحوه، قال الحوفى[٩]: إن صفة التمييز أقيمت مقامه، والأصل: فرقة أسباطاً"[١٠]

وقال الصاوى: "و (ثانى عشرة) حال، و (أسباطاً) بدل – كما قال المفسر[١١]. وتمييز العدد محذوف، تقديره: فرقة"[١٢]

وفى قوله تعالى: (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم)[٣] قدر الألوسى التمييز بقوله: "ثلاثة، أى ثلاثة أشخاص)"[٤]

وفى قوله تعالى: (عليها تسعة عشر)[٥]

---

[٣] الحديث أخرجه الترمذى فى سننه ٣٦٩/٢ وتتمة الحديث : (ومن اغتسل فالغسل أفضل).
[٤] انظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢٦٣/٢.
[٥] انظر: همع الهوامع ٢٥٣/١.
[٦] الأعراف، الآية (١٦٠).
[٧] انظر: تفسير القرطبى ٤٨٠/٤.
[٨] انظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤١٧/١.
[٩] هو أبو الحسن على بن إبراهيم الحوفى، تصدر لإقراء العربية وصنف فى النحو: الموضح استوفى فيه العلل والأصول، توفى سنة ٤٣٠هـ انظر ترجمته فى: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦.
[١٠] انظر: روح المعانى ٣٥٩/٩.
[١١] يقصد المفسر من الجلالين: السيوطى أو المحلى.
[١٢] انظر: حاشية الصاوى على تفسير الجلالين ١٢٥/٢.
[٣] سورة الكهف، الآية (٢٢).
[٤] انظر: روح المعانى ٦٩٥/١٥.

قال: "(عليها تسعة عشر) الظاهر ملكاً ... وذهب بعضهم إلى أن التمييز المحذوف صنف، وقيل: صف، والأصل: عليها تسعة عشر صنفاً، أو عليها تسعة عشر صفاً"[٦]

وقوله تعالى (ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادو تسعاً)[٧]، فى تفسير الجلالين: "سنين: عطف بيان لثلثمائة ... وازدادو تسعاً، أى: تسعة سنين"[٨]

وقال الصاوى تعليقاً عليه: "قوله (أى تسع سنين)، أشار بذلك إلى أن حذف المميز من الثانى لدلالة الأول عليه"[٩]

ونخلص مما سبق إلى أن الحال والتمييز يجوز حذفهما إذا دلت عليهما الدلائل واقترنت بحذفهما القرائن، وأكثر ما يكون ذلك فى الحال إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، وأكثر ما يكون فى التمييز إذا تحققت منه الفائدة، وقصد بقاء الإبهام بعد الحذف.

---

[٥] سورة المدثر، الآية (٣٠).
[٦] روح المعانى ١٩١/٢٩، ١٩٢ وانظر: حاشية الصاوى ٣٤٨/٤.
[٧] سورة الكهف، الآية (٣٠).
[٨] تفسير الجلالين بحاشية الصاوى ١٣/٣ وانظر: تفسير القرطبى ٢٩٣/٦ وروح المعانى ٧١١/١٥.
[٩] انظر: حاشية الصاوى على تفسير الجلالين ١٣/٣.

المبحث التاسع
وقوعهما بعد تمام الكلام

يتفق الحال والتمييز فى أن كلاً منهما يقع بعد تمام الكلام.

أولاً: الحال:

قال أبو البقاء العكبرى فى بيان شروط الحال:"... الرابع: أن يأتى بعد كلام تام؛ لأنها تشبه الظرف، والمفعول به، والتمييز"[١]

وقال ابن النحاس: "ويشترط فيها أيضاً أن يكون قد تم الكلام دونها، أو فى حكم ما تم الكلام دونه، نحو: ضربى زيداً قائماً، وبابه، ألا ترى أن (قائماً) ههنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر، ولو ظهر الخبر على الأصل فقيل: ضربى زيداً إذا وجد قائماً، لم تكن لازمة"[٢]

وقال المجاشعى: "ويقال: ما صفة الحال؟ والجواب: أن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة تم الكلام دونها، وذلك نحو قولك: جاء زيد راكباً، فراكب نكرة جاءت بعد معرفة، هى زيد، قد تم الكلام دون راكب؛ لأنك لو قلت جاء زيد، وسكت، لكان كلاماً تاماً"[٣]

وقال فى موضع آخر: "إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه"[٤].

وقال ابن الخشاب: "وأما الحال فهى وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة، بعد معرفة قد تم الكلام عليها، أى على المعرفة"[٤]

وقال فى موضع أخر،" وأيضاً فإن الحال تقع بعد تمام الكلام فقط، هذا هو الأصل فيها[٥].

والمقصود بتمام الكلام دون الحال هو التمام الإسنادى، أى وجود جملة ذات فائدة تحقق مقصود المتكلم من خبره، وهو الفائدة التى يتوقعها، فذلك رهن بالقيود التى يطلق عليها عند النحاة: الفضلات، أو المكملات.[٦]

ثانياً: التمييز:

---

[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ٣٣٨/١.
[٢] انظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس ٥٤٠/١.
[٣] انظر: شرح عيون الإعراب ص ١٦٣.
[٤] انظر: المرجع السابق: ص ١٦٦.
[٤] أنظر: المرتجل فى شرح الجمل صـ١٦٠ .
[٥] أنظر: المرتجل صـ١٦٢ وثمار الصناعة صـ٤١٩ .
[٦] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٣ .

يقع التمييز بعد تمام الكلام، وهذا باتفاق النحاة.

قال ابن جنى: " ولفظ المميز اسم نكرة يأتى بعد الكلام التام"[٢].

وقال المجاشعى: "ويقال: لم نصب التميز؟ والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال، فنصب كما نصب المفعول، وكما نصبت الحال، وكل ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام: الاسم فهو منصوب؛ لأنه مفعول أو مشبه به، فمما جاء بعد تمام الاسم: التمييز الحال والتميز المنقول، ومما جاء بعد تمام الاسم: التمييز الواقع بعد المقادير[٣].

وقال عبد القاهر: "والتمييز على ضربين: أحدهما: أن يكون بعد تمام الكلام، نحو: طاب زيد نفسا، وقد تقدم ذكره[٤]، والثانى: أن، يكون بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم: أن يكون ممتنعاً عن الإضافة، وذلك على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مضافاً، فلا يمكن إضافته ثانياً، نحو: لله دره رجلا، فـ(دره) قد أضيف إلى الهاء، فامتنع من الإضافة إلى رجل فنصب، ومثله: زيد أحسن الناس وجهاً، وأكرم منك أباً. والثانى: أن يكون فى الاسم نون تثنية أو جمع أو تنوين، كقولك: عشرون درهماً، وفى المقادير نحو: منوان[٥] سمناً، وقفيزان[٦] براً، وما فى السماء قدر راحة سحاباً، والثالث: أن يكون فى تقدير التنوين، وذلك فى ثلاثة عشر وأخواتها، فـ(عشر) فى تقدير التنوين، لأن الأصل: ثلاثة وعشرة"[٧].

وقال الخوارزمى: "لا ينتصب التمييز عند النحويين إلا بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم؛ لأن انتصابه على التشبيه بالمفعول، فقولهم: طاب زيد نفساً، بمنزلة: ضرب زيد عمراً، و(ملء الأرض ذهباً)[٨] بمنزلة: ضرب زيد عمراً، ورطل زيتاً، بمنزلة: ضارب زيداً، ومنوان سمناً بمنزلة: ضاربان زيداً، وعشرون درهماً بمنزلة: ضاربون زيداً.

أما التمييز بعد تمام الكلام فقد تقدم ذكره فى المنصوبات الخاصة[٢].

---

[٢] انظر: اللمع صـ٥٨ .
[٣] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٧١ .
[٤] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ١٢٢ .
[٥] منوان: مثنى منا وهو كيل أو ميزان يوزن به. انظر اللسان (منا).
[٦] قفيزان: مثنى قفيز، وهو مكيال معروف، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق. اللسان (قفز).
[٧] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ٣٢٢ .
[٨] سورة أل عمران، الآية (٩١).
[٢] راجع المنصوبات الخاصة فى ترشيح العلل صـ١٢٢ .

وينبغى أن تعلم الآن التمييز بعد تمام الاسم.

اعلم أن الاسم يتم بالأمرين: بالإضافة، وبما يعاقب الإضافة، وهو أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، وتقدير التنوين فى المركبات من الأعداد، وذلك من أحد عشر إلى تسعه عشر"[٣].

وذكر ابن عصفور أن تمام الكلام يكون باستيفاء ركنيه الأساسين وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وتمام الاسم يكون إما بالنون فى آخره، نحو: عشرون درهماً، أو التنوين، نحو: خمسة عشر درهماً.

والذى ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عدداً، أو مقدراً، أو ما يشبه المقدار، والذى ينتصب بعد تمام الكلام هو تمييز النسبة منقولاً أو غير منقول[٤].

وقال ابن النحاس: "قوله[٥]:(عن تمام الكلام) يعنى أنه ليس مبيناً للفظ الاسم ولا للفظ الفعل فى قولنا: طاب زيد نفسا، وقوله تعالى:(وفجرنا الأرض عيونا)[٦]، بل هو مبين لجهة النسبة التى بين الاسم والفعل، بخلاف(عندى عشرون درهماً)، فإن درهماً مبين لذوات العشرين للنسبة التى بين الخبر والمخبر عنه"[٧].

والسر فى أن التمييز يؤتى به بعد تمام الكلام: أن الغرض منه إزالة اللبس ولا لبس فى الكلام الذى لم يتم[٨].

---

[٣] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ٣٢٢،٣٢٣.
[٤] انظر: الشرح الكبير ٢/٢٨٢.
[٥] يقصد ابن عصفور.
[٦] سورة القمر الآية (١٢).
[٧] انظر: شرح المقرب المسمى(التعليقة) ١/٥٤٨،٥٤٩، وثمار الصناعة صـ٤٢١.
[٨] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١/٣٤٨.

المبحث العاشر
جواز تقديم الحال على صاحبها والتمييز على مميزه

يتفق الحال والتمييز فى جواز تقديمهما على ما قبلهما، الحال على صاحبه والتمييز على ميزه.

وإليك الحديث عن ذلك بالتفصيل:

أولاً: تقديم الحال على صاحبها:

اتفق النحاة على أن للحال مع صاحبها ثلاث حالات: جواز تقديمها عليه، ووجوبه، وامتناعه.[1]

أما الحالة الأولى: فيجوز للحال أن تتقدم على صاحبها وأن تتأخر عنه[2] فاعلاً كان أو مفعولاً، كجاء زيد ضاحكاً، وضربت اللص مكتوفاً، فلك فى ضاحكاً ومكتوفاً، أن تقدمهما على المرفوع فى الأول وهو (زيد) وعلى المنصوب فى الثانى: وهو (اللص)، فتقول: جاء ضاحكاً زيد، وضربت مكتوفاً اللص.[3]

وأما الحالة الثانية وهى تقديم الحال على صاحبها وجوباً:

فقد اتفقوا على أن الحال تتقدم على صاحبها وجوباً، وذلك فى أمرين.

الأول: أن يكون صاحبها محصوراً، نحو: ما جاء راكباً إلا زيد.[4] فـ (راكباً) حال واجبة التقديم على صاحبها (زيد) لكونه محصوراً بالا.

الثانى: أن يكون صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شئ وله صلة وعلاقة بالحال، نحو: جاء زائراً فاطمة أبوها.

وقد نص عليه ابن مالك بقوله: "ومما يوجب الخروج على الأصل[5]: إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال، نحو: جاء زائراً هنداً أخوها، أو بغير إضافة نحو: جاء منقاداً لعمرو صاحبه.

وإذا كان صاحب الحال مجروراً بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول.

---

(1) انظر: شرح التسهيل ٣٣٥/٢ – ٣٤٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥ وارتشاف الضرب ٣٤٧/٢، وأوضح المسالك ٢٦٥/٢ – ٢٧٠ والتصريح ٣٧٨/١، ٣٧٩، ٣٨٠ والهمع ٢٤١/١ والأشمونى ١٧٦/٢، ١٧٧.

(2) الحال فى ذلك محمول على الخبر، فكما جاز ذلك فى الخبر جاز فى الحال، شرح التسهيل ٣٣٥/٢.

(3) انظر: المرجع السابق.

(4) انظر: المرجع السابق.

(5) ذلك الأصل هو: تأخير الحال وتقديم صاحبه، انظر: شرح التسهيل ٣٣٥/٢.

فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف، كقولك هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً، لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا يعتد بها"[١]

الحالة الثالثة: تأخر الحال عن صاحبها وجوباً:

ويتحقق ذلك فى مواضع:[٢]

أولها: أن تكون الحال محصورة بإلا أو إنما، نحو: ما قام زيد إلا مسرعاً، وإنما قام زيد مسرعاً، ومنه قوله تعالى: (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين)[٣]

فـ (مبشرين ومنذرين) حالان من (المرسلين)، ولا يجوز تقديمهما لكونهما محصورين بإلا، والمحصور لا يجوز تقديمه.[٤]

ثانيها: أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر، نحو: مررت بهند جالسة. قال أكثر النحويين: لا يجوز: مررت جالسة بهند[٥].

وعللوا منع ذلك: بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير.[٦]

ومنهم من علله بالحمل على حال المجرور بالإضافة، ومنهم من علله بالحمل على حال عمل فيه حرف جر، متضمن استقراراً، نحو: زيد فى الدار متكئاً.[٧]

وخالف فى ذلك أبو على الفارسى وابن كيسان وابن برهان[٢]، وتبعهم فى ذلك ابن مالك، حيث صحح القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور

---

[١] شرح التسهيل ٣٣٥/٢ وانظر: شرح ابن الناظم ص ٢٣٥ والهمع ٢٤١/١.

[٢] انكر هذه المواضع فى: شرح التسهيل ٣٣٥/٢، ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٧٤٢/٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥ وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥ وأوضح المسالك ٢٦٦/٢. والارتشاف ٣٤٧/٢، ٣٤٨ والتصريح ٣٧٨/١، ٣٧٩ والهمع ٢٤١/١ والأشمونى ١٧٦/٢، ١٧٨.

[٣] الكهف، الآية (٥٦).

[٤] انظر: التصريح ٣٧٨/١.

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥ والارتشاف ٣٤٧/٢ وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والتصريح ٣٧٨/١ والأشمونى ١٧٦/٢.

[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢ وابن الناظم ص ٢٣٥، والتصريح ٣٧٨/١، ٣٧٩.

[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢ وشرح ابن الناظم ٢٣٥.

بحرف جر، وفند علل المانعين، وذكر من الأدلة ما يؤيد اختياره، ومن ثم قال بعد أن عرض المسألة السابقة وعلل القائلين بها: "... وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع.

أما ثبوته سماعاً ففى قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٣] وفيه **ثلاثة أقوال: أحدها:** أن كافة صفة لـ (إرسالة) فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامة، وهو قول الزمخشرى[٤].

والثانى: أن كافة حال من الكافة، وهو قول الزجاج[٥]، والتاء فيه للمبالغة.

والثالث: أن كافة حال من الناس، والأصل: للناس كافة، أى جميعاً، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبى على وابن كيسان، أعنى تقديم حال المجرور بحرف، حكاه ابن برهان، وقال: "وإليه نذهب، كقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالاً". كذا قال ابن برهان[٦]، وكذا أقول.

ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج، أما الزمخشرى فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً ... وأما الزجاج فبطلان قوله بين أيضاً، لأنه جعل (كافة) حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً ما هى فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة وفروقه ومهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها لكونها على فاعلة ...

ومن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف قول الشاعر:

فإن تلك أذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال[٧]

أراد: فلن يذهبوا بدم حبال فرغاً، وحبال اسم رجل.

ومن ذلك قول الشاعر:

---

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٣٧/٢ وابن الناظم ٢٣٥ والتصريح ٣٧٩/١ والهمع ٢٤١/١ وشرح الأشمونى ١٧٦/٢.

(٣) سورة سبأ، الآية (٢٨).

(٤) قال فى الكشاف ٢٩٠/٣: "إلا كافة: إلا إرسالة عامة لهم، محيطة بهم".

(٥) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٢١/٤.

(٦) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢١١/١.

(٧) من ا لطويل، قاله طليحة بن خويلد، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ وشرح الأشمونى ١٧٧/٢، وأذواد: جمع ذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، فرغاً: هدراً، حبال: اسم رجل، واستشهد به على مجئ (فرغاً) حالاً متقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر وهو قوله: (بقتل حبال)، فدل على جوازه.

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * إلـى حبيباً إنها لحبيب[٢]

أراد: لئن كان برد الماء حبيباً إلى هيمان صادياً.

ومن ذلك قول الآخر:

تسليت طراً عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى[٣]

أراد: تسليت عنكم طراً.

وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر:

غافلاً تعرض المنية للمر * فيدى ولات حيت إباء[٤]

أراد: تعرض المنية للمرء غافلاً..."[٥]

والذى أميل إليه وأرجحه هو مذهب الجمهور القائل بمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

والحق أن ما ذكره المجيزون مخصوص بالشعر، وأن الآية محمولة على أن (كافة) حال من الكاف فى (أرسلناك)، والتاء فيها للمبالغة لا للتأنيث – كما قال الزجاج – والمعنى: وما أرسلناك إلا شديد الكف للناس، أى المنع لهم من الشرك ونحوه.[٦]

واعتراض ابن مالك على الزجاج بأنه جعل كافة حالاً مفرداً، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، مردود بأن تاء المبالغة لا تخرجه عن إفراده وتذكيره؛ فإن (علامة) لفظ مفرد مذكر؛ لأن التاء فيه للمبالغة وليست للتأنيث.

---

[٢] من الطويل: قاله كثير عزة، وهو فى: ديوانه ص ٥٢٢ وشرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ وشرح الأشمونى ١٧٧/٢، والهيمان: العطشان، ويروى (حران) بمعناه أيضاً، وصادياً: من الصدى وهو العطش. والشاهد فى (هيمان صادياً) حيث وقعا حالين متقدمين على صاحبيهما المجرور بالحرف وهو ضمير المتكلم فى قوله (إلى).

[٣] من الخفيف، مجول القائل، وهو فى شرح التسهيل ٣٣٨/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ وشرح الأشمونى ١٧٧/٢ والشاهد فيه (غافلاً) حيث وقع حالاً متقدماً على صاحبه المجرور (للمرء) فدل على جوازه.

[٤]

[٥] شرح ا لتسهيل ٣٣٦/٢، ٣٣٧، ٣٣٨ وانظر: شرح الكافية الشافية ٧٤/٢، ٧٤٥، ٧٤٦ وشرح الأشمونى ١٦٧/٢، ١٧٧.

[٦] انظر: شرح الأشمونى ١٧٨/٢ وحاشية الصبان عليه ١٧٨/٢.

ومما يدل على ضعف مذهبهم: أنه لو صح ما ذهبوا إليه فى الآية الكريمة لأدى ذلك إلى تقديم المحصور بإلا على صاحبها. وهذا ممتنع، ويؤدى كذلك إلى تعدى (أرسل) باللام، وهو خلاف الأولى[٣].

فالأكثر فيه أن يتعدى بإلى، كقوله تعالى: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه)[٤]، وقوله: (قالوا لا تخف إنا أرسلنا إلى قوم لوط)[٥]، وقوله: (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين. إلى فرعون وملإيه)[٦]، وقوله: (قال إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون)[٧]، وقوله: (وإنى مرسلة إليهم بهدية)[٨]، وقوله: (قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين)[٩]، وقوله: (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه)[١٠] وغير ذلك كثير.

ومحل الخلاف فى المسألة المذكورة فيما إذا كان الحرف غير زائد، فإذا كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً، نحو: ما جاء راكباً من رجل.[١]

الثالث من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها: أن يكون صاحب الحال مجروراً بالإضافة، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وأعجبنى وجه هند مسفرة، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة مع الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف، وهذا فى الإضافة المحضة، أما غير المحضة نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً، فيجوز. قاله الأشمونى.[٢]

وإنما كان ذلك جائزاً؛ لأن غير المحضة فى نية الانفصال، فالمضاف إليه فيها مفعول به، وتقديم حاله عليه جائز.[٣]

ثانياً: تقديم التمييز على مميزة:

---

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٦٨/٢، ٢٦٩ والتصريح ٣٧٩/١.
[٤] سورة الأعراف، الآية (٥٩) وهود الآية (٢٥)، والمؤمنون، الآية (٢٣).
[٥] هود، الآية (٧٠).
[٦] هود، الآيتان (٩٦، ٩٧).
[٧] الشعراء، الآية (٢٧).
[٨] النمل، الآية (٣٥).
[٩] الذاريات، الآية (٣٢).
[١٠] نوح، الآية (١).
[١] انظر: شرح الأشمونى ١٧٨/٢.
[٢] شرح الأشمونى ١٧٨/٢ وانظر: شرح ابن الناظم ص ٢٣٥ وارتشاف الضرب ٣٤٧/٢ وأوضح المسالك ٢٩٦/٢ والتصريح ٣٨٠/١ وهمع الهوامع ٢٤١/١.
[٣] انظر: حاشية الصبان ١٧٨/٢.

يجوز تقديم التمييز على ميزة فى التمييز عن الجملة، بشرط أن يكون العامل مقدماً وهذا باتفاق.

قال أبو حيان: "وإذا كان قد تقدم التمييز فعل متصرف، أو ما يعمل عمله جاز توسيط التمييز بينه وبين المسند إليه الحكم، تقول: طاب نفساً زيد، وحسن وجهاً عمرو، وضرب ظهراً أو بطناً بكسر، وتفقأ شحماً خالد، لا نعلم خلا فاً فى جواز ذلك"[٤].

وقال الشيخ خالد: "واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً نحو: طاب نفساً زيد"[١]

وقال السيوطى: "يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف، نحو: طاب نفساً زيد. قال أبو حيان: وقياسه جواز توسطه مع الوصف، نحو: طيب نفساً زيد[٢]. قال[٣]: وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه، نحو: فجرت عيوناً الأرض"[٤].

واشترط أبو حيان أن يكون الفعل ههنا متصرفاً، فإن كان غير متصرف فلا يجوز التوسيط.

نص على ذلك بقوله: "ولو كان الفعل غير متصرف لم يجز توسيط التمييز بينه وبين مطلوبه، تقول: ما أحسن زيداً رجلاً، وأحسن بزيد رجلاً، ولا يجوز: ما أحسن رجلاً زيداً، على التمييز، ولا: أحسن رجلاً بزيد"[٥].

كما لا يجوز تقديم التمييز على مميزة إذا كان مميزه اسماً مبهماً؛ وذلك لأنه هو العامل فيه، وتقديمه عليه ممتنع باتفاق؛ وذلك لأنه عامل ضعيف، وذلك نحو: عشرون درهماً، فلا يجوز تقديم (درهماً) على (عشرون).

قال ابن النحاس: "إذا كان التمييز يجئ بعد تمام الاسم لا يجوز تقديم بالإجماع؛ لضعف العامل"[٦]

---

[٤] انظر: الارتشاف ٣٨٤/٢.
[١] انظر: التصريح ٤٠٠/١.
[٢] هذا الذى نسبه إليه السيوطى ليس فى الارتشاف، وإنما الذى فيه هو: جواز تقديم التمييز على الوصف، نحو: ما نفساً طيب زيد، وليس توسيطه بينه وبين المميز. انظر: الارتشاف ٣٨٥/٢.
[٣] انظر: الارتشاف ٣٨٥/٢.
[٤] انظر: الهمع ٢٥٢/١.
[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢.
[٦] انظر: التعليقة ٥٥١/١.

ووجه ضعف العامل ذكره ابن النحاس أيضاً بقوله: "فـ (عشرون)[٧] يعمل عمل الفعل مجازاً لا حقيقة، فإن قيل: لا وجه فى عمل (عشرون) فى (درهماً)؛ لبعده عن العمل.

يقال: إن العشرين يشبه (الضاربون) فى ثبات النون فى حالة النصب، نحو: الضاربون زيداً، والعشرون درهماً، وفى حذف النون فى حالة الجر، نحو: الضاربو زيد، وعشرو درهم، فعمل لمشابهته العامل، فحينئذ إذا كان التمييز يجئ بعد تمام الاسم لا يجوز تقديم بالإجماع لضعف العامل"[١].

وقال أبو حيان: "إذا كان التمييز عن تمام الاسم لا يجوز تقديم التمييز عليه، فإذا قلت: عندى رطل زيتاً، فلا يجوز: زيتاً رطلاً، وكذلك لى مثله رجلاً، لا يجوز: لى رجلاً مثله"[٢].

وخلاصة القول: أن الحال والتمييز يتفقان فى جواز تقديمهما على ما قبلهما: الحال على صاحبها، والتمييز على مميزة.

أما الحال فلها مع صاحبها ثلاث حالات: جواز لتقديم والتأخير إذا لم يكن فيه ما يوجب التقديم. ولا ما يوجب التأخير.

ووجوب التقديم على صاحبها إذا كان محصوراً، أو كان مضافاً إلى ضمير يعود على شئ وله صلة بالحال.

ووجوب التأخير إذا كانت محصورة، أو كان صاحبها مجروراً بحرف جر، خلافاً لمن أجازوه، أو كان مجروراً بالإضافة؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأما التمييز فيجوز تقديمه على مميزة فى الجملة إجماعاً، بشرط أن يكون العامل متصرفاً متقدماً.

كما يمتنع التقديم إذا كان المميز اسماً مبهماً؛ لأنه هو العامل فى التمييز، فيمتنع تقديمه اتفاقاً؛ لضعفه فى العمل. والله أعلم.

---

[٧] أى فى قولك: عندى عشرون درهماً.
[١] انظر: التعليقة ٥٥١/١.
[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٦/٢.

الفصل الثانى

أوجه الافتراق

بيـــن

الحال والتمييز

المبحث الأول

الفروق اللغوية بين لفظى الحال والتمييز

يفترق الحال والتمييز من جهة اللفظ فى أن الحال يجوز فيها تذكير لفظها وتأنيثه، ويجوز تأنيث معناها وتذكيره تبعاً لذلك.

فإن أنث لفظ الحال أنث معناه، وإن ذكر لفظه – أى جاء بحرف التاء – جاز تذكير معناه وتأنيثه، وعود الضمير عليه مؤنثاً أو مذكواً، والتأنيث أكثر.

وأما التمييز فلا يكون إلا مذكواً لفظاً ومعنى.

وهاك تفصيل ذلك.

أولاً: الحال:

يطلق الحال لغة: على الوقت الذى أنت فيه، وعلى ما عليه ا لشخص من خير أو شر. قاله الصبان.[١]

وقيل: أصل الحال ما دل على انقلاب الشئ عما كان عليه فى وقت فعل من الأفعال، مما يصلح أن يكون نكرة.[٢]

وألفها منقلبة عن واو؛ لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، واشتقاقها من التحول، وهو التنقل، قاله أبو البقاء وغيره[٣].

وفى شرح عيون الإعراب: "واشتقاقها من حال الشئ يحول إذا انقلب عما كان عليه، ولهذا قيل للحماة: حال؛ لأنه طين انقلب عما كان عليه".[٤]

وقد أجمع النحاة على أن لفظ الحال يذكر ويؤنث، فتقول: حال وحالة"[٥]

---

[١] حاشية الصبان ١٦٩/٢ وانظر: مصباح السالك إلى أوضح المسالك ٢٤٩/٢.
[٢] انظر: شرح عيون الإعراب ص ١٦٣.
[٣] المتبع فى شرح اللمع ٣٣٧/١ وانظر: التصريح ٣٦٥/١ وحاشية الصبان ١٦٩/٢.
[٤] شرح عيون الإعراب ص ١٦٣ وانظر: لسان العرب (حول).
[٥] انظر: التصريح ٣٦٥/١ وشرح الأشمونى ١٦٩/٢ وحاشية الصبان ١٦٩/٢ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٤٢/٢ ومصباح السالك إلى أوضح المسالك ٢٤٩/٢.

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهر حال من أمرئ * فدعه وواكل امره والليالیا[1]

ومن شواهد تأنيثه قول الشاعر:

على حالة لو أن فى القوم حاتماً * على جوده ضنت به نفس حاتم[2]

والحال – من دون تاء – صالح للتذكير والتأنيث من جهة المعنى، فتقول: هذا حال طيب، وتلك حال حسنة.

قال أبو حيان: "الحال لغة تذكر وتؤنث"[3]

وقال السيوطى: "الحال يذكر ويؤنث"[4]، وذكر مثله الأشمونى بالنص.

والأكثر والأفصح فى لفظه التذكير، وفى وصفه، وفى ضميره التأنيث، أى أن الحال يكون مذكر اللفظ، ولكنه مؤنث المعنى، فيوصف بالأوصاف المؤنثة، ويعود الضمير عليه مؤنثاً، ودليله البيت السابق: (إذا أعجبتك الدهر حال ... الخ) فقد وقع لفظ الحال مذكراً، واشتمل فعله (أعجبتك) على التأنيث، مما يدل على تأنيث معناه، كهند وزينب وسعاد، ولكنه مؤنث مجازى لا حقيقى، فتقول فى أوصافه والإشارة إليه: هذه حال مشتقة منتقلة، وتلك جامدة لازمة.[5]

ومما يدل على أن الأفصح والأكثر تذكير لفظها وتأنيث معناها: أنها تصغر على (حويلة) بالتاء، ومعلوم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وذلك نحو: دار فإن تصغيرها: دويرة، برد تاء التأنيث إليها لأنها مؤنثة معنى، وإن كان لفظها بلا علامة تأنيث، ومثله: نار وتصغيرها: نويرة، وعين: عينه، وهكذا.

---

[1] من الطويل، وقائله أفنون، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٦٠/٢ وشرح الأشمونى ١٣٩/٢، ١٦٩، ومنحة الجليل ٢٤٢/٢، والشاهد فيه قوله: (أعجبتك الدهر حال) حيث وقع لفظ الحال مذكراً، ومعناه مؤنثاً، بدليل اتصال فعله (أعجبتك) بتاء التأنيث؛ لأن الحال مؤنث مجازى.

[2] من الطويل، وقائله الفرزدق، وهو فى ديوانه ٢٩٧/٢ والكامل للمبرد ٥٦/١ واللمع لابن جنى ١٧٤، ٢٦٦ وابن يعيش ٦٩/٣ وشرح التسهيل ٣٣٢/٣ وشرح ابن الناظم ص ٣٩٦ والمساعد ٤٣٣/٢ وشرح الشذور ص ٣٢٠، ٥٧٤ ومنحة الجليل ٢٤٢/٢ ومصباح السالك ٢٤٩/٢. واستشهد به على تأنيث الحال لفظاً ومعنى فى قوله (حالة).

[3] انظر: الارتشاف ٣٣٤/٢.

[4] الهمع ٢٣٦/١ وانظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢.

[5] انظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢ ومنحة الجليل ٢٤٢/٢ ومصباح السالك ٢٤٩/٢.

ولذلك فقد جزم أبو البقاء بتأنيث الحال معنى مشيراً إلى علة التصغير، فقال: "واعلم أن الحال مؤنثة، وألفها منقلبة عن واو، لقولك فى جمعها: أحوال، وفى تصغيرها: حويلة".[١]

وقد أجاز جمع من النحاة فى معناها التذكير والتأنيث كأبى حيان والسيوطى فى قوليهما السابقين، والشيخ خالد فى التصريح والأشمونى فى شرحه[٢]

وقد رجح الشيخ يس القول بتأنيثها معنى، وتذكيرها لفظاً، ومن ثم قال: "قال الشارح[٣] فى إعرابه الحال بالتذكير: ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث، وفى لفظها كذلك، لكن الراجح فى اللفظ التذكير، وفى المعنى التأنيث"[٤].

وفعله مثله الصبان فقال: "قوله[٥]: (يذكر ويؤنث[٦]) أى: لفظه وضميره ووصفه وغيرها، لكن الأرجح فى الأول[٧] التذكير بأن يقال حال بلا تاء، وفى غيره[٨] التأنيث"[٩] وهذا الذى أرجحه وأميل إليه.

وقد استعملها النحاة فى كلامهم مذكرة ومؤنثة، أى: مذكرة المعنى ومؤنثته، أى بتذكير الوصف، والضمير، والإشارة وتأنيثها، ولكن استعمالهم لها مؤنثة أكثر.

فهذا سيبويه أكثر استعماله للحال مؤنثة المعنى بتأنيث ضميرها والإشارة إليها، وذلك فى مواضع كثيرة[١٠]

وقد استعملها مذكرة بتذكير ضميرها فى مواضع قليلة[١]

وقد استعملها أبو البقاء مؤنثة فى معظم المواضع من كتابه[٢] ولم يستعملها مذكرة إلا نادراً.[٣]، وقد ذكرها صاحب التصريح مؤنثة فى جميع المواضع، حيث أجمل

---

[١] المتبع ٣٣٧/١ وانظر: التصريح ٣٦٥/١ وحاشية الصبان ١٦٩/٢.
[٢] انظر: التصريح ٣٦٥/١ وشرح الأشمونى ١٦٩/٢.
[٣] أى الشيخ خالد فى التصريح ٣٦٥/١.
[٤] انظر: حاشية يس على التصريح ٣٦٥/١.
[٥] أى الأشمونى فى شرحه ١٦٩/٢.
[٦] أى الحال.
[٧] أى فى لفظه.
[٨] أى فى غير لفظه، وهو ضميره ووصفه والإشارة إليه.
[٩] انظر: حاشية الصبان ١٦٩/٢.
[١٠] الكتاب ٣٤١/١، ٣٤٣، ٣٨٤، ٣٩١، ٥٠/٢، ٦٠، ٨١، ٨٧، ٩٢، ١١٨ وانظر: المقتضب ٢٥٣/٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٥٧/٤، ٦١، ١٦٦، ٣٢٨، ٣٣٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٢٧٥، ٢٩٧، والمفصل ص ٦١، ٦٢.
[١] انظر: الكتاب ٣٧٠/١، ٣٧٦، ٩٢/٢، ١١٣.

ما تكلم عنه فى باب الحال من أحكام فقال: "والمذكور فى هذا الباب: حدها، ثم صفاتها، ثم تخصيص صاحبها، ثم الترتيب بينها وبين صاحبها، ثم بينها وبين عاملها، ثم تعددها، ثم توكيدها لغيرها، ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة، ثم حذف عاملها"[٤]

وقد ورد الاستعمالان على السواء فى بعض كتب النحو[٥].

ثانياً: التمييز:

قال أبو البقاء: "اعلم أن التمييز مصدر ميز إذا خلص شيئاً من شئ وفرق بين متشابهين، ويقال: مازه وميزه، وهذا معنى قول المنصف[٦]: التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض. وقولهم فى الاسم المميز: تمييز، مجاز، وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل، وهو جائز، كلفظة الطلع والنجم فإنها بمعنى الطالع والناجم[٧].

وقال ابن مالك: "التمييز والتبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر، أسماء للنكرة الرافعة للإبهام"[٨].

وقال ابن عقيل: "ويسمى مفسراً، ومبيناً وتبييناً، ومميزاً وتمييزاً، وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال"[٩]

وقال ابن هشام: "الثامن من المنصوبات: التمييز، وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً، وهو فى اللغة بمعنى فصل الشئ عن غيره.

قال الله تعالى: (وامتازوا اليوم أيها المجرمون)[١٠]، أى: انفصلوا من المؤمنين (تكاد تميز من الغيظ)[١١] أى: ينفصل بعضها من بعض"[١٢].

فالتمييز مذكر لفظاً ومعنى بالإجماع، بخلاف الحال، على ما مر بيانه، والله أعلم.

---

[٢] انظر: المتبع ٣٣٧/١ إلى آخر باب الحال ٣٤٦/١.
[٣] انظر: المتبع ٣٣٨/١.
[٤] انظر: التصريح ٣٦٥/١.
[٥] منها الألفية لابن مالك، وشرح التسهيل ٣٢١/٢، إلى آخر باب الحال ٣٧٨/٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٢٧ إلى آخر باب الحال ص ٢٤٩ وغيره من شروح الألفية.
[٦] هو ابن جنى فى كتابه اللمع ص ٥٩.
[٧] المتبع ٣٤٧/١ وانظر: التصريح ٣٩٣/١ نقلاً عن أبى البقاء.
[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/٢.
[٩] شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ وانظر: شرح ابن الناظم ص ٢٥٠ والارتشاف ٣٧٧/٢.
[١٠] سورة يس، الآية (٥٩).
[١١] سورة الملك، الآية (٨).
[١٢] انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٣٢.

المبحث الثانى

الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها

بخلاف التمييز

من المعلوم والمشهور أن الأصل فى الحال أن يكون فضلة، أى وصفاً زائداً على المعنى الأصلى لركنى الجملة الأساسيين، فإذا استغنى عن الحال بقى الركنان الأساسيان يؤديان المعنى الذى جاءا من أجله، وذلك قولك: جاء محمد راكباً، فإذا حذفت(راكباً)، وقلت: جاء محمد، صح الكلام، وأفاد معنى، وذلك ببقاء الركنين الأساسين فى الجملة وهما الفعل والفاعل.

وكذلك قولك: هذا زيد راكباً، إذا حذفت(راكبا) صح الكلام ببقاء المبتدأ والخبر يدلان على معنى تام.

هذا، وباستقراء الكلام العربى نجد أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، ولا يفهم المراد إلا بوجودها.

وإليك بيان ذلك:

قال ابن هشام فى بيان أوجه الافتراق بين الحال والتمييز:"والثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى:(ولا تمش فى الأرض مرحاً)[1]، (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[2]وقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً ** كاسفاً باله قليل الرجاء[3].

بخلاف التمييز"[4].

فإذا حذفت الحال فى الآيتين والبيت فى كلام ابن هشام لأدى ذلك إلى فساد المعنى.

ففى الآية الأولى يكون نهيا على المشى فى الأرض، وفى الثانية يكون نهياً عن الصلاة، وهذا لا يكون أبداً.

وفى البيت يحكم على الميت بأنه هو الذى يعيش وهذا مستحيل عقلاً وعادة؛ لأنه مناف للواقع.

---

[1] سورة الإسراء، الآية (٣٧).
[2] سورة النساء، الآية (٤٣).
[3] من الخفيف، وقائله عدى بن الرعلاء، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٥٣/٢ وهو فيه برواية (ذليلاً) بدل (كئيباً)، والمغنى ١٤١/٢ وشرح الأشمونى ١٦٩/٢ والخزانة ٥٣٠/٦.
[4] المغنى بحاشية الأمير ١٤١/٢ وانظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢.

وهذا ما أكده صاحب التصريح بقوله:"والمراد بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة، لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو (كسالى) من قوله: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)[1]، فإن (كسالى) حال، ولا يستغنى الكلام عنه"[2].

وأكده كذلك الأشمونى بقوله:" الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها – كما عرفت فى أول باب الحال – ولا كذلك التمييز "[3].

وقال فى أول باب الحال: "المراد بالفضلة: ما يستغنى عنه من حيث هو هو[4]، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربى العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً ** كاسفاً باله قليل الرجاء[5]. **اهـ.**

هذا وقد ذكر ابن مالك من أنواع الحال التى لا يفهم المراد إلا بها: حال ما نفى عامله، أو نهى عنه، أو الحال المجاب بها استفهام، أو المقصود بها حصر، وغير ذلك من الأنواع.

قال ابن مالك:" ومن الأحوال التى لا يجوز حذفها التى لا يفهم المراد إلا بها، كحال ما نفى عامله أو نهى عنه، كقوله تعالى:(وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين)[6]. وكقوله تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[7]، و(ولا تمش فى الأرض مرحاً)[1]. ومن الأحوال التى لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها: المجاب بها استفهام، كقولك: جئت راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ والمقصود بها حصر، كقوله تعالى:(وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً)[2]. ومن الأحوال التى لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها قوله تعالى: (وهذا بعلى شيخاً)[3]،

---

[1] سورة النساء، الآية (١٤٢).
[2] انظر: التصريح ٣٦٦/١.
[3] انظر: شرح الأشمونى ٢٠٢/٢.
[4] الأقرب فى هذه العبارة: أن الضمير الأول لـ(ما)، والثانى تأكيد، والخبر محذوف، والمعنى: من حيث اللفظ نفسه معتبر، أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له، أو الثانى راجع للحال، أى من حيث ذلك اللفظ حال، لا من حيث توقف المعنى عليه، ولو قال: ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح. انظر: حاشية الصبان ١٦٩/٢.
[5] سبق تخرجه قريباً، وانظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢.
[6] سورة الأنبياء الآية (١٦).
[7] سورة النساء، الآية (٤٣).
[1] سورة الإسراء، الآية (٣٧).
[2] سورة الإسراء الآية (١٠٥).
[3] سورة هود، الآية (٧٢).

وقول جابر بن عبد الله – رضى الله عنه: (نهى رسول الله (ﷺ) عن بيع الحيوان اثنين بواحد).[٤] أى متفاضلا، وقول الشاعر:

إنما الميت من يعيش ذليلاً * .....

وقول الآخر:

عدوك من يرضيك مبطن إحنه * ومبدى دليل البغض مثل صديق[٥]

ومنه قول امرئ القيس:

فجزيت خير جزاء ناقة واحد * ورجعت سالمة القرى بسلام[٦]

ولا ينكر كون الحال فى الأصل جائزة الحذف، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة، كقوله تعالى:(ولم يكن له كفواً أحد)[٧] فإن (له) فضلة، ولو حذف انتقلت الفائدة.

ونظيره من الصفات كقولك: ما فى الدنيا رجل يبغضك، فيبغضك نعت للمبتدأ، ولو حذف انتقلت الفائدة، ومثل ذلك كثير"[٨].

ومن أنواع الحال التى لا يستغنى عنها، ولا يتم الكلام إلا بها: الحال التى تسد مسد الخبر، وهى التى أشار إليها الأشمونى آنفاً، بقوله:"وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربى العبد مسيئاً"[١].

وهذا النوع من الأحوال ذكره النحاة مفصلاً فى باب المبتدأ والخبر، وفى مواضع حذف الخبر وجوباً.

حيث ذكروا: أن من مواضع حذف الخبر وجوباً أن تسد الحال مسده.

قال ابن الناظم: "الرابع[٢]: خبر المبتدأ إذا كان[٣] مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال، واقع بعده، نحو: أتم تبيينى الحق منوطاً بالحكم، فـ(مسيئاً) حال من الضمير فى (كان) المغير بمفعول المصدر، المقدر مع الفعل المضاف إلى

---

[٤] انظر: الجامع الصغير ١١٦٥/٢ وإعراب الحديث لأبى البقاء صـ٤٥ رقم (٧٦).

[٥] من الطويل، و قائله أبو نواس، وهو فى ديوانه ص ١٩٢ وأتى ابن مالك ببيت أبى نواس هذا على سبيل التمثيل لا الاستشهاد؛ لأن أبا نواس لا يحتج بشعره، لأنه جاء بعد عصر الاحتجاج؛ إذ هو من شعراء القرن الرابع الهجرى. والبيت المذكور فى شرح التسهيل ٣٥٤/٢.

[٦] من الكامل، وهو فى ديوان امرئ القيس ص ١٣٧ وشرح التسهيل ٣٥٤/٢.

[٧] سورة الإخلاص، الآية (٤).

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٥٤،٣٥٣/٢.

[١] انظر: شرح الأشمونى ١٦٩/٢.

[٢] أى: من مواضع حذف الخبر وجوابا.

[٣] الضمير فى (كان) عائد على المبتدأ، أى: إذا كان المبتدأ مصدراً ... الخ.

الخبر، وكذلك(منوطاً)، والتقدير: ضربى العبد إذا كان مسيئاً، وأتم تبيينى الحق إذا كان منوطاً بالحكم.

وقد التزم فى هذا النحو حذف الخبر للعلم به، وسد الحال مسده"[٤].

وقال أبو الفتح البعلى: "الرابعة: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب حال واقع بعده كضربى زيداً قائماً، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأفضل اعتكاف صائماً، فقد التزم فيهما حذف الخبر للعلم به، وسد الحال مسده، والتقدير: ضربى زيداً إذا كان قائماً، فـ (كان) تامة، و (قائماً) منصوب على الحال"[٥].

وقال ابن عقيل: "الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهى لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً؛ لسد الحال مسده، وذلك نحو: ضربى العبد مسيئاً، فضربى: مبتدأ، والعبد: معمول له، ومسيئاً: حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربى العبد إذا كان مسيئاً، إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضى فالتقدير: ضربى العبد إذ كان مسيئاً، فمسيئاً: حال من الضمير المستتر فى (كان) المفسر بالعبد، و(إذا كان) أو (إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر"[١].

واشترط النحويون للحال التى تسد مسد الخبر: أن تكون مباينة للمبتدأ، فلا تصلح أن تكون خبراً.

قال ابن الناظم:"ويجب حذف الخبر مقدراً قبل حال لا يصلح جعلها خبراً للمبتدأ، كما فى المثالين المذكورين[٢]، وفيه[٣] إشارة إلى الحال متى صح جعلها خبراً للمبتدأ لم يجز أن تسد الحال مسد خبره، بل تكون هى الخبر وإن حذف معها فعلى وجه الجواز، حكى الأخفشى: زيد قائماً، وخرجت فإذا زيد جالساً[٤]، وروى

---

[٤] شرح ابن الناظم صـ٨٨ وانظر: شرح المفصل ٩٦/١ وأوضح المسالك ٢٢٢،٢٢١/٢ والتصريح ١٨٢،١٨١/١. والهمع ١٠٧/١ وشرح الأشمونى ١١٨،٢١٧/٢.

[٥] الفاخر ١٩١،١٩٠/١ وانظر: شرح التسهيل ٢٧٨/١ وتوضيح المقاصد ١٧٣،١٧٢/٢.

[١] انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٤،٢٥٣/١.

[٢] وهما: ضربى العبد مسيئاً، وأتم تبيينى الحق منوطاً بالحكم.

[٣] أى بيت ابن مالك: وقبل حال لا يكون خبرا عن الذى خبره قد أضمرا.

[٤] هذا التمثيل على تقدير أن (إذا) ظرفية، لا فجائية، فقد جعلها خبراً مقدماً، كقولك: عندى زيد، ثم نصب (جالساً) على الحال، وفى هذا التقدير ما فيه. انظر: شرح ابن يعيش ٩٥/١.

عن على بن أبى طالب (ﷺ):(ونحن عصبة)[٥] أى: ونحن نرى عصبة، أو نكون عصبة وإنما يصلح أن تسد الحال مسد الخبر إذا باينت المبتدأ، كما فى نحو: ضربى زيداً قائماً، وأكثر شربى السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

فإن قلت: الحكم على هذا المنصوب بأنه حال مبنى على أن كان المقدرة تامة، فلم لم نجعلها ناقصة، وهذا المنصوب خبراً؟

قلت: لوجهين: أحدهما: التزام تنكيره؛ فإنهم لا يقولون: ضربى زيداً القائم، ولا أكثر شربى السويق الملتوت، فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر.

والثانى: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله(ﷺ)[٦]:(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[٧].

وقال ابن هشام: "ولا يجوز:(ضربى زيداً شديداً)؛ لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب"[١].

وقال ابن عقيل: "واحترز بقوله[٢]: (لا يكون خبراً) عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً، عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش – رحمه الله – من قولهم:(زيد قائماً) فزيد مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول: زيد قائم، فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف: ضربى العبد مسيئاً، فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذى قبلها، فلا تقول: ضربى العبد مسئ؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسئ"[٣].

ومن أنواع الحال التى لا يستغنى عنها: الحال التى أضمر عاملها وذلك لحضور معناه، أو يبين بها ازدياد قيمة شيئاً فشيئاً، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ أو غير توبيخ.

قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس،و أقاعداً وقد سار الركب، وكذلك إن أرت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم

---

[٥] سورة يوسف، الآية (١٤) وقراءة النصب منسوبة إلى على بن أبى طالب. انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ٦٢ والبحر ٢٨٣/٥.

[٦] الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ٢٠٠/٤ كتاب الصلاة (٢١٥) ومسند الإمام أحمد ٤٢١/٢.

[٧] شرح ابن الناظم صـ٨٨ وانظر: الفاخر ١٩١/١ وشرح الأشمونى ٢١٩،٢١٨/٢.

[١] أوضح المسالك ٢٢٢/١ وانظر: التصريح ١٨٢،١٨١/١ والأشمونى ٢٢٠/١.

[٢] أى ابن مالك فى الألفية، وقد سبق ذكر بيته آنفاً.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٤/١.

الله وقد سار الركب، وقائماً علم الله وقد قعد الناس، وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع.

ومثل ذلك: عائذاً من شرها، كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه فى حال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيام وقعود، لأنه يرى نفسه فى تلك الحال، فقال: عائذاً بالله،كأنه قال: أعوذ بالله، فصار هذا يجرى هاهنا مجرى عياذاً بالله"[٤].

وقال فى موضع آخر: "هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له، وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك.

وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بنى أسد، قال يوم جبلة واستقبله بعير أعوز فتطير منه، فقال: يا بنى أسد، أعور وذا ناب فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال فى حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين فى الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه. ومثل ذلك قول الشاعر:

فى السلم أعياراً جفاءً وغلظةً ** وفى الحرب أشباه الإماء العوارك[١].

أى: تنقلون وتلونون مرة كذا ومرة كذا"[٢]

وقال فى موضع ثالث: "وأما قولهم: (راشداً مهدياً) فإنهم أضمروا: اذهب راشداً مهدياً،وإن شئت رفعت، كما رفعت (مصاحب معان)[٣]

---

[٤] انظر: الكتاب ١/٣٤٠،٣٤١.

[١] من الطويل، قالته هند بنت عتبة لفل قريش حين رجعوا من بدر، تحرضهم على المسلمين، وذلك قبل إسلامها. والبيت من شواهد: الكتاب١/٣٤٤ والمقتضب ٣/٢٥٦ والمقرب١/٢٥٨ وشرح ابن الناظم صـ٢٢٩ والارتشاف ٢/٢١٩ ولسان العرب: (عرك) و (عور) و (عير). وأعياراً: جمع عير وهو الحمار أهلياً كان أم وحشيا، والجفاء: الغلظة والفظاظة، أشباه: أمثال، العوارك: جمع عارك وهى الحائض، والشاهد فيه نصب (أعياراً) بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدلاً من اللفظ به.

[٢] الكتاب١/٣٤٣ ،٣٤٤ وانظر: المقتضب٣/٢٦٥.

[٣] على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

ولكنه كثر النصب فى كلامهم؛ لأن(راشداً مهدياً) بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدت وهديت.... ومثله: هنيئاً مريئا، وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، مصاحباً معاناً، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً.

ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا،فتقول:صادقاً والله، أو أنشدك شعراً، فتقول:صادقاً والله، أى: قاله صادقاً؛ لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا.

ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له، فتقول: (متعرضاً لعنن لم يعنه)[1]، أى: دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنه لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال.

ومثله: (بيع الملطى لا عهد ولا عقد)[2]، وذلك إن كنت فى حال مساومة وحال بيع، فتدع (أبايعك) "استغناء لما فيه من الحال"[3]

هذا الذى ذكره سيبويه جميعه من أنواع الحال التى لا يستغنى عنها فى الكلام لإضمار عاملها.

وقال ابن مالك: "ويضمر عامل الحال جوازاً لحضور معناه، أو لتقدم ذكره، والأول: كقولك للرجل: راشداً مهدياً، وللقادم: مبروراً مأجوراً، وللمحدث: صادقاً، بإضمار: تذهب، ورجعت، وتقول. والثانى: كقولك: راكباً، لمن قال: كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً، لمن قال: كم تنطلق، بإضمار: جئت، وانطلقت، ومنه قوله تعالى: (بلى قادرين)[4] بإضمار: نجمع.

ويضمر عاملها وجوباً، فمن ذلك الجارية مثلاً، كقولهم: (حظيين بنات صلفين كنات)[5] بإضمار: عرفتم، أو نحو ذلك.

---

[1] انظر: مجمع الأمثال للميدانى ٣٢٧/٢ وروايته: (معترض لعنن لم يعنه) بالرفع ولا شاهد فيها. والعنن: الاعتراض بالفضول، يضرب مثلاً للمعترض فيما ليس من شأنه.

[2] انظر: مجمع الأمثال ٢٨٣/٢ والمعروف فى روايته (لا عهدة) كما فى اللسان (ملس، ملطى، عهد)، والملطى: البيع بغير رجوع، والعهدة: التبعة فى العيب.

[3] الكتاب ٢٧١/١ ، ٢٧٢ وانظر: المقتضب ٢٦٥/٣ .

[4] سورة القيامة، الآية (٤).

[5] مجمع الأمثال ٢٠٩/١ والحظى: من له حظوة أى مكانة، والصلف: ضده، وكنات: جمع كنة وهى امرأة الابن أو امرأة الأخ، والصلفة من لا تحظى عند زوجها، يضرب فى أمر يعسر طلب بعضه وييسر وجود بعضه، ونصب (حظيين، وصلفين) على الحال بإضمار فعل أى: وجدوا، ونصب (بنات وكنات) على التمييز.

ومن المضمر عاملها وجوباً: المبين بها ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً، أو غير ذلك، كقولك: بعته بدرهم فصاعداً، تريد: فذهب الثمن صاعداً، أو تصدق بدينار فسافلاً، تريد: فانحط سافلاً.

ومن المضمر عاملها وجوباً: الحال السادة مسد خبر نحو: ضربى زيداً قائماً وقد سبق بيان هذا النوع فى باب المبتدأ[١].

ومن المضمر عاملها وجوباً: الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ أو غير توبيخ، فالتوبيخ كقولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، قال سيبويه: وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو قعود وأراد أن ينبهه[٢].

ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، بإضمار: أتتحول، وكقولك لمن يلهو وقر ناؤه يجدون: ألاهياً وقد جد قرناؤك، بإضمار: "أتثبت ونحوه"[٣].

وهذا ما أثبته كثير من النحاة[٤].

ونخلص مما سبق إلى أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، فلا يستغنى عنها، ولا يفهم المراد إلا بها، وذلك فى مواضع كثيرة: كحال ما نفى عامله، أو نهى عنه، والحال التى أجيب بها استفهام، أو المحصورة بالا، والتى أضمر عاملها، وذلك: فى الجارية مثلاً، أو المبين بها ازدياد قيمة شيئاً فشيئاً، أو التى سدت مسد عمدة، أو الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ أو غير توبيخ، وغير ذلك من المواضع.

وهذا بخلاف التمييز، فإنه لا يتوقف معنى الكلام عليه، إلا فى موضع واحد أورده بعض أصحاب الحواشى، وهو تمييز النسبة المحصور بإلا نحو: ما طاب محمد إلا نفساً[٥].

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢٧٨/١ (باب المبتدأ).
[٢] انظر: الكتاب ٣٤٠/١ .
[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٥١/٢ .
[٤] انظر: المفصل صـ٦٥ وشرحه لابن يعيش ٦٨/٢ وشرح الرضى ٨٩/٢ ، ٩٠ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٩ وتوضيح المقاصد ١٧٢/٢ ، ١٧٣ والتصريح ٣٩٣/١ والهمع ٢٤٩/١ .
[٥] انظر: حاشية الأمير على المعنى ١٤١/٢ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٠٢/٢ .

المبحث الثالث

الحال تبين الهيئات، والتمييز يبين النسبة أو الذوات

من الأمور التى يفترق فيها الحال عن التمييز: أن الحال تبين الهيئات، وأما التمييز مبين للذوات.

قال ابن هشام فى ذكر أمور الافتراق بينهما: " والثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات[١].

وذكر مثله الأشمونى بكلماته وحروفه[٢].

وإليك الحديث عن ذلك بالتفصيل.

أولاً: بيان الحال للهيئات:

تأتى الحال مبينة لهيئة صاحبها، وقد أجمع النحاة فى تعريفهم لها بأنها تجىء لهذا الغرض.

قال ابن مالك: "وهو ما دل على هيئة وصاحبها".[٣]

وقال ولده: "الحال هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له".[٤]

وقال أبو حيان: "الحال لغة تذكر وتأنث، واصطلاحاً: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها".[٥]

وقال ابن هشام: "وهو وصف فضله مسوق لبيان هيئة صاحبه".[٦]

وغير ذلك من التعريفات التى ذكروها، ولا يخلو منها كتاب نحو.[٧]

وقولهم فى التعريفات السابقة:لبيان هيئة صاحبها:يخرج التمييز من نحو: لله دره فارساً، والنعت من نحو: مررت برجل راكب؛ فإن التمييز فى ذلك والنعت فى ذا ليس واحد منهما مذكوراً لقصد بيان الهيئة، بل التمييز مذكور لبيان جنس

---

[١] المغنى: بحاشية الأمير ١٤١/٢ .
[٢] أنظر: شرح الأشمونى ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ .
[٣] انظر: شرح التسهيل٣٢١/٢.
[٤] انظر:شرح ابن الناظم صـ٢٢٧.
[٥] انظر:الإرتشاف٣٣٤/٢.
[٦] انظر:شرح الشذور ص٣١٩.
[٧] انظر: منها: أوضح المسالك٢٤٩/٢ وشرح ابن عقيل٢٤٢/٢ والهمع٢٣٦/١ وشرح الأشمونى١٦٩/٢.

المتعجب منه، والنعت مذكور لتخصيص الفاعل، ووقع بيان الهيئة بهما ضمناً. قاله ابن الناظم.[١]

وقال ابن هشام: "وقولى: (مسوق لبيان هيئة ما هو له) مخرج لأمرين: أحدهما: نعت الفضلة من نحو: رأيت رجلاً طويلاً، ومررت برجل طويل، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما سيق لتقييد الموصوف،وجاء بيان الهيئة ضمناً، والثانى: بعض أمثلة التمييز نحو: لله دره فارساً، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً".[٢]

وليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة فحسب، كما يتبادر منها، وإلا خرج نحو: تكلم صادقاً، ولا يريد نحو: جاء زيد والشمس طالعة؛ لأنه فى معنى: جاء مقارناً لطلوعها، فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة.[٣]

والهيئة التى تبينها الحال قد تكون للفاعل أو للمفعول، أو لغير ذلك.

قال ابن جنى: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به".[٤]

وقال أبو البقاء العكبرى فى شرحه: "وقوله: (وصف هيئة الفاعل)، الهيئة الحال التى الشىء عليها من ركوب أو مشى وعلم أو جهل وغير ذلك. وقد تكون الحال للفاعل وللمفعول؛ لأن كل واحد منهما لا ينفك عن هيئة هو عليها فى حال وقوع الفعل منه أو به".[٥]

وكما تكون الهيئة للفاعل أو للمفعول، فقد تكون لهما معاً، أو للمضاف إليه، نص على ذلك غير واحد، وإليك طرفاً مما قالوه.

قال الخوارزمى: "الحال هى لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أولهما دفعة متفقين، أو مختلفين، أو لأحدهما على سبيل الإحتمال، أو لما هو مضاف إليه المفعول إذا كان بعضاً، أو فى حكم البعض.

فمثال كونها للفاعل نحو: جاءنى زيد راكباً،وكونها للمفعول: ضربته راكباً، وكونها لهما دفعة واحدة وهما متفقان: لقى زيد عمراً راكبين، ومختلفان: لقيته مصعداً منحدراً، والمحتمل: لقى زيد عمراً راكباً، أو لما هو مضاف إليه المفعول وهو بعضه

---

[١] انظر شرح ابن الناظم ص٢٢٧.
[٢] انظر:شرح الشذور ص٣٢١ وأوضح المسالك ٢٤٩/٢.
[٣] انظر: حاشية الصبان٢٠٢/٢، ٢٠٣.
[٤] انظر: اللمع ص٥٦.
[٥] انظر: المتبع فى شرح اللمع٣٣٧/١.

أعنى بعض المضاف إليه قوله تعالى: (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً).[1] فـ(ميتاً) حال من الأخ فى احتمال الآخر، وما هو فى حكم البعض قوله تعالى: (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً).[2] فـ(حنيفاً) حال من إبراهيم، وليست الملة المضافة إلى إبراهيم بعضه، ولكنهم جعلوه فى حكم البعض منه حتى جوزوا انتصاب الحال منه".[3]

وقال الرضى: "ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده، كجاء زيد راكباً، وعن المفعول وحده، نحو: ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه.

فإذا قلت: لقيت زيداً راكباً، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكباً زيداً، وإن لم تقدمه فهو عن المفعول.

وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً، فإن كان متفقين، فالأولى الجمع بينهما، فإنه أخصر، نحو: لقيت زيداً راكبين، ولا منع من التفريق، نحو: لقيت راكباً زيداً راكباً، ولقيت زيداً راكباً راكباً، وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما، جاز وقوعهما كيفما كان، نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة، وإن لم تكن، فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه، نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً.

ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، والمصعد (زيد)؛ وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل، لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه.

ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر، كقولك: لقيت زيداً راكباً وماشياً، قال:

وإنا سوف تدركنا المنايا ** مقدرة لنا ومقدرينا[1]

---

[1] سورة الحجرات، الآية(٤٧).
[2] سورة النحل، الآية(١٢٣).
[3] انظر: ترشيح العلل صـ١٣٤، ١٣٥.
[1] قائله عمرو بن كلثوم، وهو من شواهد: شرح الكافية٢/٤٩ وشرح المعلقات السبع للزوزنى١١٩– مكتبة المتنبى– القاهرة– والخزانة٣/١٧٧ رقم(١٨٨) واستشهد به على جواز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر فى قوله(مقدرة لنا ومقدرينا) ، مقدرة لنا: حال من الفاعل ،(ومقدرينا) حال من المفعول، وقد عطف أحدهما على الآخر، وفى هامش الخزانة المحققة علق الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: لم أجد من استشهد به غيره. الخزانة٣/١٧٧ نقلاً عن هامش شرح الرضى للدكتور عبد العال سالم مكرم١/٤٩.

وجوز الجمهور – وهو الحق – أن يجئ لشئ واحد أحوال متخالفة، متضادة كانت، نحو: اشتريت الرمان حلواً حامضاً، أو غير متضادة، كقوله تعالى: (اخرج منها مذءوماً مدحوراً)[٢]. كما تجيئان فى خبر المبتدأ. ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت، أولا، قياساً على الزمان والمكان، فيجعل نحو :(مدحوراً) حالاً من ضمير (مذءوماً)، واستنكر مثلها فى المتضادة فمنعها مطلقاً.

ولا وجه للقياس؛ وذلك لأن وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: جلست خلفك أمامك، وضربت اليوم أمس، بلى، لو عطفت أحدهما على الآخر، جاز؛ لدلالته على تكرار الفعل، نحو: جلست خلفك وأمامك، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار.

وأما تقيد الحدث بقيدين مختلفين، كما فى قوله تعالى: (مذوءماً مدحوراً) أو بمتضادين فى محلين غير ممتزجين، كما فى: اشتريته أبيض أسود، أو ممتزجين، كما فى : اشتريته حلوا حامضاً، فلا بأس به"[٣].

ومنع الرضى الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً فى الحال وعده قليلاً مع وروده، ومن ثم قال: "ويخرج أيضاً[١]: الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملاً فى الحال، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله تعالى: (قل بل ملة إبراهيم حنيفاً)[٢]، وقوله تعالى: (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)[٣].

وقول الشاعر:

كأن حواميـة مدبراً * خضبن وإن لم تكن تخضب[٤]

---

[٢] الأعراف، الآية(١٨).

[٣] انظر: شرح الرضى ٤٨/٢، ٤٩، ٥٠.

[١] أى من الحد الذى ذكره ابن الحاجب وهو قوله: "الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيد فى الدار قائماً، وهذا زيد قائماً" شرح الكافية ٤٣/٢.

[٢] سورة البقرة، الآية (١٣٥).

[٣] سورة الحجر، الآية (٦٦).

[٤] قاله النابغة الجعدى، وهو فى ديوانه ص ٢١ وروايته: كأن حوافره، وهو من شواهد: أمالى ابن الشجرى، ٧١/١، ١٥٢، ١٥٦ وشرح الرضى ٤٥/٢ والخزانة رقم (١٨٦). والحوامى: جمع حامية وهى ما فوق الحافر، واستشهد به على أن (مدبراً) حال من المضاف إليه وهو الهاء فى (حواميه).

وقوله:

عوذ وبهثة حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفاً يتلهب[٥]

انتهى كلامه[٦]

وذكر ابن هشام أن مجيئ الحال من الفاعل أو المفعول لا يتوقف على شرط، وأما مجيئه من المضاف إليه فمشروط بشروط ثلاثة فصلها فى بعض كتبه.

قال ابن هشام: "ثم بينت أن الحال تارة يأتى من الفاعل، وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى: (فخرج منها خائفاً يترقب)[٧]، فإن خائفاً حال من الضمير المستتر فى (خرج) العائد على موسى عليه السلام، وتارة يأتى من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى:(وأرسلناك للناس رسولاً)[٨] فـ(رسولاً) حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا، وأنه لا يتوقف مجئ الحال من الفاعل او المفعول على شرط.

وإلى أنها تجئ من المضاف إليه، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما فى قوله تعالى:(أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى:(ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً)[١].

والثانى: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقوله تعالى:(بل ملة إبراهيم حنيفا)[٢] فـ(حنيفاً) حال من إبراهيم، وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه فى صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً، صح، كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتا، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا، كان صحيحاً[٣].

الثالث: أن يكون المضاف عاملاً فى الحال، كما فى قوله تعالى:(إليه مرجعكم جميعاً)[٤]. فـ(جميعاً) حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع

---

[٥] نسبه البغدادى إلى زيد الفوارس، وهو فى: النوادر لأبى زيد ص ٣٥٩ وأمالى ابن الشجرى ١٦٧/١، ٣٢٧/٢ وشرح الرضى ٤٥/٢ والشاهد فيه (مضاعفاً) وهو كسابقه.

[٦] انظر: شرح الرضى ٤٥/٢.

[٧] سورة القصص، الآية (٢١).

[٨] سورة النساء، الآية (٧٩).

[١] سورة الحجرات، الآية (١٢).

[٢] سورة البقرة، الآية (١٣٥).

[٣] أى: من حيث المعنى لا من حيث التلاوة. انظر شرح الشذورص٣٢٥ – هامش (٢).

[٤] سورة يونس، الآية (٤).

هو العامل فى الحال، وصح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر، فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه"[٥].

ويأتى الحال كذلك مبيناً هيئة المبتدأ، نحو: زيد فى الدار جالساً، وهيئة الخبر، كقوله تعالى:(قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة)[٦]. فـ(خالصة) حال من الدار، وهى اسم كان، ويأتى كذلك من المفعول معه، نحو: جئت أنا وزيداً راكبين، فراكبين حال من (زيداً) وهو مفعول معه[٧].

وذهب جمع من النحاة إلى أن مجئ الحال لغير الفاعل والمفعول محمول عليهما معنى، أى أنه فاعل أو مفعول فى المعنى، نص على ذلك ابن الحاجب بقوله: "الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا ومعنى، نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيد فى الدار قائماً، وهذا زيد قائماً"[١].

فصاحب الحال فى المثال الثانى: المبتدأ، وفى الثالث: الخبر، وهما مؤولان عند ابن الحاجب بفاعل ومفعول فى المعنى.

وهذا ما أيده الرضى بقوله: " وله أن يقول[٢]: إن الحال عما أضيف إليه غير العامل فى الحال لا يجئ إلا إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، كما أنك لو قلت: بل نتبع إبراهيم، مقام(بل نتبع ملة إبراهيم) جاز، فكأنه حال من المفعول، أو إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى: (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)[٣] فقوله (مصبحين) حال عما دل عليه ضمير (مقطوع)، وذلك لأنه نائب عن (دابر هؤلاء) فهو حال عن (هؤلاء) المضاف إليه (دابر) ، فكأنه وهو حال عن المضاف إليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف إليه لأن دابر الشئ أصله، فكأنه قال: يقطع دابر هؤلاء مصبحين، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

---

[٥] انظر: شرح شذور الذهب صـ٣٢٤،٣٢٥.
[٦] سورة البقرة، الآية (٩٤).
[٧] انظر: حاشية يس ٣٦٦/١.
[١] انظر: شرح الكافية ٤٣/٢.
[٢] أى ابن الحاجب.
[٣] سورة الحجر ، الآية (٦٦) .

وكذا (كأن حواميه مدبرا)[٤] أى تشبه مدبرا، أو أشبه حواميه مدبرا، فكأنه حال من الفاعل أو المفعول، وكذا قوله (عليهم حلق الحديد مضاعفا[٥])." أهـ[٦].

وهذا ما ذهب إليه صاحب التصريح ، حيث منع مجئ الحال من غير الفاعل و المفعول به، وما ورد منه أوله بهما ، ومن ثم قال :" وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل، أو للمفعول ، أولهما معا ، فالأول : كجئت راكبا ، فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء، والثانى: نحو:زيد ضربته مكتوفا، فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء، والثالث: نحو: زيد لقيته راكبين ، فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ، ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول بهما، نحو : زيد فى الدار جالسا ، فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه، وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح، (وهذا بعلى شيخا)[١] فشيخا حال من (بعلى) وهو مفعول معنى، تقديره " أنبه على بعلى، أو أشير الى بعلى"[٢].

وهذا أيضا ما أيده أصحاب الحواشى حيث ذكر يس أنه لا يشكل بمثل: جئت أنا و زيدا راكبين ، مع أن زيدا ذو الحال وهو مفعول معه؛ لأنه فاعل معنى، فلذلك جاء الحال منه، وأورد على قوله[٣]: لغير الفاعل والمفعول : أنها تكون من المجرور بالحرف، ومن المضاف إليه، ومن المبتدأ، على ما اقتضاه كلام الشارح فى فصل (أصل صاحب الحال التعريف)[٤].

وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به، كما دل عليه ما ذكره[٥] فى (هذا بعلى شيخا)، ومجيئها من المضاف إليه لا يثبته ابن الحاجب[٦]، وأما ما يأتى من مجيئها من المبتدأ فعلى الظاهر، وهو فى الحقيقة من الفاعل معنى[٧].

---

[٤] أى البيت الذى ذكره قبل شاهدا على أن مدبرا حال من المضاف إليه وهو هاء الغائب فى (حواميه)، وتمام البيت (خضبن وإن لم تكن تخضب)

[٥] أى قول الشاعر السابق ذكره ، وصدره : (عوذ وبهثة حاشدون عليهم) واستشهد به على مجئ (مضاعفا) حال من المضاف اليه (الحديد) ، وصاحبا الحال هنا فى معنى الفاعل أو المفعول .

[٦] انظر : شرح الرضى ٤٦/٢.

[١] سورة هود ، الآية (٧٢)

[٢] أنظر : التصريح ٣٦٥/١ ، ٣٦٦.

[٣] أى قول الشيخ خالد الأزهرى صاحب التصريح .

[٤] يقصد بالشارح : ابن هشام فى أوضع المسالك ٢٥٩/٢.

[٥] أى صاحب التصريح .

[٦] انظر : شرح الكافية ٤٣/٢ .

وأرى أن مجئ الحال مبينة لهيئة غير الفاعل و المفعول من المبتدأ و الخبر و اسم الناسخ، والمضاف إليه، و المجرور بالحرف، جائز بلا تأويل؛ لوروده فى الكتاب العزيز بكثرة، وفى الفصيح من الكلام العربى، وقد تقدمت الشواهد دليلا على ذلك[٨].

كما أن فى قول القائلين بالتأويل تكلفا بينا، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى.

ثانيا: بيان التمييز للنسبة أو الذوات:

يأتى التمييز فى الكلام من حيث البيان على نوعين:

النوع الأول: ما يبين الاجمال الواقع فى نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله. فالأول يسمى التمييز المحول عن الفاعل، كقوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً)[١] فان نسبة (اشتعل) إلى الرأس مبهمة و(شيبا) مبين لذلك الإبهام، والأصل: واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد من المضاف وهو (شيب) إلى المضاف إليه وهو (الرأس) فارتفع، ثم جئ بذلك المضاف الذى حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا.

ومنه قولهم: طاب زيد نفسا، وتصبب عرقا، وتفقأ الكبش شحما.

والثانى يسمى التمييز المحول عن المفعول، كقوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً)[٢] فان نسبة (فجرنا) إلى الأرض مبهمة و (وعيونا) مبين لذلك الإبهام، والأصل: وفجرنا عيون الأرض، فحول المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وجئ بالمضاف تمييزا، ومنه قولهم: غرست الأرض شجرا.

ومن التمييز المبين للإجمال فى النسبة: الواقع بعد أفضل التفضيل وهو نوعان: سببى، وما أفعل التفضيل بعضه.

فالسببى: هو المعبر عنه بالفاعل على المعنى؛ لأنه يصلح للفاعلية عند جعل (أفعل) فعلا، كقولك فى: أنت أعلى منزلا: علا منزلك، وفى: أنت أكثر مالأ: كثر مالك، وهذا النوع يجب نصبه، ومنه قوله تعالى: (أنا أكثر منك مالاً

---

(٧) انظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ٣٦٦/١
(٨) انظر : مصباح السالك ٢٥٠/٢
(١) سورة مريم، الآية (٤)
(٢) سورة القمر، الآية (١٢)

وأعز نفراً)[٣]، وقوله: (أى الفريقين خير مقاماً وأحسن نديا)[٤]، وقوله: (هم أحسن أثاثاً ورءيا)[٥].

وقيل: هذا النوع محول عن المبتدأ، والتقدير فى المثال السابق: منزلى أعلى، وفى الآيات: مالى أكثر، ونفرى أعز؛ ومقامهم خير، ونديهم أحسن، وأثاثهم أحسن؛ فحول المضاف وجعل تمييزا، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه[٦].

وهذا التخريج أولى عندى من الأول؛ لأن تخريج التمييز الواقع بعد التفضيل على كونه فاعلا فى المعنى يفوت الدلالة على التفضيل فى قولهم: علا منزلك، وكثر مالى، ولا يتوصل إلى التفضيل منها إلا بتكلف فقالوا فى بيان دلالة التفضيل منها:"المراد": علا علوا زائدا، وكثر كثرة زائدة، فلم يفت التفضيل[١]، فهذا تقدير بعيد؛ إذ لا يفطن إليه، ولا دليل عليه.

وأما ما أفعل التفضيل بعضه، فهو ما لا يصلح أن يكون فاعلا فى المعنى، وعلامته؛ أن يصح أن يوضع لفظ (بعض) موضع أفعل، ويضاف إلى جمع قائم مقامه، وذلك نحو؛ زيد أفضل فقيه، فانه يصح أن يقال؛ زيد بعض الفقهاء، وهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فيجب حينئذ نصب التمييز، نحو ؛ زيد أكرم الناس رجلا، وأفضلهم عالما.

ومن تمييز النسبة: التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب، سواء أكان بصيغتيه القياسيتين(ما أفعله، وأفعل به)، أم لا، فالأول نحو: ما أشجع أبا بكر رجلا، وأكرم به أبا. والثانى: وهو التمييز الواقع بعد تعجب بغير الصيغ القياسية كقولهم: يا له رجلا، ولله دره فارسا، وحسبك به كافلا، وكفى به عالما، وويحه رجلا، فرجلا، وأبا، وفارسا، وكافلا، وعالما، تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة.

واليه أشار ابن مالك بقوله:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ❁ميز كأكرم بأبى بكر أبا

وهذا النوع من التمييز غير محول.

---

[٣] سورة الكهف، الآية (٣٤).
[٤] سورة مريم، الآية (٧٣)
[٥] سورة مريم، الآية (٧٤)
[٦] انظر: شرح الشذور صـ٣٣٦،٣٣٧ و التصريح ٣٣٩/١.
[١] انظر: حاشية الصبان ١٩٨/٢.

ومنه: ما جعل دلالة على ما أضمر إضمارا على شريطة التفسير، نحو: نعم رجلا زيد، وكان الأصل: نعم الرجل زيد، إلا أنك حذفت الرجل وأضمرته، واشترطت تفسيره، فجعلت(رجلا) دلالة عليه، وكذلك قولك: بئس ثوبا ثوبك، وقوله تعالى: (كبرت كلمةً)[٢]

والتقدير: كبرت الكلمة كلمة، وقوله:(وساء سبيلا)[١]، أى: وساء السبيل سبيلا.

وأما قوله تعالى: (ساء مثلا القوم)[٢] فعلى حذف، والتقدير: ساء المثل مثلا مثل القوم، إلا أنه حذف(المثل)، وجعل(مثلا) تفسيرا له ودلالة عليه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ساء مثلا القوم[٣].

النوع الثانى من نوعى التمييز: ما يبين إجمال الذات، وهو الواقع بعد المقادير وشبهها، وهى أسماء مجملة الحقيقة فيأتى التمييز لبيانها.

والمقادير تشمل: ما دل على مساحة نحو؛ ماله شبر أرضا، وما فى السماء قدر راحة سحابا، وما دل على وزن، نحو؛ له منوان عسلاً علا، ورطل سمنا، وما دل على كيل، نحو: له قفيزان براً، ومكوكان[٤] دقيقا.

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة فى الخبر والاستفهام، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما فى السماء موضع كف سحابا، ولى مثله عبدا، وما فى الناس مثله فارسا، وعليها مثلها زبدا، وذلك أردت أن تقول: لى مثله من العبيد، ولى ملؤه من العسل، وما فى السماء موضع كف من السحاب، فحذفت ذلك تخفيفا كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهما، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرور بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من

---

(٢) سورة الكهف، الآية(٥) والكلمة التى قالوها كما حكى القرآن هى (اتخذ الله ولدا) الكهف(٤)

(١) سورة النساء، الآية (٢٢).

(٢) سورة الأعراف، (١٧٧)

(٣) هذا النوع من تمييز النسبة وغيره من الأنواع المحولة وغير المحولة منصوص عليها فى كل كتب النحو، منها: الكتاب ١٧٤/٢، ١٧٥،١٧٦ والمقتضب ١٥١/٢ ، ١٦٩-٣/٣٥ ،٣٦ والأصول ٢٢٩،٢٢٧/١ والتبصرة والتذكرة ٣١٨/١ وشرح عيون الإعراب صـ١٧٨،١٦٩ والمرتجل صـ ١٥٨،١٥٩ والمتبع ٣٥٠/١ ترشيح العلل صـ١٢٢،١٢٣ وابن يعيش ٦٥/٢ ، والشرح الكبير ٢٨٢/٢ وشرح التسهيل ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤ وشرح الرضى ١٠٣/٢-١١٠، وشرح ابن الناظم صـ٢٥١،٢٥٢ والارتشاف ٢٣٧٧-٣٨٠ والفاخر ٣٥٥،٣٥٦/١ وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢-٢٩١ وأوضح المسالك ٣٠٠،٣٠١/٢ وشرح الشذور صـ٣٣٦،٣٣٧ والتصريح ٣٩٧،٣٩٨/١، والهمع ٢٥١/١ وشرح الأشمونى ١٩٨،١٩٩/٢.

(٤) سبق شرح معنى المكوكين والقفيزين والمنوين.

صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه، فانتصب بملء كف و مثله، كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأن مثل بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين.

وزعم الخليل – رحمه الله – أن المجرور بدل من التنوين؛ ومع ذلك أنك إذا قلت: لى مثله، فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت: لى عشرون، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسية، والعبيد، فإذا قال عبدا فقد بين من أى أنواع المثل، والعبد ضرب من الضروب التى تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعا...ومثل ذلك: عليه شعر كلبين دينا، الشعر مقدار، وكذلك ؛ لى ملء الدار خيرا منك، ولى خير منك عبدا، ولى ملء الدار أمثالك؛ لأن خيرا منك نكرة، وأمثالك نكرة، وان شئت قلت: لى ملء الدار رجلا، وأنت تريد جميعا، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته فى كم وعشرين"[1].

ومن المقادير أيضا ما دل على عدد صريح، أو كناية، كما أشار سيبويه فى كلامه السابق.

فالعدد الصريح الذى ينصب التمييز بعده: أحد عشر إلى تسعة وتسعين، تقول: عندى أحد عشر كتابا، وتسعة وتسعون درهما.

ومنه قوله تعالى: (إنى رأيت أحد عشر كوكبا)[2]، وقوله: (وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا)[3]، وقوله: (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة)[4]، وقوله (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً)[5].

وأما الكناية من العدد فتشمل: كم، وكأين، وكذا، ولابد لها جميعا من تمييز يبين ما فيها من إبهام.

فأما (كم) فتنقسم الى قسمين: استفهامية، وخبرية، ولكليهما صدر الكلام.

فالاستفهامية: هى اسم لعدد مبهم المقدار والجنس، ولابد لها من تمييز، تقول: كم عبدا ملكت؟ فكم مفعول مقدم، و(عبدا) تمييز واجب النصب والإفراد.

---

(1) انظر الكتاب ٢/١٧٣،١٧٢
(2) يوسف، الآية (٤٠)
(3) المائدة، الآية (١٢)
(4) الأعراف، الآية (١٤٢)
(5) العنكبوت، الآية (١٤)

وزعم الكوفيون أنه يجوز جمعه، فتقول: كم عبيدا ملكت؟ وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه، ومنعه البصريون، ولذلك يقول سيبويه:" ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله: كم غلمانا لك؛ لأنك لا تقول: عشرون ثيابا لك"[1].

ويجوز جر تمييز كم الاستفهامية بشرطين:

أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر.

والثانى: أن يكون تمييزها غير مفصول عنها، كقولك: بكم درهم اشتريت؟ وعلى كم شيخ قرأت؟ والجر حينئذ عند جمهور البصريين بمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟[2]

قال سيبويه: " وسألته[3] عن قوله: على كم جذع بيتك مبنى؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت(على) عوضا منها"[4].

وقال فى عمل (كم) عمل العدد الصريح: "واعلم أن (كم) تعمل فى كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل فى شيء قبح ذلك فى (كم)؛ لأن العشرين عدد منون، وكذلك (كم) هو منون عندهم، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ولولا ذلك لم يقولوا: خمسة عشر درهما، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون، وكذلك (كم) موضعها موضع اسم منون، وذهبت منها الحركة :كما ذهبت من (إذ)؛ لأنهما غير متمكنين فى لكلام"[5].

وأما(كم) الخبرية: فالمقصود بها الكناية عن التكثير، ومميزها مجرور، مجموع تارة، ومفرد أخرى؛ لأنها بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه، وهو ضربين: ما يضاف إلى جمع، وما يضاف إلى مفرد.

فاستعملت بالوجهين إجراء لها مجرى الضربين، فيقال: كم رجال صحبت، كما يقال، عشرة رجال صحبت، وكم رجل لقيت، كما يقال: مائة رجل لقيت[1].

وقد تجرى بنو تميم (كم) الخبرية مجرى (كم) الاستفهامية فينصبون مميزها، وإن كان جمعا، وجعلوا منه قول الشاعر:

---

(1) انظر: الكتاب ١٥٩/٢

(2) انظر: شرح الشذور صـ٣٣٥،٣٣٤.

(3) أى: الخليل.

(4) انظر: الكتاب ١٦٠/٢

(5) انظر: الكتاب ١٥٧/٢

(1) انظر : ابن الناظم صـ٥٢٧ و الأشمونى ٨٠/٤

كم عمة لك يا جرير وخالة ❁ فدعاء قد حلبت على عشارى[٢].

بجر عمة وخالة على أن كم خبرية، وبنصبهما؛ لأن تميما تجيز نصب مميز (كم) الخبرية مفردا، أى كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمى.

ويروى برفع (عمة وخالة) على الابتداء، و(قد حلبت) خبر للعمة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف، وإلا لقيل: قد حلبتا؛ لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى، ونظيره: زينب وهند قامت[٣].

وإلى استعمال (كم) بنوعيها فى العدد المبهم، وحكم تمييزهما أشار ابن مالك بقوله:

ميز فى الاستفهام(كم) بمثل ما ❁ ميزت عشرين ككم شخصا سما
وأجز أن تجره (من) مضمرا ❁ إن وليت (كم) حرف جر مظهرا
واستعملنها مخبرا كعشره ❁ أو مائة ككم رجال أو مره

وأما (كأين وكذا) فمثل (كم) الخبرية فى الدلالة على التكثير وفى الافتقار إلى مميز، ولكن مميز كم الخبرية مجرور – كما سبق– ومميز (كأين) منصوب، نحو: كأين رجلا رأيت، وكذا مميز (كذا)، نحو : رأيت كذا رجلا.

وأكثر ما يقع مميز (كأين) مجرورا بمن، كقوله تعالى: (وكأين من نبى قاتل معه ربيون)[١] وقوله: (وكأين من آية فى السموات والأرض)[٢].

وكأين مثل كم فى لزومها صدر الكلام، بخلاف (كذا) فلذلك يقال: رأيت كذا وكذا رجلا، وعندى كذا وكذا درهما، ولا يجوز مثل ذلك فى كأين[٣].

قال ابن مالك مشيرا إلى استعمالها استعمال (كم):

ككم كأين وكذا وينتصب ❁ تمييز زين أو به صل (من) تصب.

وقد يقع التمييز مبينا لأشباه المقادير، وذلك كقوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً)[٤] فمثقال الذرة شبه الوزن، وليس به حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به فى عرفنا.

---

(٢) من الكامل، وقائله الفرزدق، وهو من شواهد: الكتاب ٥٧٢/٢ ١٦٢،١٦٦ والمقتضب ٥٨/٣ وابن يعيش ١٣٣/٤ والمقرب ٣١٢/١ وابن الناظم صـ٥٢٧ والتصريح ٢٨٠/٢ والهمع ٢٥٤/١ وديوان الفرزدق ٣٦١/١. والفدعاء: من الفدع وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل، والعشار جمع عشراء، وهى الناقة. والشاهد فيه (عمة) حيث روى بالأوجه الثلاثة:الرفع على الابتداء، والنصب على أن كم استفهامية ، والجر على أنها خبرية.

(٣) انظر : التصريح ٢٨٠/٢

(١) سورة آل عمران، الآية(١٤٦)

(٢) سورة يوسف، الآية(١٠٥)

(٣) انظر: ابن الناظم صـ٥٢٩ والتصريح ٢٨١/٢ وشرح الأشمونى ٨٥،٨٤/٤

(٤) سورة الزلزلة، الآية (٧)

وقولهم: عندى نحى سمنا، والنحى اسم لوعاء السمن، وهذا يعد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأن النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا، ومثله قولهم: عندى وطب لبنا، والوطب اسم لوعاء اللبن، وقولهم: عندى سقاء ماء، وزق خمرا، وراقود خلا، وقولهم: على التمرة مثلها زبدا، فـ(زبدا) واقع بعد (مثل) وهى شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

ومنه قولهم: ما فى السماء موضع راحة سحابا[٥] فـ(سحابا) واقع بعد (موضع راحة)، وهو شبيه بالمساحة.

ومنه قوله تعالى: (ولو جئنا بمثله مدداً)[٦] فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد.

ويحمل عليه فى الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة قولهم (إن لنا غيرها إبلا)، ووجه حمله عليه: أنه غيره، وهم يحملون الغير على المثل، كما يحملون المثل على المثل، ولم يحمل غيره، لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل ما ألحق به وهو المثل.

ومن أنواع الاسم المبهم الذى يعبر عنه بالذات، ويأتى التمييز مبينا له: أن يكون ذلك الاسم المبهم فرعا للتمييز، نحو: (هذا خاتم حديدا)؛ فان الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصوغ منه، فيكون الحديد هو الأصل و الخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار .

وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه.

ومنه قولهم: (هذا باب ساجا) فان الباب فرع الساج، والساج نوع من الخشب، وقولهم: (هذه جبة خزا) فان الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير[١].

---

[٥] هذا القول والذى سبقه ذكرهما سيبويه دليلا أو مثالا على المقادير، وذكرهما غيره مثالا لأشباه المقادير.

[٦] سورة الكهف، الاية(١٠٩)

[١] هذا النوع من تمييز الاسم المبهم وغيره من أنواع المقادير وأشباهها.مذكور فى كل كتب النحو منها: شرح ابن الناظم صـ٢٥١ وشرح الشذور صـ٣٣٥ أوضح المسالك ٢٩٩،٢٩٨/٢ والتصريح ٣٩٦/١ والهمع ٢٥٠/١ وشرح الأشمونى ١٩٦/٢ وغيرها

وقيل فى المنصوب بعد الخاتم، وبعد الباب وبعد الجبة: إنه حال، وينبنى عليهما الخلاف فى الإتباع، فمن خرج النصب على التمييز قال: إن التابع عطف بيان، ومن خرجه على الحال، قال: إنه نعت.

والأول أولى؛ لأنه جامد جمودا محضا، فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا، فيتعين كونه تمييزا مبينا لفرعه[٢].

وخلاصة القول: أن الحال والتمييز يفترقان فى أن الحال تبين الهيئات، وهى تشمل: هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو غيرهما عن مبتدأ، أو خبر، أو مضاف إليه، أو مفعول معه على الصحيح لخلوها من التكلف ولورودها فى الكلام الفصيح الصحيح، خلافا لمن منعه.

وأما التمييز فيبين إجمال النسبة فى الجملة قبله، سواء أكان التمييز محولا عن الفاعل أم عن المفعول، أم عن غيرهما على الأصح، أم غير محول.

ويبين كذلك الذوات، وهى الأسماء المبهمة الدالة على المقادير: كالوزن، والكيل، والمساحة، والعدد صريحاً كان أو كناية، وأشباه هذه المقادير، وما كان فرعا للتمييز، وقيل فى الأخير: إنه حال، والصحيح أنه تمييز لجموده جمودا محضا.

والله أعلم

---

[٢] انظر : التصريح ٣٩٦/١

المبحث الرابع
مجيء الحال جملة وشبه جملة، بخلاف التمييز:

ذكر ابن هشام والسيوطى والأشمونى من أوجه الافتراق بين الحال والتمييز: أن الحال تكون جملة، وظرفاً، وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسما[1].

فشرط الجملة إذا وقعت حالا: أن تكون خبرية؛ لتضمنها معنى الوصف، كما تقع نعتا وخبرا، وألا تكون مصدرة بحرف تنفيس أو(لن)، قال ابن مالك فى التسهيل: "تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال"[2] .

ثم قال فى شرحه: "قيدت الجملة الواقعة حالا بخبرية احترازا من الطلبية، فإنها لا تقع حالا، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفى بلن"[3]

وقال أبو الفتح البعلى: "فان كانت الجملة فعلية فشرطها أن تكون خبرية، غير مصدرة بلن، ولا بحرف تنفيس، فلا يقال: جئت سأفعل، ولا جئت لن أفعل؛ لأن الحال صفة لصاحبها فى الحال، ولن وحرف التنفيس تكون الجملة معهما مستقبلة معنى فينتفى أن تكون حالا"[4].

وقال الأشمونى: "وموضع الحال تجيء جملة، كما تجئ موضع الخبر والنعت، وان كان الأصل فيها الإفراد، **ولذلك ثلاثة شروط:**

أحدها: أن تكون خبرية، وغلط من قال فى قوله:

(اطلب ولا تضجر من مطلب)[5]: إن (لا) ناهية، والواو للحال، والصواب أنها عاطفة، مثل: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً)[6].

الثانى: أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال، وغلط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: (إنى ذاهب إلى ربى سيهدين)[1] حالا.

---

(١) انظر: المغنى ١٤١/٢ والأشباه والنظائر ٢٣١/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٢/٢.
(٢) انظر: التسهيل صـ١١٢ يذكر هذان المرجعان مع رقم (٣)
(٣) شرح التسهيل ٣٥٩/٢ وانظر : شرح الرضى ٨١/٢ والارتشاف ٣٦٣/٢. شرح ابن الناظم صـ٢٤٥ وابن عقيل ٢٧٨/٢
(٤) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٣٧٨/١ وانظر: أوضح المسالك ٢٨٥،٢٨٦/٢ والهمع ٢٤٦/١
(٥) هذا صدر بيت، عجزه: (فآفة الطالب أن يضجرا) وهو من السريع، ولم ينسب إلى قائل معين، وقال العينى: هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلا، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٨٥/٢ والتصريح ٣٨٩/١ والهمع ٢٤٦/١، وشرح الأشمونى ١٨٦/٢ والشواهد الصغرى للعينى ١٨٦/٢. وتضجر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وقد حذفت للضرورة، والأصل، ولا تضجرن، ولا تصلح هذه الجملة أن تكون حالية؛ لأنها إنشائية، وشرط الحالية أن تكون خبرية.
(٦) سورة النساء، الآية (٣٦).

الثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها، على ما سيأتى"[٢].

وإنما اشترط فى الحالية أن تكون خبرية لا إنشائية: تغليبا لشبه الحال بالنعت فى كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به، لأن الغرض من الإتيان بها: تقيد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها.

أما الإنشائية فتكون طلبية، أو إيقاعية، كبعت و اشتريت.

فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها، فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل؟! والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها، والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع، وهو مناف لقصد وقت الوقوع، وأما إذا جعلت الجملة الإنشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت؛ إذ ليست الإنشائية حالا حينئذ، قاله الصبان[٣].

ثم قال نقلا عن أبى حيان: ويستثنى من الخبرية: التعجبية، إن قلنا: إن التعجب خبر، فلا تقع حالا، فلا يقال: مررت بزيد ما أحسنه[٤].

وإذا قالوا: إنه لا يجوز للجملة المتصدرة بعلم استقبال كالسين و سوف ولن، أن تقع حالا؛ للتنافى بين الحال والاستقبال_فإنه لا يجوز أيضا للجملة الشرطية أن تقع حالا؛ لأنها مستقبلة، ومن ثم قال: الصبان: " لا تقع جملة الشرط حالا؛ لأنها مستقبلة، فلا تقول: جاء زيد إن يسأل يعط، فان أردت صحة ذلك قلت: وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية"[٥].

---

[١] سورة الصافات، الآية (٩٩).
[٢] شرح الأشمونى ١٨٦،١٨٧/٢ وانظر: شرح المرادى١٦٥/٢ و التصريح ٣٨٩/١.
[٣] انظر : حاشية الصبان ١٨٦/٢.
[٤] المرجع السابق، وانظر: الارتشاف ٣٦٣/٢.
[٥] انظر: حاشية الصبان ١٨٧/٢.

والجملة الواقعة حالا تنقسم إلى قسمين اسمية، وفعلية.

ولابد لهما من رابط يربطهما بصاحب الحال، وهذا الرابط قد يكون: الواو والضمير معا، وقد يكون الضمير فقط، وقد يكون الواو فقط.

قال ابن الناظم: "ولابد فى الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحبها، أو واو تقوم مقام الضمير، وقد يجمع فيها بين الأمرين، كما فى: جاء زيد وهو ناو رحلة"[١].

وقال ابن هشام فى شروط الجملة الحالية: "الثالث: أن تكون مرتبطة إما بالواو و الضمير، نحو: (خرجوا من ديارهم وهم ألوف)[٢]، أو بالضمير فقط، نحو: (اهبطوا بعضكم لبعض عدو)[٣]، أى: متعادين، أو بالواو فقط، نحو: (لئن أكله الذئب ونحن عصبة)[٤]. آه[٥].

وقد يحذف الضمير إذا كان معلوما.

قال ابن مالك: " وحكى سيبويه[٦] الاستغناء عى الواو بنية الضمير إذا كان معلوما، كقولك: مررت بالبر قفيز بدرهم، أى: قفيز منه بدرهم، وجاز هذا كما حازفى الابتداء: السمن منوان بدرهم، على تقدير: منوان منه بدرهم، فلو قيل: بيع السمن منوان بدرهم على تقدير: منه، وجعل الجملة حالا لجاز و حسن"[٧].

وقال ولده: "وقد يغنى تقدير الضمير عن ذكره، كقولهم: مررت بالبر قفيز بدرهم"[٨].

وقد يقال: أيهما أقيس، إفراد الضمير أم إفراد الواو؟

وقد أجاب ابن مالك عنه بقوله: "وعندى أن إفراد الضمير أقيس من الواو؛ لأن إفراد الضمير وجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو"[١].

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٥.
(٢) البقرة، (٢٤٣) وإنما كان الارتباط بالواو والضمير معا لتقوية الربط.
(٣) البقرة، الآية (٣٦).
(٤) سورة يوسف، الآية (١٤).
(٥) أوضح المسالك ٢٨٧/٢ وانظر: التصريح ٣٩١/١ والهمع ٢٤٦/١.
(٦) لم اعثر عليه فى الكتاب بعد بحث.
(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٦٧/٢ والارتشاف ٣٦٧/٢ .
(٨) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٥.
(١) انظر: شرح التسهيل ٣٦٦/٢.

واليك الحديث عن أحوال الجملتين مع الرابط بالتفضيل.

أولا: الجملة الفعلية:

إذا كانت الجملة الفعلية مصدرة بمضارع مثبت خال من (قد) لزمه الضمير دون الواو تقول: جاء زيد يضحك، وقدم بكر تقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز اقترانه بالواو، فلا تقول: جاء زيد و يضحك، ولا قدم بكر و تقاد الجنائب بين يديه[٢].

فإذا جاء فى كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت اقترنت بالواو أعرب المضارع حينئذ خبرا لمبتدأ محذوف[٣].

فمن ذلك قولهم: (قمت وأصك عينه)، حكاه الأصمعى[٤]، والتقدير: فمت وأنا أصك عينه، ومنه قول الشاعر:

علقتها عرضا و أقتل قومها ❁ زعما لعمر أبيك ليس بمزعم[٥]

والتقدير: وأنا اقتل قومها، ومنه قوله:

قلما خشيت أظافيرهم ❁ نجوت وأرهنهم مالكا[٦]

أى: وأنا أرهنهم.

وذكر ابن مالك عددا من الآيات القرآنية وقع فيهم المضارع المثبت مقترنا بالواو، فقال بعد ذكره البيتين السابقين وغيرهما: "ويمكن أن يكون من هذا قوله

---

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٦٧/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٥ وشرح الرضى ٨٥/٢ وتوضيح المقاصد ١٦٦،١٦٥/٢ ، والارتشاف ٣٦٧/٢ والتصريح ٣٨٩/١ وشرح الأشمونى ١٨٧/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) هو عبد الملك بن قريب، صاحب اللغة والنحو والغريب و الأخبار ورواية الشعر توفى سنة ٢١٦هـ انظر: إنباه الرواة ١٩٧/٢.

(٥) من الكامل، لعنترة وهو فى ديوانه صـ١٩١ وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ وابن الناظم صـ٢٤٥ والتصريح ٣٩٢/١ والأشمونى ١٨٧/٢ وعلقتها : مجهول أى حببت إلى، وعرضا: أى من غير قصد منى، والشاهد فيه (وأقتل) حيث وقع المضارع المثبت مقرونا بالواو، وأول على الجملة الاسمية أى: وأنا أقتل، وقيل: ضرورة.

(٦) من المتقارب لعبد الله بن همام السلولى وهو فى: شرح التسهيل ٣٦٧/٢ وابن الناظم صـ٢٤٥ والجنى الدانى صـ١٦٤ والفاخر ٣٧٩/١ والهمع ٢٤٦/١ والأشمونى ١٨٧/٢ أظافيرهم: أى سلاحهم، ومعناه: لما خشيت بأسهم نجوت وخليت مالكا فى يدهم. والشاهد فيه (وأرهنهم) وهو كسابقه.

تعالى: (قالوا نؤمن بما أنزل علنيا ويكفرون بما وراءه)[١] وقوله تعالى: (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)[٢]، وقراءة غير نافع: (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم)[٣]، وقراءة ابن ذكوان[٤]: (فاستقيما ولا تتبعان)[٥] بتخفيف النون، والتقدير: قمت وأنا أصك، وعلقتها عرضاً وأنا أقتل قومها، وبلين وأنت تحسب آياتهن[٦]، ونجوت وأنا أرهنهم مالكاً، وقالوا نؤمن بما أنزل علينا وهم يكفرون، وإن الذين كفروا وهم يصدون، وإنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم، وفاستقيما وأنتما لا تتبعان"[٧]

وإن كان المضارع المثبت مقروناً بـ (قد) لزمته الواو[٨] كقوله تعالى: "لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم"[٩].

وأما إذا كان المضارع منفياً فإما أن يكون النافى (لا) أو (لم)، فإن كان (لا) فالأكثر مجيئهاً بالضمير فقط، كقوله تعالى: (وما لنا لا نؤمن بالله)[١٠] وقوله: "(مالى لا أرى الهدهد)[١١]، وقول الشاعر:

ولو أن قوماً لارتفاع قبيلة ❁ دخلوا السماء دخلتها لا أحجب[١٢]

---

[١] سورة البقرة: (٩١).
[٢] سورة الحج (٢٥).
[٣] البقرة (١١٩) والقراءة بإسكان اللام وفتح التاء بالبناء للفاعل انظر: الإتحاف ص ١٩٤.
[٤] هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان، شيخ الإقراء بالشام، توفى سنة ٢٤٢هـ، انظر: غاية النهاية فى طبقات القراء ٤٠٤/١ والأعلام ٦٥/٤.
[٥] يونس (٨٩) والقراءة فى الإتحاف ص ٢٥٣، ٢٥٤،
[٦] هذا تقديره للبيت الذى ذكره سابقاً وهو قول الشاعر: تلين وتحسب آياتهن عن فرط حولين رقا محيلا
[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٦٧/٢، ٣٦١، وأتساءل متعجباً: كيف يمنع هذا الأمر ويوصف ما ورد منه بالقلة أو الشذوذ والضرورة ثم يؤول على خلاف ظاهره، وقد ورد بكثر فى القرآن وكلام العرب شعره ونثره؟!.
[٨] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ والفاخر ٣٨٠/١ وشرح الأشمونى ١٨٩/٢.
[٩] سورة الصف، الأية (٥)
[١٠] سورة المائدة، الآية (٨٤).
[١١] سورة النمل، ألآية (٢٠).
[١٢] من الكامل، وهو منسوب لخالد بن يزيد، وهو من شواهد: ابن الناظم ص ٢٤٦ والفاخر ٣٧٩/١ وشرح الأشمونى ١٨٨/٢، والشاهد فيه: (لا أحجب) حيث وقع حالاً من ضمير

وقد جئ بالواو والضمير معاً على قلة، ومنه قول الشاعر:

أماتوا من دمى وتوعدونى ❁ وكنت ولا ينهنهنى الوعيد[1]

وقول الآخر:

أكسبته الورق البيض أباً ❁ ولقد كان ولا يدعى لأب[2]

وإن كان النافى للمضارع (لم) كثر إفراد الضمير، وإفراد الواو، والجمع بينهما.[3]

فالأول كقوله تعالى (فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء)[4] وقوله (ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا)[5]، وقول الشاعر

كأن فتاة العهن فى كل منزل ❁ نزلن به حب الفنا لم يحطم[6].

والثانى كقول الشاعر:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن ❁ للحرب دائرة على ابنى ضمضم

والثالث وهو اجتماع الواو والضمير قوله تعالى(أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء) وقول الشاعر:

(دخلت) والرابط الضمير فقط، وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا استغنت عن الحال. انظر: الشواهد الصغرى ١٨٨/٢.

(١) من الوافر، قاله مالك بن رقية، وهو فى: شرح ابن الناظم ص ٢٤٦، والتصريح ٣٩٢/١، والأشمونى ١٨٩/٢، وكنت: من كان التامة، أى وجدت غير منهنه بالوعيد أى غير منز جربه، من نهنهت الرجل عن الشئ أى كففته وزجرته، والشاهد فى (ولا ينهنهنى) فإنه مضارع منفى بلا وقع حالاً، وقد جاء بالضمير والواو معاً، وهو قليل.

(٢) من الرمل لمسكين الدارمى، وهو فى ديوانه ص ٢٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٤٦ والفاخر ٣٧٩/١ والتصريح ٣٩٢/١ والأشمونى ١٨٩/٢ – والورق: الدراهم، والبيض جمع أبيض وصف لها والمعنى أنه كان مجهول النسب، فلما أوتى مالاً ظهر نسبه وعرف له أب يدعى إليه. والشاهد فيه (ولا يدعى لأب) حيث وقع حالاً وهو مضارع منفى بلا، والرابط الواو، وهذا قليل.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٦٨/٢، ٣٦٩ وشرح ابن الناظم ٢٤٦.٥ ، ٢٤٧ والفاخر ٣٨٠/١، والتصريح ٣٩٢/١ والأشمونى ١٩١/٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٧٤).

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٢٥).

(٦) من الطويل ،قاله زهيربن أبى سلمى وهو فى ديوانه ص١٢ وشرح التسهيل ٣٦٨/٢ وشرح ابن الناظم ص٢٤٦ والفاخر ٣٨٠/١ والأشمونى ١٩١/٢ والعهن :الصوف،الفنا:شجر ثمره حب أحمر فيه نقطة سوداء يسمى عنب الذئب والمعنى :إنما يفتت من العهن الذى علق بالهودج إذا نزلن فى منزل كحب الفنا الصحيح الذى لم ينكسر ،لأنه إذا انكسر ظهر لون غير حمرة. والشاهد: (لم يحطم) حيث وقع المضارع المنفى بكم حالاً، والرابط الضمير وحده وهذا كثير فى المنفى بكم.

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه ❁ فتناولته واتقتنا باليد[1]

وقول الأخر:

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم ❁ ولم تكثر القتلى بها يوم سلت[2]

وإن صدرت الجملة الحالية بفعل ماض، فهى من حيث الرابط على سبعة اضرب:[3]

أحدها: أن تكون مقرونة بالواو و(قد) وجوباً، وذلك إذا لم تشتمل الجملة على ضمير صاحب الحال، وذلك كقول الشاعر:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ❁ لدى الستر إلا لبسة المتفضل[4]

وقول الآخر:

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم ❁ وقد حان من شمس النهار غروب[5]

والثانى: أن تكون مجردة منهما وجوباً مع اشتمالها على الضمير،وذلك إذا وقعت بعد(إلا) أو قبل(أو)، كقوله تعالى:(وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون)[1] وقول الشاعر:

---

(1) ومن الكامل قاله النابغة الذبيانى وهو فى ديوانه صـ٩٣ وشرح التسهيل ٣٧٠/٢ وابن الناظم صـ٢٤٧ والفاخر ٣٨١/١ والأشمونى ١٩١/٢ والنصيف: الخمار، والشاهد:(ولم ترد إسقاطه) فالمضارع المنفى بلم حال وقد اقترن بالواو والضمير معاً.

(2) من الطويل، قاله الفرزدق وهو فى: شرح ديوانه ١٣٩/١ والكامل للمبرد ١٨٠/١–المطبعة الخيرية والإنصاف ٦٦٧/٢ وشرح ابن يعيش٦٦/٢ وشرح التسهيل ٣٧٠/٢ والمغنى الشاهد رقم (٥٩٢) وأنشده ابن رشيق فى العمدة ١٧٨/٢ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، وعزاه إلى سليمان بن قنة فى رثاء الحسين بن على رضى الله عنهما، ثم قال: ويروى للفرزدق. ولم يشيموا سيوفهم: أى لم يغمدوها، وقيل: المراد لم يسلوها أى لم يخرجوها من أغمادها، فهو على هذا من الأضداد، والشاهد فيه (ولم تكثر القتلى) حيث اقترن الواو والضمير لكون المضارع منفياً بلم.

(3) انظر: شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، ٣٧١، ٣٧٢ وابن الناظم صـ٢٤٧ والفاخر ٣٨١/١، ٣٨٢، ٣٨٣ والأشمونى ١٨٨/٢ .

(4) من الطويل، قائله امرؤ القيس، وهو فى ديوانه صـ ٩٨ وشرح التسهيل ٢٤٧/٢ والفاخر ٣٧٣/١، ٣٨١ وشرح الشذور صـ ٣٠١ ونضت: خلعت، لبسة المتفضل: يريد ثوب النوم، والشاهد فيه:(وقد نضت) حيث اقترنت الواو وقد فى الجملة الحالية المصدرة بماض، لخلوها من الضمير.

(5) من الطويل،وقائله علقمة بن عبدة الفحل، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٧٤/٢ والمساعد ٤٨/٢ والفاخر ٣٨١/١ وديوان علقمة صـ١٥، وجالدتهم: أى ضاربتهم وبارزتهم، اتقوك بكبشهم: أى استحوا منك بسيدهم، والشاهد فيه (وقد حان غروب) حيث اقترنت الجملة الحالية المصدرة بماض بالواو وقد وجوباً، لخلوها من ضمير يعود على صاحب الحال .

(1) سورة الحجر، الآية (١١).

كن للخليل نصيراً جار أو عدلا ❁ ولا تشح عليه جاد أو بخلا [٢]

لأن تقدير الآية: كلما أتاهم رسول كانوا به يستهزئون ، وتقدير البيت: كن للخليل نصيراً إن جار وإن عدل ، فاستغنتا عن الواو كما استغنى موافقاهما، فالشاهدان فى تقدير فعل الشرط، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذا المقدر به[٣].

الثالث: ألا يكون قبل الماضى (إلا) ولا بعده (أو)، وهو مشتمل على الضمير، فيترجح اقترانه بالواو وقد، كقوله تعالى: (أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه)[٤]، وقوله: (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم [٥]، **الرابع:** أن يقترن بالضمير مع التجرد من الواو و(قد) ، كقوله تعالى :(أو جاءوكم حصرت صدورهم) [٦] وقوله: (هذه بضاعتنا ردت إلينا)[٧]

الخامس: أن يقترن بالضمير والواو مع التجرد من (قد) ، كقوله تعالى:(الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) [٨]، وقوله: (ونادى نوح ابنه وكان فى معزل)[٩]، وقوله: (وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة)[١٠].

وهذا الضرب أقل مما قبله.

السادس: أن يكون مقترناً بقد وحدها، مع التجرد من الواو والضمير وهو أقل من سابقيه، ومنه قول الشاعر:

وقفت بربع الدار قد غير البلى ❁ معارفها والساريات الهواطل[١]

---

[٢] من البسيط، وقائله مجهول، وهو من شواهد:شرح التسهيل ٣٦١/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٧ والمساعد ٣٨١/٢ والفاخر ٣٨١/١ والهمع ٢٤٦/١ والأشمونى ١٨٨/٢ والشاهد فيه (جاد أو عدلا) و (جار أو بخلاً) حيث تجردت الجملة الحالية المصدرة بماض فى الموضعين من الواو وقد؛ لوقوع (أ و) بعدهما .

[٣] انظر: الفاخر ٣٨٢/١ وحاشية الصبان ١٨٨/٢ .

[٤] سورة البقرة، الآية (٧٥) .

[٥] سورة الأنعام، الآية (١١٩) .

[٦] سورة النساء، الآية (٩٠) .

[٧] سورة يوسف، الآية (٦٥) .

[٨] سورة آل عمران، الآية(١٦٨) .

[٩] سورة هود، الآية (٤٢) .

[١٠] سورة يوسف، الآية (٤٥) .

[١] من الطويل، وقائله النابغة الذبيانى، وهو فى ديوانه صـ٨٧ وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ وشرح ابن الناظم صـ ٢٤٨ والفاخر ٣٨٢/١ وشرح الأشمونى١٩٠/٢، والربع: المنزل، معارفها:معالمها ،السارياتِ: السحب ،الهواطل: جمع هاطلة أى الممطرة مطراً غزيراً،

السابع: أن يقترن الضمير والواو دون قد ، وذلك فى الجملة المصدرة بـ (ليس)، كقوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه)[٢]، وقول الشاعر:

أعن سيىء تنهى ولست بمنته ❁ وتوصى بخير أنت عنه بمعزل[٣]

وقول الآخر :

تسلت عمايات الرجال عن الصبا ❁ وليس فؤادى عن هواها بمنسل[٤]

ثانياً: وقوع الجملة الاسمية حالاً:

إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً كان الرابط فيها على خمسة أضرب:[٥]

الأول: أن تكون الجملة الحالية مؤكدة فيتعين اقترانها بالضمير وحده، كقولهم: هو الحق برهانه واضح، وهو الحق لا شبهة فيه.

ومنه قوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيه).[١]

الثانى: أن تقترن بالضمير وحده من غير تأكيد، وهذا كثير، ومنه قوله تعالى: (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو)[٢]، وقوله: (نبذ فريق من الذين أوتو الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعملون)[٣]، وقوله: (والله يحكم لا معقب

والشاهد فيه: (قد غير البلى) حيث اقترنت الجملة الحالية المصدرة بماض بـ (قد) مع تجردها من الواو والضمير ، وهو قليل .

[٢] سورة البقرة، الآية (٢٦٧) .

[٣] من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٣٦٦/٢ وشرح عمدة الحافظ صـ ٤٥٩ والفاخر ٣٨٣/١ والشاهد فيه (ولست بمنته) حيث ارتبطت الجملة الحالية المصدرة بماض بليس بالواو مع تجردها من قد .

[٤] من الطويل، وقائله امرؤ القيس وهو فى ديوانه صـ١٠٠ وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ والفاخر ٣٨٣/١ والتسلى : زوال الحزن أو الحب والعماية والعمى واحد ، والصبا : الحب والعشق ، ومعناه أن الرجال تخلوا عن هذا الأمر، وأما هو فلا

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٦١/٢ – ٣٦٧ وشرح ابن الناظم ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ والفاخر / ٣٨٣/١، ٣٤٨، ٣٨٥.

[١] سورة البقرة، الآية (٢).

[٢] سورة البقرة، الآية (٣٦).

[٣] سورة البقرة، الآية (١٠١).

لحكمه)[٤] وقوله: (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام)[٥] وقوله: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهم مسودة)[٦]
ومجيئه فى الشعر كثير، ومنه قول الشاعر:

وتشرب أسآرى القطا الكدر بعدما ❁ سرت قربا أحناؤها تصلصل.[٧]

وقول الآخر:

ثم راحوا عبق المسك بهم ❁ يلحفون الأرض هداب الأزر[٨].

وقوله الأخر:

ما بال عينك دمعها لا يرقا ❁ وحشاك من خفقانه لا يهدأ[١].

وقول الأخر:

ظعنت أمامة قلبها بك هائم ❁ فاعص الذى يغريك بالسلوان[٢].

---

[٤] سورة الرعد، الآية (٤١).
[٥] سورة الفرقان، الآية (٢٠).
[٦] سورة الزمر، الآية (٦٠).
[٧] من الطويل، قائله الشنفرى، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٧٥٩/٢ وشرح التسهيل ٣٦٤/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٨ وشرح عمدة الحافظ صـ٤٥٥ والفاخر ٣٨٥/١ . والأسآر: جمع سؤر وهو بقية الشراب، القطا: طائر، الكدر: جمع أكدر وهو ما لونه الغبرة والكدر نعت القطا، سرت قرباً: أى سارت فى الليل لورد الغد، الأحناء: الجوانب، تتصلصل: تصوت. يصف نفسه بالتكبير فى السعى والسبق فيه لدرجة أن هذا الطائر المشهور بالتبكير إلى الماء يشرب من سؤرى مما يدل على نشاطى وسبقى إياه، والشاهد فيه: (أحناؤها تتصلصل) حيث اشتملت الجملة الحالية الاسمية على الضمير وحده، وهذا كثير.
[٨] من الرمل: قائله طرفة من العبد، وهو من شواهد: الكتاب ٢٠٢/١ وشرح التسهيل ٣٦٥/٢ وابن الناظم صـ٢٤٨ والأشمونى ١٩٠/٢ وديوان طرفة صـ٥٥ يصف قومه بطيب رائحتهم وبخيلائهم بأنهم يغطون الأرض بما يجدونه عليها من أطراف أزرهم، جمع إزار. والشاهد فيه (عبق المسك بهم) وهو كسابقه.
[١] من الكامل، مجهول القائل، وهو فى: شرح التسهيل ٣٦٥/٢ وشرح عمدة الحافظ صـ٤٥٧ والفاخر ٣٨٤/١، لا يرقأ: لا يجف، حشاك: قلبك لأنه هو الذى يخفق، والشاهد فيه (دمعها لا يرقأ) وهو كسابقه.
[٢] من الكامل، مجهول القائل، وهو فى شرح التسهيل ٣٦٥/٢ وشرح عمدة الحافظ صـ٤٥٧ والفاخر ٣٨٤/١ ، ظعنت: رحلت ومعناها: أن أمامة تحبك ولا تستمع لمن يغريك بنسيانها والبعد عنها، والشاهد فيه: (قلبها بك هائم) وهو كسابقه.

الثالث: أن تكون مقترنة بالواو، خالية من الضمير،كقوله تعالى (قالوا لئن أكلة الذئب ونحن عصبة)[٣] وقوله: (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون)[٤]، وقوله (ﷺ): كنت نبياً وآدم بين الماء والطين)[٥] ومنه قول الشاعر:

وقد أغتدى والطير فى وكناتها ❁ بمنجرد قيد الأوابد هيكل[٦].

وقول الأخر:

إذا ركبوا الخيل واستلأموا ❁ تحرقت الأرض واليوم قر[٧]

وقول الأخر:

يدعون عنتر والرماح كأنها ❁ أشطان بئر فى لبان الأدهم[١].

وهذا كثير فى الكلام كالذى قبله.

الرابع: اقترانها بالواو والضمير معاً، كقوله تعالى: (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعملون)[٢] وقوله: (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف)[٣]

---

[٣] سورة يوسف، الآية (١٤).
[٤] سورة الأنفال، الآية (٥).
[٥] الحديث فى الجامع الصغير ٨٣/٢ وروايته فيه (كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد) ورواية (بين الماء والطين). هى من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦٣/٢ .
[٦] من الطويل، وقائله امرؤ القيس، وهو فى ديوانه صـ١٠١ وشرح المعلقات السبع للزوزنى صـ٢٩ وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦٣/٢ . وأغتدى: أى أخرج مبكراً للصيد، وكناتها: جمع وكنة أى أماكنها التى باتت فيها، بمنجرد: أى فرس قوى سريع فى سيره، وقيل: هو قليل الشعر، الأوابد: الوحوش، هيكل: ضخم عظيم الجرم. يريد أنه يخرج للصيد مبكراً قبل خروج الطير من أوكارها على فرس ضخم سريع، من سرعته يلحق الوحوش فلا تهرب منه كأنها مقيدة، والشاهد فيه: (والطير فى وكناتها) حيث اقترنت الجملة الاسمية الحالية بالواو وحدها، وهذا كثير.
[٧] من المتقارب، قاله امرؤ القيس، وهو فى ديوانه صـ٥٢ ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٦٣/٢ ، واستلأموا: أى لبسوا لأمة الحرب، وقر: برد. والشاهد فيه: (واليوم قر) وهو كسابقه.
[١] من الكامل، قاله عنترة، وهو فى ديوانه صـ١٥٣ وشرح القصائد السبع للزوزنى صـ١٥١ وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٦٣/٢ والأشطان: جمع شطن وهو الحبل الذى يستقى به، واللبان: الصدر، والأدهم: الفرس. والشاهد فيه (والرماح كأنها ... الخ) وهو كسابقه.
[٢] سورة البقرة، الآية (٤٤).
[٣] سورة البقرة، الآية (٢٤٣).

وقوله: (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد)[٤] وقوله: (فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون)[٥] وقوله (ﷺ): (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن)[٦].

الخامس: اقترانها بالضمير مقدراً إذا كان معلوماً، مع الاستغناء عن الواو، كقولهم: مررت بالبر قفيز بدرهم، أى: قفيز منه، وجاء هذا كما جاء فى الابتداء فى قولهم: السمن منوان بدرهم، على تقدير: منوان منه[٧].

تنبيهان:

الأول: اختلف النحويون فى وقوع الفعل الماضى حالاً غير مقرون بـ(قد)[٨]، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز وقوعه حالاً مع خلوه من (قد)، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس:

أما السماع فقوله تعالى: (أوجاءكم حصرت صدورهم)[١]، قالوا (حصرت) حال وقع موقع حصرةً، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أوجاءكم حصرةً صدورهم)[٢]، وقول الشاعر:

وإنى لتعرونى لذكراك نفضة ❁ كما انتفض العصفور بلله القطر[٣].

فـ(بلله) فعل ماضى فى موضع الحال وهو غير مقرون بقد.

وأما القياس فقالوا: إنه انعقد الإجماع على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام المستقبل، كما فى قوله تعالى: (وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم)[٤] أى: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال[٥].

---

[٤] سورة البقرة، الآية (١٨٧).
[٥] سورة أل عمران، الآية (٩٨).
[٦] الحديث فى صحيح البخارى ١٧٨/٣ عن أبى هريرة رضى الله عنه.
[٧] سبق الإشارة إلى هذا الضرب فى صدر هذا المبحث.
[٨] انظر هذا الخلاف فى: الإنصاف ٢٥٢/١ وابن يعيش ٦٧/٢ وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ ، وشرح الرضى ٨٧/٢ والارتشاف ٣٧٠/٢ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة صـ١٢٤ والهمع ٢٤٧/١ والأشمونى ١٩١/٢
[١] سورة النساء، الآية (٩٠).
[٢] القراءة فى مختصر شواذ القرأن لابن خالويه صـ٢٨ وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب.
[٣] من الطويل، قاله أبو صخر الهذلى، وهو من شواهد: الإنصاف ٢٥٣/١ وابن يعيش ٦٧/٢ والمقرب ١٦٢/١ وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ وشرح الرضى ٨٧/٢ والتصريح ٣٣٦/١ ، ١١/٢ ويروى (هزة) بدل (نفضة). وتعرونى: تصيبنى. واستشهد به الكوفيون على مجيء الفعل الماضى حالاً خالياً من قد فى قوله: (بلله القطر).
[٤] سورة المائدة، الآية (١١٦).
[٥] انظر: الإنصاف ٢٥٣/١، ٢٥٤ .

وأما البصريون إلا الأخفش فقد منعوه إلا إذا اقترن بقد ظاهرة أو مقدرة، لأن(قد) تقرب الماضى من الحال.

وأولوا أدلة الكوفيين وصرفوها عن ظاهرها.

والراجح عندى هو مذهب الكوفيين، لقوة أدلتهم، حيث استدلوا بالسماع وبالقياس، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى.

وهذا ما أيده وذهب إليه بعض المتأخرين منهم ابن مالك وأبو الحسن الأشمونى.

قال ابن مالك: "وزعم قوم أن الفعل الماضى لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله قد ظاهرة إلا وهى قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل: (قد) تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام فى مثل قوله تعالى:(وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث)[1] بل كما استغنى عن تقدير(قد) مع الماضى القريب الوقوع، إذا وقع نعتاً أو خبراً.

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالاً إلا وقبله(قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالاً، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك؛ لأن لم تنفى فعل، ولما تنفى قد فعل، وهذا واضح لا ريب فيه.

وأجاز بعض من قدر(قد) قبل الفعل الماضى الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر، وهو أيضاً تكلف شىء لا حاجة إليه"[2].

وقال الأشمونى:" مذهب البصريين إلا الأخفش: لزوم(قد) مع الماضى المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده،أو بهما معاً، تمسكاً بظاهر ما سبق؛ إذ الأصل عدم التقدير، لا سيما مع الكثرة"[3].

التنبيه الثانى:

لما انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجمل جملة تشبهها وتغايرها، وجب التنبيه عليها، وهى **الجملة الاعتراضية**، وهى جملة لا محل لها

---

[1] سورة يوسف، الآية (٦).
[2] انظر: شرح التسهيل ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣.
[3] انظر: شر ح الأشمونى ١٩١/٢.

من الإعراب، تفيد الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً، **وشرطها:** أن تكون مناسبة للجملة، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها [٤].

وسميت بذلك لاعتراضها بين أجزاء الجملة، كوقوعها بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل وفاعله، وما بين ما أصله المبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والموصوف وصفته، والموصول وصلته، والجار والمجرور، والحرف وتوكيده[٥].

وتتميز الجملة الاعتراضية عن الحالية بأمور:[١]

أولها: أنه يجوز فيها أن تكون طلبية، كقوله تعالى:(ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) [٢]

فجملة (قل إن هدى الله هو الهدى) جملة طلبية، وهى معترضة بين قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم) وقوله:(أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) وجملة(أن يؤتى) متعلقة بجملة(لا تؤمنوا) معمولة لها، والمعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند ربكم يوم القيامة بالحق فيغلبونكم إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام. ومعنى الاعتراض حينئذ: أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم[٣]

ومنه قول الشاعر:

إن الثمانين وبُلغتها ❁ قد أحوجت سمعى إلى ترجمان[٤].

وقول الآخر:

إن سليمى والله يكلؤها ❁ ضنت بشىء ما كان يرزؤها [٥]

---

[٤] انظر: المغنى بحاشية الأمير ٧٦/٢ والهمع ٢٤٧/١.

[٥] انظرها تفصيلاً وتمثيلاً فى الإرتشاف ٣٧٢/٢، ٣٧٣ والمغنى بحاشية الأمير ٧٦/٢-إلى٨٥ والهمع٢٤٧/١، ٢٤٨.

[١] انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/٢ والمغنى ٨٥/٢، ٨٦، ٨٧ والأشباه والنظائر ٢٣٤/٢ والهمع٢٤٨/١.

[٢] سورة آل عمران، الآية(٧٣).

[٣] انظر: المغنى بحاشية الأمير ٨٦/٢

[٤] من الرجز،وقائله غير معلوم، وهو من شواهد: المغنى بحاشية الأمير ٨٦/٢ والهمع ٢٤٨/١ والشاهد فيه قوله:(وبلغتها) حيث وقعت جملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها، وهى ليست حالية؛ لأنها طلبية ، وشرط الحالية أن تكون خبرية.

[٥] من المنسرح، قاله إبراهيم بن هرمة، وهو من شواهد: شرح التسهيل٣٧٨/٢ والارتشاف٣٧٤/٢ والمساعد٥٣/٢ ويكلؤها: يحفظها ويرعاها، ضنت: بخلت، يرزؤها:

والثانى: أنه يجوز فى الجملة الاعتراضية أن تتصدر بدليل استقبال كحرفى التنفيس و(لن)، كقوله تعالى:(فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)[٦] فجملة (ولن تفعلوا) معترضة بين الشرط والجواب، ويمتنع أن تكون حالية؛ لتصدرها بـ(لن) وهى لنفى المستقبل.

ومنه قوله تعالى: (وقال إنى ذاهب إلى ربى سيهدين. رب هب لى من الصالحين)،[٧] وقوله:(إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم).[٨]

فقد اعترض بجملة الشرط (إن عصيت ربى) بين الفعل ومفعوله، والشرط مناف للحال، **ومنه قول الشاعر:**

وما أدرى وسوف إخال أدرى ❁ أقوم آل حصن أم نساء.[١]

والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء، بخلاف الحالية، وذلك كقول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه ❁ أن سوف يأتى كل ما قدرا.[٢]

وقوله تعالى: (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى).[٣]

فجملة (فالله أولى بهما) معترضة بين الشرط وجوابه، وهى مقترنة بالفاء، وكجملة:(فبأى آلاء ربكما تكذبان)[٤] الفاصلة بين(فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان).[٥] وبين الجواب وهو:(فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان)[٦]، والفاصلة بين: (ومن دونهما جنتان)[٧] وبين (فيهن خيرات حسان)[٨] وبين صفتيهما، وهى

يؤذيها أو ينقصها، والشاهد فيه: وقوع جملة(والله يكلؤها) جملة دعائية اعتراضية بين اسم إن وخبرها، وهذا ممتنع فى الحالية.

[٦] سورة البقرة، الآية(٢٤).

[٧] سورة الصافات، الآيتان(٩٩، ١٠٠).

[٨] سورة الأنعام، الآية(١٥).

[١] من الوافر، زهير بن أبى سلمى؛ وهو من شواهد: شرح التسهيل٢/٣٧٧ والمساعد ٢/٥٣ والهمع١/٢٤٨ والشاهد فيه: وقوع جملة(وسوف إخال أدرى) اعتراضية بين الفعل ومعموله، وهى مصدرة بدليل استقبال، وهذا ممتنع فى الحالية.

[٢] من السريع، وقائله مجهول، وهو من شواهد: شرح التسهيل٢/٣٧٧ والمساعد٢/٥٣ والهمع١/*** والدار ١/٢٠٧ والشاهد(فعلم المرء ينفعه) حيث وقعت جملة اعتراضية بين الفعل ومعموله، وهى مقترنة بالفاء، وهذا ممتنع فى الحالية.

[٣] النساء،الآية(١٣٥)

[٤] الرحمن، الآية(٣٨).

[٥] الرحمن، الآية(٣٧).

[٦] الرحمن، الآية (٣٩).

[٧] الرحمن، الآية (٦٢).

[٨] الرحمن، الآية (٧٠).

(مدهامتان) فى الأولى و(حور مقصورات) فى الثانية ومعلوم أن الجملة الحالية لا تقترن بالفاء[٩].

والرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصدرها بمضارع مثبت، كقول الشاعر:

ياحاديى عيرها وأحسبنى ❁ أوجد ميتاً قبيل أفقدها
قفا قليلاً بها على فلا ❁ أقل من نظرة أزودها[١٠].

فقوله: (وأحسبنى) جملة اعتراضية، والواو فيها واو الاعتراض، ويمتنع أن تكون واو الحال، لأن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت غير مقترن بقد امتنع دخول الواو فيها رابطاً، ويكون الرابط فيها الضمير وحده، قال ابن مالك مصرحاً بذلك.

وذات بدء بمضارع ثبت ❁ حوت ضميراً ومن الواو خلت.

الخامس: أنه لا يقوم مقامها مفرد، بخلاف جملة الحال فإنه يجوز فيها أن يحل محلها مفرد منصوب، فإذا قلت: جاء زيد وهو مسرور، جاز لك أن تقول: جاء زيد مسروراً، ومن ثم كان محل جملة الحال النصب، ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب، إنما سببه عدم حلول مفرد محلها[١].

السادس: أنها لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة التى وقعت فيها، بخلاف الحالية، فإنها تكون معمولة لما سبقها من فعل أو شبهه. أهـ[٢].

مجيء الحال شبه جملة:

كما تقع الحال جملة، فإنها تتميز كذلك عن التمييز بوقوعها شبه جملة ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

فالظرف، كقولك: (رأيت الهلال بين السحاب) فـ(بين) ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال.

والجار والمجرور، كقوله تعالى: (فخرج على قومه فى زينته)[٣] فـ (فى زينته) جار ومجرور، فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون[٤].

---

[٩] أنظر: المغنى على الأمير ٨٧/٢ .

[١٠] البيتان لأبى الطيب المتنبى، وهما من شواهد: ابن هشام فى مغنى اللبيب ٨٨/٢ . والحادى: الذى يتقدم الإبل بالغناء لتنشط فى سيرها وجملة: (وأحسبنى أوجد ميتاً قبيل أفقدها) معترضة بين النداء والمقصود به، ويدل على كونها معترضة اقترانها بالواو وهى جملة فعلية فعلها مضارع مثبت، والجملة الحالية إن كانت كذلك امتنع اقترانها بالواو.

[١] انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/٢ والهمع ٢٤٧/١ .

[٢] هذا الأخير انفرد به السيوطى فى الهمع ٢٤٧/١ .

والظرف والجار والمجرور إن وقعا حالين فإنهما يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: مستقر، أو استقر، فالتقدير بمستقر إن قدرت الحال فى موضع مفرد، والتقدير باستقر إن قدرت فى موضع الجملة، وعليه الأكثرون[٥].

وإنما كان الحذف واجباً فى التقديرين السابقين؛ لأنهما كون مطلق، أى أنهما يقدران فى أغلب أحوال الظرف والجار والمجرور[١].

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، أى: مفيدين، وإفادتهما تكون بالإضافة، أو بالنعت، أو بالعدد، أو بغير ذلك من أنواع الإفادة[٢].

والظرف التام: هو ما يحسن السكوت عليه، وذلك بكون متعلقه عاماً محذوفاً، هو استقر، أو مستقر ونحوهما.

والظرف الناقص: هو ما لا يحسن السكوت عليه، وذلك بكون متعلقه خاصاً، فهذا يجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فالأول نحو: زيد فى الدار، أو عندك، والثانى نحو: زيد بك واثق، وفيك راغب، ويطلق عليه لغو[٣].

وقد تساءل أبو الحسن المجاشعى عن مجيء الظرف الناقص خبراً يقع بعده الحال، فقال:" ويقال: هل يجوز أن يكون الظرف الناقص خبراً يقع بعده الحال؟ والجواب: أنه لا يجوز، إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه، والظرف الناقص لا يتم به الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: فيك زيد، وأنت تخاطب رجلاً، لكان غير متلئب[٤]. ولأنه لم يقع به فائدة: فإن قلت: عبد الله علينا أميراً، جاز؛ لأن الفائدة قد وقعت بـ(علينا)، وكذلك إن أردت أنه فوق سقف يعلو علينا، ويجوز الرفع إذا ألغيت الظرف، وجعلت الفائدة فى أمير ونحوه"[٥].

---

[٣] سورة القصص، الآية (٧٩).
[٤] انظر: أوضح المسالك ٢٨٥/٢ والتصريح ٣٨٨/١ .
[٥] انظر: التصريح ٣٨٨/١ .
[١] انظر: المرجع السابق.
[٢] انظر: مصباح السالك ٢٨٥/٢ .
[٣] انظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٦ .
[٤] اتلأب الشيء اتلئبابا: استقام، واتلأب الطريق: امتد واستوى، وغير متلئب: غير مستقيم. اللسان (تلأب).
[٥] شرح عيون الإعراب صـ١٦٦ وانظر: الكتاب ١٢٤/٢، ١٢٥ والمقتضب ٢٠٣/٤ .

خلاصة القول فى هذا المبحث:

أن الحال تقع جملة وشبه جملة ظرفاً وجاراً ومجروراً، بخلاف التمييز، فإنه لا يكون إلا اسماً مفرداً.

وشرط جملة الحال أن تكون خبرية، وأن تكون مرتبطة بذى الحال، إما بالضمير، وإما بالواو، وإما بهما معاً وقد تقدم تفصيل ذلك.

وإذا وقع شبه الجملة حالاً تعلق بمحذوف وجوباً تقديره: استقر أو مستقر.

وإنما كان الحذف واجباً، لأنهما كون مطلق، وشرط الظرف والجار والمجرور حينئذ أن يكونا تامين، أى: مفيدين.

والله أعلم

المبحث الخامس

جواز التعدد فى الحال، وامتناعه فى التمييز

مما تتميز به الحال عن التمييز أنها تتعدد، نص عليه ابن هشام والسيوطى والأشمونى فى ذكر الأمور التى يفترق فيها الحال والتمييز[١].

والسر فى تعدد الحال: أنها مبينة لهيئة الشيء، والهيئات تتعدد– كما سترى فى هذا المبحث إن شاء الله – وأما التمييز فهو مبين للذات،وهى لا تتعدد.[٢].

وقد حملت الحال فى هذا الأمر على الخبر والنعت لما بينهما من مشابهة، نص على ذلك ابن مالك بقوله:" قد تقدم أن للحال شبهاً بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت[٣] الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً، فيقال: جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً، كما يقال فى الأخبار: زيد راكب مفارق عامراً مصاحب عمراً، وفى النعت: مررت برجل راكب مفارق زيداً مصاحب عمراً"[٤].

وقال أبو الفتح البعلى: "الحال شبيهة بالخبر وبالنعت، وصاحبها شبيه بالمبتدأ أو المنعوت، فكما أن المبتدأ والمنعوت يتكرر خبره ونعته، فكذلك ذو لحال يجوز أن تتكرر حاله، فيجوز تعددها لتعدد صاحبها بلا خلاف"[٥].

والحال تتعدد جوازاً ووجوباً[٦].

---

(١) أنظر: المغنى بحاشية الأمير ١٤١/٢ والأشباه والنظائر ٢٣١/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٣/٢ .

(٢) أنظر: حاشية الأمير على المغنى ١٤١/٢ .

(٣) هكذا فى شرح التسهيل، والصواب: (والمنعوت الواحد)، لأنه المناسب للمعنى والسياق، ولعله سهو منه أومن الناسخ.

(٤) أنظر: شرح التسهيل ٣٤٨/٢ ، ٣٤٩ .

(٥) أنظر: الفاخر ٤٠٤/١ .

(٦) أنظر: أمالى ابن الشجرى ٢٨٢/٢ والمفصل صـ٦١ وشرحه لا بن يعيش ٥٥/٢ ، ٥٦ والمقرب ١٥٥/١ وشرح الألفية ابن معطى ٥٢٨/١ وشرح الكافية الشافية ٧٥٥/٢ وشرح التسهيل ٣٤٨/٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥ وشرح ابن الناظم صـ٢٤١ ، ٢٤٢ والارتشاف ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ والمساعد ٣٥/٢ ،٣٦ وشرح ابن عقيل ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ وأوضح المسالك ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ والفاخر ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ والتصريح ٣٨٥/١ ،٣٨٦ والهمع ٢٤٤/١ والأشمونى ١٨٤/٢ .

فتتعدد جوازاً وصاحبها مفرد ومتعدد، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله فى الألفية:

والحال قد يجىء ذا تعدد ❁ لمفرد فاعلم وغير مفرد
فمثال المتعدد لمفرد قولك ❁ جاء زيد راكباً ضاحكاً

ومنه قول الشاعر:

على إذا ما جئت ليلى بخفية ❁ زيارة بيت الله رجلان حافيا[1]

فرجلان حافياً: حالان من فاعل الزيارة المحذوف، والتقدير: على زيارة بيت الله حال كونى رجلان حافياً، أى ماشياً غير منتعل ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ(على)[2].

لمفرد نحو: قال صاحب التصريح:"وليس منه، أى من تعدد الحال" (إن الله يبشرك بحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً ونبيا من الصالحين)،[3] لأن من شروط التعدد عدم الاقتران بالعاطف"[4].

وأما تعدد الحال لتعدد صاحبها ففيه تفصيل:

فإن كانت الأحوال متحدة فى اللفظ والمعنى ثنيت أو جمعت.

قال ابن مالك:" ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع: جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقى بشر عمراً راكبين، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابيهما، والثانى مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين. ومن الأول قوله تعالى:(وسخر لكم الشمس والقمر دائبين).[5] ومنه: هذه ناقة وفصيلها راتعين، على قول من جعل فصيلها معرفة وهى أفصح اللغتين، ومن جعلها نكرة على تقدير الانفصال قال: هذه ناقة وفصيلها راتعان، على النعت. ومن الثانى قول عنترة:

---

[1] من الطويل، نسب إلى قيس بن الملوح، وهو فى ديوانه صـ٣٠١ ، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٧٧/٢ والتصريح ٣٨٥/١ والأشمونى ١٨٤/٢ .
[2] انظر: التصريح ٣٨٥/١ وحاشية الصبان ١٨٤/٢ .
[3] سورة أل عمران، الآية (٣٩).
[4] انظر: التصريح ٣٨٥/١ .
[5] سورة إبراهيم، الآية(٣٣).

متى ما تلقنى فردين ترجف * روانف أليتيك وتستطار[1].

وقال صاحب التصريح: "إن اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع، فالتثنية نحو:(وسخر لكم الشمس والقمر دائبين).[2] فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين، والأصل دائبة ودائباً، فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا،ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث، وأصل الدؤب مرور الشىء فى العمل على عادة جارية فيه، والجمع نحو:(وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)[3] فمسخرات حال مؤكدة لعامها لفظاً ومعنى، صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم، والأصل: مسخراً، ومسخراً، ومسخرة، ومسخراً، ومسخرة، فلما اتحدت لفظاً ومعنى جمعت"[4].

وإن لم تتحد الأحوال المتعددة فى اللفظ والمعنى يفرق بينها بغير عطف، وينبغى حينئذ أن يجعل أول الحالين لثانى الاسمين، وثانيهما لأولهما، وقد يأتى على الترتيب إن أمن اللبس[5].

قال ابن الشجرى:"وتقول:لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فتجعل(مصعداً) حالاً من(زيد)؛ لأنه ملاصق له، و(منحدراً) حالاً من ضميرك؛ ليكون فى الكلام فصل واحد، وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها، ولو جعلت(مصعداً) حالاً من التاء، ومنحدراً حالاً من زيد، كان فى الكلام فصلان: فصلك بزيد بين التاء وحالها، وهو مصعداً، وفصلك بمصعداً بين زيد وحاله التى هى منحدراً"[6].

وقال ابن يعيش:"وأما قولهم: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، ورأيت زيداً راكباً ماشياً، إذا كان أحدهما مصعداً والآخر منحدراً وأحدهما ماشياً والآخر راكباً، فالمراد أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر، فيكون(مصعداً) حالاً للتاء،

---

[1] من الوافر، وهو من شواهد: أسرار العربية صـ١٩١ وأمالى ابن الحاجب١/٤٥١ واب٠ن يعيش٢/٥٥، ٥٦ وشرح التسهيل٢/٣٥٠ وشرح الكافية الشافية٢/٧٥٥ وابن الناظم صـ٢٤٢ والتصريح٢/٩٤ والهمع٢/٦٣ وديوان عنترة صـ٢٣٤ والروانف: جمع رانفة أسفل الإلية مما يلى الأرض، واستشهد به على تعدد الحال وهو مثنى فى قوله(فردين) وصاحبهما متعدد ومختلف الإعراب وهما ضمير الرفع والنصب فى(تلقنى).

[2] سورة إبراهيم، الآية(٣٣).

[3] سورة النحل، الآية (١٢).

[4] انظر: التصريح ١/٣٨٥، ٣٨٦.

[5] أمالى ابن الشجرى٢/٢٨٢ وانظر:المقتضب٤/١٦٩ والأصول١/٢١٨ والتعليقة لابن النحاس١/٥٤٥.

[6] انظر: شرح ابن يعيش٢/٥٦.

و(منحدراً) حالاً لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر، فإنه لا بأس عليك بتقديم أى الحالين شئت".[1]

وقال ابن مالك: "ومثال تعدد الحال لتعدد صاحبها بتفريق قول الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معنى ❁ فزدت وعاد سلواناً هواها.[2]

وينبغى عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثانى الاسمين، وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس، لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، واغتفر انفصال الثانى وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين؛ إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ، وأما إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين وأخراهما لثانيهما، فإنه يلزم انفصال الموضعين معاً، والأصل اتصالهما معاً، لكنه متعذر فيهما ممكن فى أحدهما، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وأمن اللبس، كقوله امرىء القيس:

خرجت بها أمشى تجر وراءنا ❁ على أثرينا ذيل مرط مرحل.[3]

ومن الجائى على ما ينبغى قوت عمرو بن كلثوم

وإنا سوف تركنا المنايا ❁ مقدرة لنا ومقدرينا اهـ.

وقال الأشمونى:" وقد يكون بتفريق نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة، **وقوله:**

لقى ابنى أخويه خائفاً ❁ منجديه فأصابوا مغنماً[1]

---

[1] من الوافر، قائله غير معلوم، وهو من شواهد: شرح التسهيل٢/٣٥٠ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٢ والمغنى٢/٥٦٥ وأوضح المسالك٢/٢٧٩ والتصريح١/٣٨٦ وشرح شواهد المغنى للسيوطى صـ٣٠٤، وشرح أبياته للبغدادى١/٩٠١. وعهدت: علمت، ذات هوى: صاحبة عشق، معنى: صاحب عناء، والسلوان: النسيان . والشاهد فيه(ذات هوى معنى) حيث وقعا حالين متفرقين، الأول لسعاد، والثانى لضمير المتكلم فى(عهدت).

[2] سبق تخريجه فى الفصل الأول، المبحث السابع:(الاتفاق فى التطابق). واستشهد به هنا على مجئ الحالين(أمشى) و(تجر) على ترتيب صاحبها، الأول للأول والثانى للثانى؛ لأمن اللبس؛ لأن أمشى مذكر، و(تجر) مؤنث. ومعلوم أن الحال تطابق صاحبهما فى التذكير والتأنيث.

[3] من الوافر، وهو فى: شرح التسهيل٢/٣٥٠ وشرح الرضى٢/٤٩ والفاخر١/٤٠٤ وحاشية الصبان٢/١٨٥ وخزانة الأدب٣/١٧٧ رقم(١٨٨) وشرح المعلقات السبع للزوزنى صـ١١٩. واستشهد به على وقوع أول الحالين وهى(مقدرة) لثانى الاسمين وهو(المنايا) وثانيهما (مقدرينا) لأول الاسمين وهو الضمير فى(تدركنا) والعطف بين الحالين بلا إيهام.

فعند ظهور المعنى برد كل حال إلى ما يليق به، كما قى المثال والبيت، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثانى الاسمين، وثانيهما للأول، نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً حال من التاء"[٢].

تعدد الحال وجوباً:

يجب تعدد الحال إذا وقعت بعد (إما) معاداً معها (إما) أخرى، وكذلك إذا وقعت بعد (لا) معاداً معها (لا) أخرى.

قال ابن مالك: "ويجب للحال إذا وقعت بعد (إما) أن تردف بأخرى معاداً معها (إما)، كقوله تعالى: (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)[٣]، وإذا وقعت بعد (لا) وجب لها أيضاً أن تردف بأخرى معاداً معها (لا)، كقولك: من وجد فلينفق لا مسرفاً ولا مقتراً، إلا أن الإفراد بعد (إما) ممنوع مطلقاً، أعنى فى النثر والنظم، وأما الإفراد بعد (لا) فمستباح فى الشعر، كقول الشاعر:

قهرت العدا لا مستعينا بعصبه ❁ ولكن بأنواع الخدائع والمكر[٤]

وقال الرضى: "واعلم أن تكرير الحال بعد (إما) واجب لوجوب تكرير (إما)، نحو اضرب زيداً إما قائماً وإما قاعداً، وكذا بعد (لا)، لأنها تكرر فى الأغلب – كما يجيء فى اسم لا التبرئة – نحو: جاءنى زيد لا راكباً ولا ماشياً، ويندر إفرادها نحو: جاءنى زيد لا راكباً"[٥].

هذا وقد منع ابن عصفور تعددَ الحال وصاحبها مفرد، محتجاً بأن الحال بمنزلة الظرف، والظرف لا يتعدد، لاستحالة كون الذات الواحدة فى زمانيين أو مكانيين فى حال واحدة، فكذلك الحال[١].

---

[١] من المديد، وقائله غير معلوم، وهو فى: شرح التسهيل ٣٥٠/٢ والمساعد ٣٦/٢ وشرح ابن عقيل ٢٧٤/٢ وشرح الأشمونى ١٨٤/٢ والشاهد فى (خائفاً منجديه) حيث وقع (خائفاً) حالاً من (ابنى) و (منجديه) حالاً من أخويه، والعامل فيه لقى، وهو مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها.

[٢] انظر: شرح الأشمونى ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

[٣] سورة الإنسان، الآية (٤) .

[٤] من الطويل، قائله زياد بن يسار، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٥/٢ والارتشاف ٣٦٠/٢ والجنى الدانى صـ٢٩٩ والهمع ١٤٨/١ ، ٢٤٥ والدرر ١٢٩/١ ، ٢٠٢ . والشاهد فيه (لا مستعيناً) حيث أفردت الحال بعد (لا) ولم تتعدد، وهذا مستباح فى الشعر.

[٥] شرح الكافية ٥٠/٢ وانظر: الارتشاف ٣٦٠/٢ .

[١] المقرب لابن عصفور ١٥٥/١ وانظر: الفاخر للبعلى ٤٠٥/١ .

قال ابن مالك عارضاً رأيه هذا: "وزعم ابن عصفور أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، وقال[٢]: كما لا يقال: قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، نحو: زيد راكباً أفضل منه ماشياً، قال[٣]: فجاز هذا كما جاز فى الظرف: زيد اليوم أفضل منه غداً، وزيد خلفك أسرع منه أمامك، ثم قال: وصح ذلك فى أفعل التفضيل، لأنه قام مقام فعلين، ألا ترى أن معنى قولك: زيد اليوم منه غداً: زيد يزيد فضله اليوم على فضله غداً[٤].

ورأيه هذا مردود، وقد أنكر عليه ابن مالك ذلك إنكاراً شديداً، وعد ذلك منه سقطة وكبوة لا تقبل من مثله، ومن ثم. قال: " قلت: تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكاً مسرعاً بقمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله، لأن وقوع قيام واحد يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجئ واحد فى الحال ضحك وحال إسرع غير محال.

وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة: جاء زيد ضاحكاً باكياً، لأن وقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ولكن المشرفى قد ينبو، واللاحقى قد يكبو[٥].

على أنه يجوز أن يقال: جاء زيد ضاحكاً باكياً، إذا قصد أن بعض مجيئه فى حال ضحك وبعضه فى حال بكاء"[١].

وصحح أبو الفتح البعلى جواز تعدد الحال حملاً لها على الخبر والنعت منكراً بذلك على ابن عصفور ما ذهب إليه ومفندا قوله فقال: " والصحيح جواز تعددها لشبهها بالخبر والصفة، ولا يستحيل أن يكون للشيء الواحد حالان وأكثر، كما يكون له صفتان وأكثر، فيجوز أن يجيء الشخص راكباً لابساً متكلماً، ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد وراءك وأمامك، ولا يمينك وشمالك، فافترقا.

ومن مجيئها متعددة قراءة الحسن واليزيدى: (خافضة رافعة)[٢] بالنصب، وقال أبو الفتح ابن جنى فى المحتسب:[٣] هما حالان، و(ليس لوقعتها كاذبة)[٤] حال أخرى قبلها، أى: إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة رافعة فهذه ثلاث أحوال".[٥]

---

[٢] أى ابن عصفور فى المقرب ١/١٥٥ .
[٣] أى ابن عصفور.
[٤] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٩ .
[٥] المشرفى: السيف، واللاحقى: صفة الفرس.
[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٩ .

وفعل الرضى كسابقيه فقال: "وجوز الجمهور– وهو الحق – أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة، متضادة، كانت، نحو: اشتريت الرمان حلواً حامضاً، أو غير متضادة، كقوله تعالى: (اخرج منها مذءوماً مدحوراً)[٦] كما تجيئان فى خبر المبتدأ.

ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت، أولا، قياساً على الزمان والمكان، فيجعل نحو: (مدحوراً) حالاً من ضمير (مذءوماً)، واستنكر مثله فى المتضادة، فمنعها مطلقاً.

ولا وجه للقياس، وذلك لأن وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: جلست خلفك وأمامك، وكذا يجوز إن لم يتباين الزمانان والمكانان، نحو: جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار"[١].

وخلاصة القول فى هذا المبحث:

أن الحال تتعدد حملا لها على الخبر والنعت، لشبهها بهما، فكما يتعدد الخبر والنعت تتعدد الحال أيضاً.

فتتعدد جوازاً وصاحبها مفرد ومتعدد، ويجوز فيما تعدد صاحبها أن تجمع وتفرق بحسب القرائن. وتتعدد وجوباً بعد (إما) و(لا) مكررتين، وبعد (لا) من غير تكرير على قلة.

ومنع ابن عصفور تعدد الحال وصاحبها مفرد حملاً على الظرف فى جواز تعدده، وليس بشيء، لثبوت بطلان مذهبه.

---

[٢] سورة الواقعة، الآية (٣).

[٣] انظر: المحتسب ٣٠٧/٢ ، وما نسبه إليه البعلى موجود فى المحتسب بنصه وفصه، والقراءة السابقة منسوبة فيه أيضاً إلى الثقفى وأبى حيوه بعد البزيدى والحسن.

[٤] سورة الواقعة، الآية (٢).

[٥] انظر: الفاخر ٤٠٥/١ .

[٦] سورة الأعراف، الآية (١٨).

[١] انظر: شرح الرضى ٤٩/٢ ، ٥٠ .

المبحث السادس
مجيء الحال مشتقة والتمييز جامداً

يفترق الحال والتمييز فى الاشتقاق والجمود، فحق الحال أن تكون مشتقة، وحق التمييز أن يكون جامداً، وهذا فى الأغلب، وقد يتعاكسان، وهذا باتفاق النحاة.

قال الدينورى: "ويختلفان فى أن هذا جنس وتلك مشتقة"[١].

وقال ابن الخشاب:" ومن الفرق بينها وبين التميز: أنها تكون فى الأغلب بالأسماء المشتقات، والتمييز يكون بالأسماء الجامدات، كقولك فى الحال: جاء زيد ماشياً، فماش اسم مشتق، وفى التمييز: عشرون درهماً، فدرهم اسم جامد"[٢].

وقال ابن هشام: "حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة، نحو: هذا مالك ذهباً، (وتنحتون من الجبال بيوتاً)[٣]، ويقع التمييز مشتقاً، نحو: لله دره فارساً[٤]، وقولك: زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال (من)"[٥].

وذكر مثله السيوطى والأشمونى[٦].

واليك الحديث عنهما بالتفصيل:

أولاً: اشتاق الحال.

حق الحال أن تكون مشتقة، وهذا هو الغالب فيها والأكثر فى استعمالها اتفاقا.

قال ابن الناظم:" والأكثر فى كلامهم أن تكون مشتقة، لأنه لابد أن تدل على حدث وصاحبه، وإلا لم تفد بيان هيئة ما هى له، والأكثر فيما يدل على حدث وصاحبه أن يكون مشتقاً، نحو ضارب، وعالم، وكريم"[٧].

---

(١) ثمار الصناعة للدينورى صـ٤٢٢ وانظر: شرح عيون الإعراب صـ١٦٥ .
(٢) انظر: المرتجل صـ١٦١ .
(٣) الشعراء، الآية (١٤٩) ، وآية الأعراف (وتنحتون الجبال بيوتاً) ٧٤ – بدون (من)، وآية الحجر (وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً) ٨٢ .
(٤) فارساً ليس بحال وإن حصل به بيان الهيئة – بل هو تمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية. تصريح ٣٦٦/١ .
(٥) المغنى ١٤٣/٢ وانظر: شرح الشذور صـ٣٣٢ .
(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٣/٢ .
(٧) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٢٨ .

وقال صاحب التصريح فى ذكر أوصاف الحال:" الثانى أن تكون مشتقة من المصدر، لا جامدة، وذلك أيضاً غالب لا لازم، كجاء زيد ضاحكاً، فإن (ضاحكاً) مشتق من الضحك"[1].

وقال السيوطى: "والغالب فى الحال أن تكون وصفاً مشتقاً، إما من المصدر، كاسم الفاعل أو المفعول، أومن الاسم غير المصدر كاظفر من الظفر، ومستحجر عن الحجر، ومستنسر من النسر"[2].

وذكر كثير من النحاة أن الاشتقاق شرط من شروط الحال ووصف من أوصافها[3].

كما ذكروا أن الغالب فى الحال المشتقة أن تكون منتقلة. ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيد راكبا، فـ(راكباً) وصف منتقل، لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً[5]

قال أبو البقاء العكبرى:"واشتقاقها من التحول، وهو التنقل، ومن هنا كان الأصل فى الحال أن تكون متنقلة"[6].

وقال فى موضع آخر فى بيان أقسام الحال: "وهى أربعة: حال منتقلة وهى الأصل، كقولك: جاء زيد راكباً، ومعنى المنتقلة: أن تكون بحيث يصح أن يجعل مكانها حال أخرى، ألا ترى أنك لو جعلت مكان راكباً ماشياً صح"[7].

وقال ابن مالك: "كون الحال بلفظ مشتق، وبمعنى منتقل كجئت راكباً، وذهبت مسرعاً، أكثر من كونه بلفظ جامد، أو معنى غير منتقل؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر فى الكلام مما ليس كذلك"[8].

وقال ولده:"والغالب فى الحال أن تكون منتقلة مشتقة، أى: وصفاً عبر ثابت، مأخوذاً من فعل مستعمل".[1]

---

(1) التصريح ٣٦٨/١ وانظر: أوضح المسالك ٢٥٢/٢ وشرح الشذور صـ٣٢٦ .
(2) الهمع ٢٣٧/١ وانظر: شرح الأشمونى ١٧٠/٢ .
(3) انظر: ثمار الصناعة صـ٤١٩ والمتبع ٣٣٨/١ وشرح الرضى ٧١/٢ والارتشاف ٣٣٤/٢ والتعليقة ٥٣٩/١ والفاخر ٣٩٢/١.
(5) انظر: شرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ .
(6) انظر: المتبع ٣٣٧/١.
(7) انظر: المتبع: ٣٤٢/١.
(8) انظر: شرح التسهيل ٣٢٢/٢.
(1) انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٨.

وقال صاحب التصريح فى ذكر أوصاف الحال: "أحدها: أن تكون منتقلة، وهو الأصل فيها؛ لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل، قاله أبو البقاء، لا ثابتة دائماً"[٢]. وإلى انتقال الحال واشتقاقها أشار ابن مالك فى ألفيته بقوله:

وكونـه منتقـلاً مشتقاً ❁ يغلب لكن ليس مستحقاً

ويشير بقوله: (لكن ليس مستحقاً) إلى أن الحال قد تخرج عن هذين الوصفين، فتأتى وصفاً ثابتاً، وغير مشتقة.

فتقع الحال وصفاً ثابتاً غير منتقل فى ثلاث مسائل.[٣]

الأولى: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، كقوله تعالى: (وخلق الإنسان ضعيفاً)[٤]، وقولهم:(خلق الله الزراعة يديها أطول من رجليها) فالفعل (خلق) فى الآية والمثال يدل على تجدد المخلوق وحدوثه، وهو العامل فى الحال وفى صاحبها فجاءت الحال (ضعيفاً) فى الآية و (أطول) فى المثال وصفين ثابتين.

الثانية: أن تكون مؤكدة: إما لعاملها، كقوله تعالى : (فتبسم ضاحكاً)[٥] وقوله: (يوم أبعث حياً)[٦] وقوله: (وأرسلناك للناس رسولاً)[٧]، وإما لصاحبها، كقوله تعالى: (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً)[٨]، وإما لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً؛ لأن الأبوة من شأنها العطف.

الثالث: فى أمثلة مسموعة لا ضابط لها: كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: (قائماً بالقسط)[١]، وقوله: (أنزل إليكم الكتاب مفصلاً)[٢]

وقد تأتى الحال جامدة، وتكون فى تأويل المشتق، كقولهم: (مررت بقاع عرفج) أى: خشن، وبناقة علاة، أى: قوية، وقوله تعالى: (هذه ناقة الله لكم آية)[٣] أى: علامة[٤].

---

[٢] انظر؛: المتبع ٣٣٧/١.
[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ والفاخر ٣٩٢/١ وأوضح المسالك ٢،٢٥١، ٢٥٢ والتصريح ٣٦٧/١ والأشمونى ١٧٠/٢.
[٤] سورة النساء، الآية (٢٨).
[٥] سورة النمل، الآية (١٩).
[٦] سورة مريم، الآية (٣٣).
[٧] سورة النساء، الآية (٧٩).
[٨] سورة يونس، الآية (٩٩).
[١] سورة آل عمران، الآية (١٨).
[٢] سورة الأنعام، الآية (١٤٤).

وقد كثر جمودها فى مواضع كثيرة، كأن تدل على سعر، أو تشبيه، أو مفاعلة، أو ترتيب، أو أصالة الشئ، أو فرعيته، أو طور واقع فيه تفضيل، أو كانت موصوفة.

قال ابن مالك فى الألفية مشيراً إلى تلك المواضع:

ويكثر الجمود فى سعر وفى ❁ مبدى تأول بلا تكلف
كبعه مداً بكذا يداً بيد ❁ وكر زيد أسداً أى كأسد

وقال ابن الناظم: "أكثر ما يكون الجامد حالاً إذا كان مؤولاً بالمشتق، تأويلاً غير متكلف، كما إذا كان موصوفاً، كقوله تعالى: (فتمثل لها بشراً سوياً)[٥]، أو كان دالاً إما على سعر، نحو: بعت الشاء شاةً بدرهم، وبعت البر ففيزاً بدرهم، وإما على مفاعلة، نحو كلمته فاه إلى فى[٦]، وبايعته يداً بيد، كأنك قلت: كلمته مشافها، وبايعته مناجزاً، وإما على تشبيه، نحو: كر زيد أسداً، أى: كر مثل أسد، ومنه قولهم: (وقع المصطرعان عدلى عير)[١]، وقول الشاعر:

أفى السلم أعباراً جفاء وغلظة ❁ وفى الحرب أمثال النساء العوارك[٢]

وقول الأخر:

مشق الهواجر لحمهن مع السرى ❁ حتى ذهبن كلاكلا وصدوراً[٣]

---

[٣] سورة الأعراف، الآية (٧٣).
[٤] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٨.
[٥] سورة مريم، الآية (١٧).
[٦] اختلف النحويون فى توجيه نصبه: فمذهب سيبويه: أنه منصوب نصب الحال؛ لأنه واقع موقع مشافهاً ومؤد معناه، ومذهب الكوفيين: أن الحال محذوفة، وأصله: كلمته جاعلاً فاه إلى فى، ومذهب الأخفش: أنه منصوب بنزع الخافض، وأصله: كلمته من فيه إلى فى، فحذف حرف الجر، ونصب فاه. والمذهب الأول أصحها؛ لأنه يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع فى هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته. ومن نظائره المستعملة فى هذا الباب: بايعته يداً بيد، وبعت الشاء شاة بدرهم، والبر قفيزاً بدرهم، والدار ذراعاً بدرهم، فلا خلاف أن يداً وشاة وقفيزاً وذراعاً منصوب نصب الحال لا نصب المفعول به، ولا نصب المسقط منه حرف الجر. انظر: الكتاب ٣٩١/١ وشرح التسهيل ٣٢٤/٢، ٣٢٥، والارتشاف ٣٣٥/٢ والهمع ٢٣٧/١.
[١] هذا مثل، وهو برواية: (وقعا كعكمى عير) فى: مجمع الأمثال ٣٦٤/٢ وفصل المقال ص ١٩٨ وجمهرة الأمثال ٣٢٨/٢، ٣٣٦، والعكم: العدل.
[٢] سبق تخريجه.

وإما على غير ذلك، كما إذا دل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، وتعلمت الحساب باباً باباً، أو على أصالة الشئ، كقوله تعالى:

(قال أأسجد لمن خلقت طيناً)[٤]، ونحوه: هذا خاتمك حديداً، أو على فرعيته، نحو: هذا حديدك خاتماً، أو على نوعه، نحو: هذا مالك ذهباً، أو على كون واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً"[٥].

وذكر مثل ذلك كثير من النحاة[٦].

وذكر ابن هشام أن ثلاثة من هذه المواضع التى تقع فيها الحال جامدة هى التى تؤول بالمشتق، وسبعة منها لا تؤول، بل تبقى حالاً جامدة بلا تأويل، ومن ثم **قال:** "**وتقع جامدة مؤولة بالمشتق، فى ثلاث مسائل:**

إحداها: أن تدل على تشبيه، نحو كر زيد أسداً، و: بدت ا لجارية قمراً، وتشنت غصناً، أى: شجاعاً، ومضيئة، ومعتدلة، وقالوا: (وقع المصطرعان عدلى عير) أى: مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما.

الثانية: أن تدل على مفاعلة، نحو: بعته يداً بيد، أى: متقابضين وكلمته فاه إلى فى، أى: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب، ك: ادخلوا رجلاً رجلاً، أى: مرتبين.

وتقع جامدة غير مؤول بالمشتق فى سبع مسائل، وهى: أن تكون موصوفة، نحو (قرآناً عربياً)[١]، (فتمثل لها بشراً سوياً)[٢] وتسمى حالاً موطئة[٣] أو

---

[٣] من الكامل، قائله جرير، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٢/١ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٠/١ وشرح ابن الناظم ص ٢٣٠ ولسان العرب (كلل) وديوان جرير ص ٢٢٧، ومشق: أذهب، ومنه الممشوق: الخفيف الجسم، السرى: السير ليلاً، الكلاكل: جمع كلكل وهو الصدر، وصف رواحل أهزلها دءوب السير فى الهواجر مع الليل، حتى ذهبت لحوم كلاكلها وصدورها ونحلت، كأنه أراد بالكلاكل أعلى الصدور، فلذلك ذكر معه الصدر، أو يكون على الترادف، والشاهد فيه مجئ الحال (كلا كلاً وصدوراً) جامداً بالمشتق، ولذلك قال سيبويه بعد إنشاده: "فإنما هو على قوله: ذهب قدماً، وذهب أخراً"

[٤] الإسراء، الآية (٦١).

[٥] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٩، ٢٣٠.

[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢ وتوضيح المقاصد ١٣٣/٢، ١٣٤، ١٣٥ والارتشاف ٣٣٤/٢، ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/٢ والهمع ٢٣٧/١ وشرح الأشمونى ١٧٠/٢، ١٧١.

[١] سورة يوسف، الآية (٢).

[٢] سورة مريم، الآية (١٧).

دالة على سعر، نحو: بعته مداً بكذا، أو عدد، نحو: (فتم ميقات ربه أربعين ليلة)[٤]، أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً[٥]، أو تكون نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً، نحو: هذا حديدك خاتماً، و: (وتنحتون من الجبال بيوتاً)[٦]، أو أصلاً له، نحو: هذا خاتمك حديداً، و: (أأسجد لمن خلقت طيناً)[٧]. اهـ"[٨].

ثم قال تحت عنوان: (تنبيه): "أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأول، وإلى ذلك يشير قوله:

ويكثر الجمود فى سعر وفى ❁ مبدى تأول بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة فى مواضع أخر بقلة، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة فى التسعير وقد بينتها كلها"[١].

واعترض ابن هشام على ابن الناظم فى جعله المواضع كلها مؤولة بالمشتق[٢]، ووصمه بالتكلف، فقال:"وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق وهو تكلف، وإنما قلنا به فى الثلاث الأولى؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى، فالتأويل فيها واجب[٣]."

وفى كلام ابن هشام نظر؛ لأنه يمكن تأويل المواضع السبعة على معنى: متصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها، ومسعراً، ومعدوداً، ومطوراً بطور البر أو الرطب، ومنوعاً، ومتأصلاً أو مصنوعاً.[٤]

---

[٣] أى: ممهدة لما بعدها، لأنه هو المقصود، أما هى فغير مقصودة بذاتها، وإنما تهئ الذهن لما يجئ بعدها من الصفة، فهى وسيلة إلى النعت، فذكر (قرآناً) توطئة لذكر (عربياً) وذكر (بشراً) توطئة لذكر (سوياً) انظر: التصريح ٣٧١/١ ومصباح السالك ٢٥٤/٢.

[٤] سورة الأعراف، الآية (١٤٢).

[٥] بسراً: حال من فاعل أطيب المستتر فيه ، ورطباً: حال من الضمير المجرور بمن، والمعنى: هذا فى حالة كونه بسراً أطيب من نفسه حال كونه رطباً، انظر: التصريح ٣٧١/١.

[٦] سورة الأعراف، الآية (٧٤).

[٧] سورة الإسراء، الآية (٦١).

[٨] أوضح المسالك ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ وانظر: التصريح ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .

[١] انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢ .

[٢] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٢٩.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢ .

[٤] انظر: التصريح ٣٧٢/١ .

وعدها السيوطى اثنتى عشرة مسألة تقع فيها الحال جامدة، وليست عشرة – كما عدها غيره، وذكر أنها تغنى عن الاشتقاق، فقال:" ويغنى عن الاشتقاق أمور: أحدها: وصفه، نحو: (فتمثل لها بشراً سوياً)[٥]، والثانى: تقدير مضاف قبله، كقولهم: (وقع المصطرعان عدلى عير) أى: مثل عدلى عير، الثالث: دلالته على سعر، نحو: بعت الشياه شاة بدرهم، والبر قفيزاً بدرهم، والدار ذراعاً بدرهم، أى: مسعراً، الرابع: دلالته على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى فى، أى: مشافهة، وبعته يداً بيد، أى: مناجزة، ورأساً برأس، أى: مماثلة... الخامس: دلالته على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أى: مرتبين واحداً بعد واحد، وعلمته الحساب باباً باباً، أى: مفصلاً أو مصنفاً... السادس: دلالته على أصالة الشيء، نحو: (أأسجد لمن خلقت طيناً)[٦]، وهذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك خزاً، السابع: دلالته على فرعيته، نحو: هذا حديدك خاتماً، الثامن: دلالته على نوعيته، نحو: هذا مالك ذهباً، التاسع: دلالته على تشبيه، نحو: كر زيد أسداً، أى: مشبهاً أسداً، العاشر: دلالته على تقسيم، نحو: اقسم المال عليهم أثلاثاً أو أخماساً، الحادى عشر: دلالته على تفضيل على نفسه باعتبارين، نحو: هذا براً أطيب منه رطباً، والثانى عشر: دلالته على تفضيل على غيره، ذكره ابن مالك فى كافيته[١]، نحو: أحمد طفلاً أجل من على كهلاً"[٢].

وذكر ابن مالك علة اجتماع الجمود وعدم الانتقال فى بعض الشواهد، فقال:" وقد اجتمع الجمود والانتقال فى قولهم: هذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك خزاً، وهما من أمثلة سيبويه[٣]، وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً وغير مشتق، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنه خبر فى المعنى، والخبر لاحجر فيه، بل يرد مشتقاً وجامداً، ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك، وكثيراً ما يسميه سيبويه خبراً، وقد نسميه مفعولاً وصفة، فمن تسميته خبراً قوله: هذا باب ما ينتصب لأنه خبر

---

[٥] سورة مريم، الآية (١٧).
[٦] سورة الإسراء، الآية (٦١).
[١] انظر: شرح الكافية الشافية ٧٢٩/٢ .
[٢] انظر: الهمع ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ ، والموضعان اللذان زادهما السيوطى هما: العاشر وهو: دلالته على تقسيم، والثانى عشر، وهو: دلالته على تفضيل على غيره.
[٣] انظر: الكتاب ٣٩٦/١ .

لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك:[٤] فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً.[٥]

ومن ذلك قوله: هذا باب ما ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً، وذلك قولك: مررت بكل قائماً،[٦] ومن ذلك قوله فى باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة: ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً، وقبيحاً إذا كان صفة.[٧]

ومن تسميته مفعولاً فيه قوله: هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست صفات ولا مصادر، لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنه مفعول فيه، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فى، وبايعته يداً بيد[١].

ومن تسميته صفة قوله بعد أن مثل بأما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف: والرفع لا يجوز هنا، لأنك قد أضمرت صاحب الصفة وحيث قلت: أما العلم فعالم لم يتضمن مذكوراً قبل كلامك هو العلم، فمن ثم حسن فى هذا الرفع، ولم يجز الرفع فى الصفة، ولا يكون فى الصفة الألف واللام[٢]، ومراده بالصفة هنا الحال" ١هـ[٣].

مجيء الحال مصدراً:

اتفق النحاة على أن الأصل فى الحال أن يكون وصفاً مشتقاً– كما سبق– وهو مادل على معنى وصاحبه، كقائم ومضروب، وأما وقوعها مصدراً فهو خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، ومع ذلك فقد جاء بكثرة فى كلام العرب، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله فى الألفية:

ومصدر منكر حالاً يقع ❁ بكثرة كبغتة زيد طلع

وقال السيوطى: "ورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيان[٣] وهو أكثر من وروده نعتاً، فمنه: (ثم ادعهن يأتينك سعياً)[٤]، و: (ينفقون أموالهم بالليل والنهار

---

[٤] نص: الكتاب:" وذلك قولك".
[٥] انظر: الكتاب ٨٨/١ .
[٦] انظر: الكتاب ١١٤/٢ .
[٧] انظر: الكتاب ٣٩٦/١ .
[١] انظر: الكتاب ٣٩١/١ .
[٢] انظر: الكتاب ٣٨٧/١ .
[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢،٣٢٥.
[٣] انظر: الارتشاف ٣٤٢/٢ .

سراً وعلانية)[٥]، و: (وادعوه خوفاً وطمعاً)[٦]، و: (ثم إنى دعوتهم جهاراً)[٧]، وقالوا: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ومشياً، وعدواً، ولقيته فجأة، وكفاحاً، وعياناً، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعاً[٨]".

واختلف النحاة فى تخريج تلك المصادر التى وقعت موقع الحال:[١]

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين[٢] **والمبرد فى أحد قوليه**[٣]: أن هذه المصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق، أى: ساعياً، وراكضاً، ومفاجئاً، ومسراً، ومعلناً، وخائفين، وطامعين، ومصبوراً، وماشياً، وكذا الباقى، فهم بعربونها منصوبة بالفعل قبل أحوالاً.

والمذهب الثانى: مذهب الإخفش والمبرد فى قوله الثانى[٤]: أنها تعرب مفعولاً مطلقاً، عامله فعل من لفظه، والجملة من الفعل وفاعله حال، والتقدير: بركض، ويمشى مشياً.

وهذا المذهب نسبه كثير من المتأخرين إلى المبرد، ولم ينسبوا إليه المذهب الأول الذى اتفق به مع سيبويه.

وبالرجوع إلى المقتضب وجدت أن المبرد قد ذكر فيه ما يشير إلى جواز المذهبين، فقال: "ومن المصادر ما يقع موقع الحال، فيسد مسده فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً، أو مصبراً"[٥].

---

[٤] سورة البقرة، من الآية (٢٦٠).
[٥] سورة البقرة، من الآية (٢٧٤).
[٦] سورة الأعراف، من الآية (٥٦).
[٧] سورة نوح، الآية (٨).
[٨] انظر: همع الهوا مع ٢٣٨/١ .
[١] انظر: هذا الخلاف فى: شرح ابن يعيش ٥٩/٢ ، ٦٠ وشرح التسهيل ٣٢٧/٢، ٣٢٨ وتوضيح المقاصد ١٣٨/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٣١ والتصريح ٣٧٤/١ والهمع ٢٣٨/١ والأشمونى ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .
[٢] الكتاب ٣٧٠/١ وأنظر: المحتسب ١٢٣/٢ والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ٤٢٠ وأمالى ابن الشجرى ١٠٦/١ ، ٢٢١ ، ٤٩/٢ ، ٤٧٥ وشرح الرضى ٧٩/٢ .
[٣] انظر: المقتضب ٢٦٨/٣.
[٤] انظر: معانى القرآن للأخفش ٣٧٥/١ والمقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٨.
[٥] انظر: المقتضب ٢٣٤/٣.

وقال فى موضع آخر: "واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال، وتغنى غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشياً، وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشياً"(٦)

فهذان النصان يدلان على أن المبرد يعرب المصدر حالاً مؤولاً بالوصف – كما هو مذهب سيبويه – وهذا ما أغفله عنه النحاة ولم ينسبوه إليه.

وجاء فى كلامه أيضاً ما يدل على موافقته للمذهب الثانى، حيث قال: "وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: أمشى مشياً"(١)

وقال فى موضع آخر: "جاء زيد مشياً، إنما معناه: ماشياً؛ لأن تقديره: يمشى مشياً".(٢)

فهذان النصان صدرهما يفيد أن المبرد يعرب المصدر حالاً مؤولاً بالوصف، وعجزهما يفيد أن المصدر يعرب عنده مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف.

وأما المذهبان الأخيران فمردودان؛ لظهور التكلف فيهما بالحذف والتأويل.

وبعد إثبات ضعف المذاهب الأربعة السابقة – من الثانى إلى الخامس – لم يبق إلا مذهب سيبويه ومن تبعه، القائل بأن المصدر حال مؤول بالمشتق، وهو أرجح المذاهب، لبعده عن التكلف، ولأنه لو قال قائل: أتانا مشياً، يصح أن يكون جواباً لقائل قال: كيف أتاكم زيد؟(٣)

ومما يدل على صحة مذهبه أيضاً: أنه لا يجوز أن تقول: أتانا زيد المشى، معرفاً؛ لأن فيه شذوذاً من جهتين: المصدرية، والتعريف، والحال لا تكون إلا نكرة.(٤)

هذا ولم تقف أقوال النحاة فى المصدر الواقع حالاً عند هذا الحد، **بل اختلفوا فيه من حيث القياس والسماع.**

فمذهب الجمهور: أنه لا يجوز القياس على هذه المصادر مع كثرتها، وعذرهم فى ذلك أنه خلاف الأصل من قبل أن الحال وصف فى المعنى، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس(٥).

---

(٦) انظر: المقتضب ٢٦٨/٣.
(١) انظر: المقتضب ٢٣٤/٣.
(٢) انظر: المقتضب ٥٥٩/٤.
(٣) انظر: شرح ابن يعيش ٥٩/٢.
(٤) انظر: شرح ابن يعيش ٦٠/٢.
(٥) انظر: الكتاب ٣٧٠/١ وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ والارتشاف ٣٤٢/٢ والهمع ٢٣٨/١.

ومذهب المبرد من البصريين: أنه يجوز القياس فيما ذكر، واختلف نقل النحاة عنه، فمنهم من نقل عنه أنه يجيز القياس على ما و رد عن العرب مطلقاً، ومنهم من نقل عنه أنه يجيز القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل.

قال أبو حيان: "وشذ المبرد فقال: يجوز القياس، فقيل عنه: مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع الفعل، نحو: أتيته سرعة"[١]

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين: يرون أن هذه المصادر مفعولات مطلقة – كما هو مذهب الأخفش – ولكنهم خالفوه فى ناصبها، فالفعل عندهم فيها هو نفس الفعل المذكور المتقدم عليها، نحو: طلع زيد بغتة، فبغتة مفعول مطلق، وناصبه(طلع)؛ لتأويله بفعل من نفس المصدر، والتقدير: زيد بغت بغتة، فيؤولون طلع ببغت، وينصبون به بغتة، وجاء ركضاً فى تأويل: ركض ركضاً.

والرابع: أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بالوصف، فتقدير المثال المذكور: جاء زيد صاحب ركض، أو ذا ركض، حكاه أبو حيان[٢].

والخامس: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم فى الكلام، وأصل المثال المذكور: جاء زيد مجئ ركض، حكاه الأشمونى[٣].

الآراء فى ميزان النقد:

أما مذهب الأخفش والمبرد فى قوله الثانى القائل بأن المصدر مفعول مطلق، وعامله فعل من لفظه، فمردود؛ لأنه إذا كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغى أن يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع[٤].

وأما مذهب الكوفيين القائل بأن المصدر مفعول مطلق، والعامل فيه هو نفس الفعل المذكور المتقدم عليه، فضعيف؛ لأنه لا يمكن أن يفسر المصدر بالفعل المتقدم؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على المفاجأة، ولا الإيتان على الركوض، ولا الطلوع على المباغتة[١].

---

[١] انظر: ارتشاف ٣٤٣/٢.
[٢] انظر: شرح الأشمونى ١٧٣/٢.
[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٨٢/٢.
[٤] المصدر السابق.
[١] انظر: الارتشاف ٣٤٢/٢.

وقال السيوطى: "وشذ المبرد فقال: يجوز القياس، واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل، نحو: أتيته سرعة"[٢].

وبالرجوع إلى المقتضب وجدت أن المبرد أجاز القياس فيما هو نوع الفعل فقط، فقال: ولو قلت: (جئته إعطاء)، لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ، ولكن: (جئته سعياً) فهذا جيد؛ لأن المجئ يكون سعياً"[٣].

وأما نسبتهم إليه القياس عليه مطلقاً فليس فى المقتضب، ولم يقل به المبرد، بل ذكر فيه ما يفهم أنه لا يجيزه مطلقاً، حيث قال: "واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال وتغنى غناءه"[٤].

وقال فى موضع آخر: "ومن المصادر ما يقع فى موقع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً"[٥] فقوله:"من المصادر" فى الموضوعين يفهم منه أنه لا يحبيز القياس مطلقاً، بل فى بعضها؛ لأن (من) تغير التبعيض.

وأما ابن مالك وابنه فقد أجازا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر:

أولها: أن يكون المصدر المنصوب بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً وفضلاً ونبلاً، أى الكامل فى الحال.
علم، وحال فضل، وحال نبل.

الثانى: ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه، نحو: أنت زهير شعراً، والأحنف حلماً، أى: مثل زهير فى حال شعر، والأحنف فى حال حلم.

الثالث: أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية، نحو: أما علماً فعالم[١] وأما نبلاً فنبيل، التقدير: مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم[٢].

---

[٢] انظر: الهمع ٢٣٨/١.
[٣] انظر: المقتضب ٢٣٤/٣.
[٤] انظر: المقتضب ٢٦٨/٣.
[٥] انظر: المقتضب ٢٣٤/٣.
[١] هذا من أمثلة سيبويه، حيث سبقهما إلى القول باطراد هذا النوع وهو وقوع المصدر المنكر حالاً بعد أما الشرطية فقال: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أما سمناً فسمين، وأما علماً فعالم، وزعم الخليل – رحمه الله – أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً وديناً، وأنت الرجل فهماً وأدباً، أى أنت الرجل فى هذه الحال" الكتاب ٣٨٤/١، ويفهم من هذا النص أيضاً أن سيبويه يقيس على النوع الأول وهو المصدر المنصوب بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وذلك فى قوله: "وزعم

قال ابن هشام: "وقاسه الناظم وابنه بعد (أما) نحو: (أما علماً فعالم)، أى: مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، ك: (زيد زهير شعراً) أو قرن هو بأل الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً"[٣]

الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً، وأنت الرجل فهماً، وأدباً أى: أنت الرجل فى هذه الحال".

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، ٣٢٩ وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٥٩/٢.

ثانياً: مجئ التمييز جامداً:

حق التمييز أن يكون اسماً جامداً، سواء أكان تمييزاً عن اسم مبهم أم عن جملة.

فتمييز الاسم هو الدال على مقدار أو شبهه، وقد سبق تفصيل الكلام فيه، وأمثلته: له شبر أرضاً، ورطل زيتاً، مدبراً، وذراعان حريراً، ومنوان عسلاً، ومكوكان دقيقاً، وذنوب ماء وراقود خلاً، وخاتم حديداً، وما فى السماء قدر راحة سحاباً، وعشرون درهماً، ولنا أمثالها إبلاً وغيرها شاءً، وقوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره)[1] ونحو ذلك.

فهذه الأسماء، وهى: أرضاً، وزيتاً، وبراً، وحريراً، وعسلاً، ودقيقاً، وماء، وخلاً، وحديداً، وسحاباً، ودرهماً ... إلى آخره منصوبة على التمييز، وهى أسماء جامدة؛ لأنها أجناس، ومعلوم أن الجنس لا يكون إلا جامداً.

وأما تمييز الجملة فهو الذى يبين إجمالاً أو إبهاماً نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، كقوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً)[2] وقوله: (وفجرنا الأرض عيوناً)[3] ونحو: طاب زيد نفساً، وتصبب عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، وامتلأ الإناء ماءً، ولله دره إنساناً، وويحه رجلاً، وقوله تعالى: (هم أحسن أثاثاً)[4].

فهذه الأسماء، وهى ، شيباً، وعيوناً، ونفساً، وعرقاً، وشحماً، وماء، وإنساناً، ورجلاً، وأثاثاً، أسماء جامدة منصوبة على التمييز؛ لأنها تدل على الجنس، والجنس اسم جامد.

وهذا ما أكده كثير من النحاة فى التفريق بين الحال والتمييز.

قال المجاشعى: "فالحال صفه والتمييز جنس، ألا ترى أنك تقول عشرون درهماً، فتأتى بالجنس، وتقول: مررت بزيد راكباً، فتكون صفة للنكرة، ووقعت حالاً من المعرفة، فهذا أصل كل واحد منهما"[1].

وقال الدينورى: "ويختلفان فى أن هذا جنس، وتلك مشتقة"[2].

---

[1] سورة الزلزلة، الآية، (٧).
[2] سورة مريم، ا لآية (٤).
[3] سورة القمر، الآية (١٢).
[4] سورة مريم، الآية (٧٤).
[1] شرح عيون الإعراب ص ١٦٥، وانظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧٦/٢ وفاتحة الإعراب ص ١٤٧، ١٤٩.
[2] انظر ثمار الصناعة ص ٤٢٢.

وقال أبو البقاء: "لفظ المميز اسم جنس"[٣].

وقال: "الجنس لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مشتمل على المفردات التى يصح جمع كل واحد منها، والجمع من خصائص الأسماء"[٤].

وقال ابن هشام فى أوجه الفرق بينهما: "والسادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود"[٥].

وذكر مثله السيوطى والأشمونى بالنص.[٦]

وقد يخرج التمييز عن هذا الأصل فيأتى مشتقاً.

قال ابن هشام: "وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة، نحو: هذا مالك ذهباً، (وتنحتون الجبال بيوتاً)[٧]، ويقع التمييز مشتقاً، نحو: لله دره فارسا".[٨]

وقال ابن عقيل فى بيان محترزات تعريف ابن مالك للحال: "وخرج بقوله: (فضلة) الوصف الواقع عمدة، نحو: زيد قائم، وبقوله: (للدلالة على الهيئة) التمييز المشتق، نحو: لله دره فارساً، فإنه تمييز لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجب منه، لا لبيان هيئته"[٩].

وقد جاء التمييز المشتق فى القرآن الكريم فى آيات كثيرة، منها قوله تعالى: (وكفى بالله شهيداً)[١]، وقوله: (وكفى بالله وكيلاً)[٢]، وقوله: (فالله خير حافظاً)[٣] قال الرضى: "قال تعالى:(فالله خير حافظاً) انتصب (حافظاً) على التمييز، أى خير من حافظ، فهو والجر سواء، نحو: خير حافظ، وخيراً حافظاً"[٤].

---

[٣] المتبع ٣٤٧/١ وانظر: شرح الأشمونى ١٩٤/٢.
[٤] انظر: المتبع ٣٤٧/١.
[٥] انظر: مغنى اللبيب ١٤٣/٢.
[٦] انظر: الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٣/٢.
[٧] الأعراف، الآية (٧٤).
[٨] المغنى ١٤٣/٢. وانظر: الأشباه والنظائر ٤٣٢/٢ والأشمونى ٢٠٣/٢.
[٩] انظر: شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.
[١] سورة النساء، الآية (٧٩، ١٦٦) والفتح، (٢٨).
[٢] سورة النساء، الآية (٨١، ١٣٢، ١٧١).
[٣] سورة يوسف، الآية (٦٤).
[٤] انظر: شرح الكافية ١١٩/٢.

ومنه قوله تعالى:(أى الفريقين خير مقاماً وأحسن نـدياً)[٨]، وقوله: (فسيعلمون من هو شر مكاناً وأضعف جنداً)[٥]، وقوله: (فسيعلمون من أضعف ناصراً)[٦]، وغير ذلك كثير.

وقد ذكر النحاة بالإجماع أن التمييز المشتق هو الذى يراد به التعجب.

قال ابن مالك: "ويتناول مفهم التعجب، نحو: ويحه رجلاً، وحسبك به فارساً، ولله دره إنساناً".[٧]

وقال الرضى: "والحق أن التمييز فى نحو:(لله در زيد فارساً، و: ويلم لذات الشباب معيشةً) عن نسبة فى شبه الجملة أيضاً؛ لأن فيه معنى الفعل، أى: عجباً من زيد فارساً، وعجباً من لذات الشباب معيشة"[٨].

وقال أبو الفتح البعلى: "وكل فعل تعجب فنسبته إلى فاعله أو إلى مفعوله مجملة، نحو: أكرم بزيد فارساً، وأحسن بعمرو صديقاً، وما أحسنه عابداً، وما أقبحه عاصياً"[٩].

وقال الأشمونى: "(وبعد كل ما اقتضى تعجباً، ميز كأكرم بأبى بكر) رضى الله عنه (أبا)، وما أكرمه أباً، ولله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، وكفى بالله عالماً"[١] وغيرهم كثير ذكروا مثله[٢].

فالأسماء المنصوبة فى الأمثلة السابقة تمييز لبيان جنس المتعجب منه[٣].

وخلاصة القول فى هذا المبحث: أن الحال والتمييز يفترقان فى الاشتقاق والجمود، فحق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فيأتى الحال جامداً مؤولاً بالمشتق إذا دل على تشبيه أو مفاعلة، أو ترتيب، أو سعر، أو عدد، أو طور واقع فيه تفضيل، أو كانت نوعاً لصاحبها، أو أصلاً له، أو فرعاً عنه، أو

---

[٨] مريم، الآية (٧٣).
[٥] مريم، الآية (٧٥).
[٦] الجن، الآية (٢٤).
[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٨٠/٢.
[٨] انظر: شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.
[٩] انظر: الفاخر ٣٥٦/١ .
[١] انظر: شرح الأشمونى ١٩٨/٢ .
[٢] انظر: الارتشاف ٣٧٩/٢ ، ٣٨١ وشرح ابن الناظم صـ٢٥٢ والتصريح ٣٩٧/١ والهمع ٢٥١/١ .
[٣] انظر: التصريح ٣٩٧/١ .

موصوفة. وذكر ابن هشام وغيره أن الثلاثة الأولى هى التى تؤول بالمشتق، والسبعة الباقية تبقى جامدة ولا تؤول بمشتق، بل ذكر السيوطى أنها أوصاف تغنى عن الاشتقاق.

كما يقع المصدر حالاً فى شواهد كثيرة، واختلفوا فى تخريجها: فهى أحوال مؤولة بالمشتق عند سيبويه وجمهور البصريين، ومفعول مطلق عامله فعل من لفظه عند الأخفش والمبرد فى أحد قوليه، ومفعول مطلق عامله الفعل المتقدم عليه عند الكوفيين، وقيل: أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم، وقيل: إنه حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بالوصف.

والمختار هو مذهب سيبويه، لبعده عن التكلف.

واختلفوا فى قياسيتها: فالجمهور لا يجيز القياس عليها مع كثرتها، وأجازه المبرد، واختلفوا فى النقل عنه: فمنهم من قال: إنه يجيزه مطلقاً، ومن قال: إنه يجيزه فيما هو نوع الفعل، وثبت الثانى فى المقتضب. والأول ليس فيه.

وجعله ابن مالك وابنه قياساً مطرداً إذا كان واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، أو بعد خبر يشبه به مبتدؤه.

أو بعد أما الشرطية، والحق أن سيبويه سبقهما إلى هذا الأمر.

وأما التمييز فالأصل فيه أن يكون جامداً – كما مر – وقد يخرج عن هذا الأصل فيأتى مشتقاً، وأكثر ما يكون ذلك إذا دل على تعجب.

والله أعلم

المبحث السابع

الافتراق فى التقدم على العامل

يفترق الحال والتمييز فى أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح.

قال الدينورى فى بيان الفرق بينهما:" وهذا[١] لا يجوز تقدمه على عامله، لأنه تفسير وتبيين.... وتلك[٢] يجوز تقدمها على عاملها إذا كان فعلاً"[٣]

وقال ابن هشام:" والخامس[٤]: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه، نحو: (خشعاً أبصارهم يخرجون)[٥]

وقوله: (نجوت وهذا تحملين طليق)[٦] أى: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح"[٧].

وقال الأشمونى: " الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح"[٨].

---

[١] أى التمييز.

[٢] أى الحال.

[٣] انظر: ثمار الصناعة صـ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

[٤] أى: من أوجه الافتراق بين الحال والتمييز.

[٥] سورة القمر، الآية (٧).

[٦] هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: (عدس ما لعباد عليك إمارة) وقائله يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو به عباد بن زيد بن أبى سفيان والى سجستان فى عهد معاوية، وهو من شواهد: أوضح المسالك ١٦٧/١ ، ٢٧٢/٢ وشرح الشذور صـ١٩٨ والتصريح ١٣٩/١ ، ٣٨١ وهو فيه وفى أوضح المسالك برواية (أمنت) بدل (نجوت)، وشرح الأشمونى ١٦٠/١، وعدس: صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، أى ياعدس، وهو يخاطب دابته قائلاً: إن عباد بن زياد لم يعد له حكم عليك ولا أمر، وأنت تحملين رجلاً بعد ما خلى سبيله. واستشهد به على أن (تحملين) حال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد قدمت عليه.

[٧] انظر: المغنى بحاشية الأمير ١٤٢/٢ .

[٨] شرح الأشمونى ٢٠٣/٢ وانظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢ .

وإليك الحديث عنهما تفصيلاً:

أولاً: تقدم الحال على عاملها:

أجاز الجمهور تقديم الحال على العامل فيها، بشرط أن يكون فعلاً متصرفاً، أوصفة تشبه الفعل المتصرف، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نص على ذلك ابن مالك فى الألفية بقوله:

والحال إن ينصب بفعل صرفاً ❁ أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كـ: (مسرعاً ❁ ذا راحل) و (مخلصاً زيد دعا)

وقال ابنه:" يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، كقوله: مخلصاً زيد دعا، ومثله قولهم: شتى تؤوب الحلبة[1].

وإذا كان صفة تشبه الفعل المتصرف بتضمن معناه وحروفه وقبول علامات الفرعية مطلقاً فهو فى قوة الفعل، ويستوى فى ذلك اسم الفاعل: كقوله: مسرعاً ذا راحل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل"[2].

وقال صاحب التصريح: "وللحال مع عاملها ثلاث حالات: إحداها– وهى الأصل – أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه، كجاء زيد راكباً، وأن تتقدم عليه، كراكباً جاء زيد، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً، وتصرفه يكون بتنقله فى الأزمنة الثلاث، أى يكون ماضياً ومستقبلاً وحالاً، قاله أبو البقاء[3].

فالماضى، كجاء زيد راكباً، والمستقبل، كقم مسرعاً، والحال كيقوم زيد مسرعاً الآن، أوصفة تشبه الفعل المتصرف فى تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبول علاماته الفرعية، وهى علامة التأنيث والتثنية والجمع، وسواء فى ذلك اسم المفعول والصفة المشبهه، كزيد منطلق مسرعاً، فمسرعاً حال من فاعل منطلق المستتر فيه، فلك فى (راكباً) فى: جاء زيد راكباً، فى المثال الأول، وفى (مسرعاً) فى: زيد منطلق مسرعاً فى المثال الثانى أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق، فتقول: راكباً جاء زيد، ومسرعاً زيد منطلق، أو زيد مسرعاً منطلق، هذا مذهب

---

(1) المثل فى مجمع الأمثال ٣٥٨/١ وجمهرة الأمثال ٥٤١/١ وكتاب الأمثال لابن سلام صـ١٣٣ أى متفرقين يرجع الحالبون، وأصله: أن أصحاب النعم يردون الماء مجتمعين، وإذا انصرفوا حلب كل واحد ماشيته وحده، أى من غير اجتماع مع الآخرين، يضرب لاختلاف الناس فى الأخلاق والطباع والتصرفات مع أن أصلهم واحد.

(2) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٣٨ .

(3) انظر: المتبع ٣٤٠/١ .

البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها، وإلا الأخفش، فإنه لا يجوز تقديمها على الفعل فى نحو: راكباً زيد جاء، لبعدها عن العامل، ورد جمهور البصريين على الجرمى والأخفش بالسماع فى الفصيح، كما قال الله تعالى: (خاشعاً أبصارهم يخرجون)[1] فخاشعاً حال من الواو فى (يخرجون) وقد تقدم على عامله الفعل، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون (خاشعاً) صفة مفعول محذوف، والتقدير: يوم يدع الداع إلى شيء نكر قوماً خاشعاً أبصارهم، وقد صرح به غير واحد من المغربيين، ويجاب بأن الأصل عدم الحذف.

وقالت العرب: (شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر، وتقدمت فيه على عاملها، والحلبة جمع حالب، وتؤوب بمعنى ترجع، أى: متفرقين يرجع الحالبون... وقال الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بغلته:

عدس ما لعباد عليك إمارة ❁ أمنت وهذا تحملين طليق[2].

فتحملين جملة فى موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه، وعاملها (طليق) وهو صفة مشبهة، وقدمت عليه"[3]

هذا هو مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم وقال بقولهم من المتأخرين[4].

وخالف فى ذلك الكوفيون فمنعوا تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: راكباً جاء زيد، وحجتهم فى ذلك: أنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: راكباً جاء زيد، كان فى (راكباً) ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز[1].

---

[1] سورة القمر، الآية (٧) والآية كما فى المصحف: (خشعاً أبصارهم) وورد قوله تعالى (خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة) فى سورتى القلم (٤٣) والمعارج (٤٤).

[2] سبق تخريجه فى صدر هذا المبحث.

[3] انظر: التصريح ١/٣٨١ .

[4] انظر: المقتضب ٤/١٦٨، ١٧٢ والأصول لابن السراج ١/٢٦٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١ وشرح عيون الإعراب ص ١٦٢ والمرتجل ص ١٦١ وثمار الصناعة ص ٤١٩ وأسرار العربية ص ١٩١، ١٩٢ والإنصاف ١/٢٥٠ والمتبع ١/٣٣٩ وشرح ابن يعيش ٢/٥٧، ٥٨ والتعليقة ١/٥٤٦ وشرح التسهيل ٢/٢٤٢، ٢٤٣ وشرح الرضى ٢/٦٦ وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠ والارتشاف ٢/٣٤٩ والفاخر ١/٣٩٩ والتصريح ١/٣٨١ والهمع ١/٢٤١ وشرح الأشمونى ٢/١٧٩، ١٨٠.

[1] انظر: الإنصاف ١/٢٥١ وائتلاف النصرة ص ٣٧ والتصريح ١/٣٨١ والهمع ١/٢٤٢.

والراجح هو مذهب البصريين ومن تبعهم للنقل والقياس:

أما النقل فقولهم فى المثل: (شتى تؤوب الحلبة) فشتى حال متقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه.[٢]

قال صاحب التصريح: "وحكى أن ثعلباً نوظر فى هذه المسألة، وأنه انقطع بقولهم: شتى تؤوب الحلبة"[٣].

ومنه قول الشاعر: ..... نجوت وهذا تحملين طليق.[٤]

فجملة (تحملين) فى محل نصب حال من فاعل (طليق) المستتر فيه، وعاملها (طليق) وهو صفة مشبهة، وقد قدمت عليه[٥].

وأما القياس: فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كانت عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمراً ضرب زيد، فالذى يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.[٦].

ومما يضعف مذهب الكوفيين، وهو قولهم بمنع التقديم: لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر: أنه وإن كان مقدماً فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى التقدير، وإذا كان مؤخراً فى التقدير جاز فيه التقديم، وهذا شائع وكثير، ومنه قوله تعالى: (فأوجس فى نفسه خيفة موسى)[٧] فالضمير فى (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً فى اللفظ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير جاز التقديم[٨]

ومن ذلك قولهم فى المثل: (فى بيته يؤتى الحكم)[١]، وقولهم: (فى أكفانه لف الميت)، وقولهم: (مشنوء من يشنؤك)، وحكى سيبويه: تميمى أنا، وقول الشاعر:

من يلق يوماً على علاته هرماً ❁ يلق السماحة منه والندى خلقاً[٢]

---

[٢] انظر: المراجع السابقة.
[٣] انظر: التصريح ٣٨١/١.
[٤] سبق تخريجه قريباً.
[٥] انظر: التصريح ٣٨١/١.
[٦] انظر: الإنصاف ٢٥١/١.
[٧] سورة طه، ألآية (٦٧).
[٨] انظر: الإنصاف ٢٥١/١ وائتلاف النصرة ص ٣٧.
[١] انظر: مجمع الأمثال رقم (٢٧٤٢).
[٢] قائله زهير بن أبى سلمى، وهو من شواهد الإنصاف ٦٨/١، ٢٥١ وقوله: (على علاته): أى على كل حال، وهرم: هو هرم بن سنان، والسماحة: الجود والعطاء، والشاهد فيه (على

فقد تقدم الضمير فى هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأنه فى تقدير التقديم، والتقدير فيها جميعاً: الحكم يؤتى فى بيته، والميت لف فى أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمى، ومن يلق يوماً هرماً على علاته[٣].

تقديم الحال على عاملها وجوباً.

أجمع النحاة على أن ا لحال تتقدم على عاملها وجوباً إذا كان لها صدر الكلام.

قال ابن هشام فى ذكر الحالة الثانية من حالات الحال مع عاملها: "الثانية" أن تتقدم عليه وجوباً، كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: كيف جاء زيد"[٤]

وقال صاحب التصريح: "تتقدم الحال عليه، أى على عاملها وجوباً كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: كيف جاء زيد، فكيف فى موضع الحال من زيد، وهل هى ظرف أو اسم؟ قولان: أحدهما: أنها ظرف شبيه باسم المكان، كما أن سواك كذلك، ويعزى إلى سيبويه والثانى: أنها ليست ظرفاً، وإنما هى اسم، ويعزى إلى الأخفش.

وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال، فعلى الأول يكون معناها: فى أى حال جاء زيد، وعلى الثانى: على أى حال جاء زيد، وعلى القول بالظرفية لا[٥] تفتقر إلى الاستقرار[٦] بخلاف أين ومتى"[٧].

وقال الأشمونى: "الرابع[١]: لم يتعرض[٢] هنا للقسم الثالث[٣]، وهى الحال الواجبة التقديم، وذلك نحو: كيف جاء زيد"[٤].

علاته هرماً) حيث عاد الضمير المتقدم فى علاتة إلى (هرماً) المتأخر لأنه فى تقدير التقديم، والتقدير: من يلق يوماً هرماً على علاتة.

[٣] انظر: الإنصاف ٦٦/١، ٢٥١ وشرح التسهيل ٣٠٠/١.

[٤] انظر: أوضح المسالك ٢٧٢/٢.

[٥] فى التصريح (لو) و (لا) هى المناسبة للمعنى، والتصحيح من حشاية يس ٣٨٢/١.

[٦] لأن الظرفية فيها غير مقصودة، حاشية يس ٣٨٢/١.

[٧] انظر: التصريح ٣٨٢/١.

[١] أى: من التنبيهات.

[٢] أى ابن مالك فى الألفية.

[٣] والأول والثانى هما: الجائز التقديم والممتنعه.

[٤] انظر: شرح الأشمونى ١١٢/٢.

وقال الصبان تعليقاً على المثال السابق: "أى: فى أى حال، سواء قلنا: إنه ظرف شبيه باسم المكان، غير مفتقر إلى التعلق، كما هو مذهب سيبويه، أو اسم غير ظرف، كما هو مذهب الأخفش؛ لأن الحال مطلقاً على معنى فى"[٥].

موانع التقديم:

يمتنع تقديم الحال على عاملها فى أمور، ذكرها ابن الناظم مفصلة فقال:"فمن موانع التقدم على العامل المتصرف: كونه نعتاً، نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، أو مصدراً مقدراً بالحرف المصدرى، نحو: سرنى ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء، نحو: لأعظنك ناصحاً، أو القسم، نحو: لأقومن طائعاً، أو صلة للألف واللام، أو صلة حرف مصدرى، نحو: أنت المصلى فذاً، ولك أن تتنفل قاعداً.

ومن موانع تقديم الحال على عاملها كونه فعلاً غير متصرف، أو جامداً مضمناً معنى الفعل دون حروفه، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف، وهى أفعل التفضيل.

أما الفعل غير المتصرف فنحو: ما أحسن زيداً ضاحكاً، وأما الجامد المضمن معنى الفعل دون حروفه، فكاسم الإشارة، وحرف التمنى، أو التشبيه، وكالظرف، أو حرف الجر المضمن استقراراً، نحو: تلك هند منطلقة، وليته مقيماً عندنا، وكأنك طالعاً البدر، وزيد عندك قاعداً، وخالد فى الدار جالساً.

فمنطلقة حال من هند، والعامل فيها ما فى(تلك) من معنى أشير، ومقيماً حال من الهاء، والعامل فيها ما فى(ليت) من معنى أتمنى، وطالعاً حال من الكاف، والعامل فيها ما فى(كأن) من معنى أشبه، وقاعداً حال من الضمير فى الظرف، والعامل فيها ما فى الظرف من معنى الاستقرار، وجالساً حال من الضمير فى الجار، والعامل فيها ما فيه من معنى الفعل، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأما، وحرف التنبيه والترجى، والاستفهام المقصود به التعظيم نحو:(يا جارتا ما أنت جاره)[١] فإنه لا يجوز تقديم الحال على شئ منها"[٢].

---

[٥] انظر: حاشية الصبان ١٨٢/٢.

[١] من مجزوء الكامل، قائله الأعشى، وهو فى ديوانه صـ٢٠٣ وصدره(بانت لتحزننا عفاره)، انظره فى، شرح التسهيل ٣٤٤/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٣٩ ورصف المبانى صـ٤٥٢ والمقرب١٦٥/١ ولسان العرب(بشر، وجور، وعفر) والخزانة٣٠٨/٣، ٣١٠، ٤٨٦/٥،

وقال الأشمونى:"والاحتراز بقوله: (صرفاً أو أشبهت المصرفا): مما كان العامل فيه فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه مقبلاً، أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل، نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل، نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كما أشار إليه بقوله:

(وعامل ضمن معنى الفعل لا ❁ حروفه مؤخراً لن يعملا)

(كتلك) و(ليت) والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيد أميراً أخوك، وكأن زيد راكباً أسد، وزيد عندك أو فى الدار جالساً، وهكذا ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم، نحو:(يا جارتا ما أنت جاره) وأما نحو: أما علماً فعالم، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شيء من ذلك"[٣].

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمة، وذكر ابن مالك علة ذلك بقوله: "وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزية على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل،ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه، ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء زيادة المعنى.

وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فيجعل موافقاً للجوامد".[١]

ويستثنى من ذلك ما إذا توسط اسم التفضيل بين حالين قد عمل هو فيهما وكانا لاسمين قد فضل أحدهما على نفسه أو على غيره باعتبارين مختلفين، فحينئذ يجب تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل العامل فيه، قال ابن مالك فى الألفية مشيراً إلى ذلك:

ونحو زيد مفرداً أنفع من ❁ عمرو معاناً مستجار لن يهن.

وقال ابن هشام:"ويستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه، وأحدهما مفضل على الآخر، فإنه يجب تقديم

٢٤٠/٢٥٠،٩/٧– مكتبة الخانجى بالقاهرة واستشهد به على امتناع تقديم الحال وهو(أنت جاره) على عامله(ما) لأنه استفهام يقصد به التعظيم ولتضمنه معنى الفعل دون حروفه.

[٢] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٣٩.

[٣] انظر: شرح الأشمونى١٨١،١٨٠/٢ وما ذكره ابن الناظم والأشمونى منصوص عليه فى كتب النحو جميعها، والإجماع منعقد عليه.

[١] شرح التسهيل٣٤٤/٢ وانظر: شرح بن الناظم صـ٢٤١ والأشمونى١٨٣/٢.

حال الفاضل، كـ: هذا بسراً أطيب منه رطباً، وقولك: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً"[٢].

وهذا ما نص عليه شرح الألفية وغيرهم[٣]، وذكروا أن هذا هو مذهب الجمهور وفى مقدمتهم سيبويه[٤].

وزعم السيرافى أنهما خبران منصوبان بـ(كان) المحذوفة والتقدير: زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً[٥].

وقد رده ابن مالك بقوله: "وجعل موافقاً للصفة المشبهة إذا توسط، نحو: تمرنا بسراً أطيب منه رطباً، ومررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون[٦]، فنصب أطيب بسراً ورطباً، ونصب خيراً منك خير ما تكون، وليس هذا على إضمار(كان) كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه؛ لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء[١] من غير حاجة، ولأن أفعل هنا كأفعل فى قوله تعالى:(هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان)[٢] فى أن القصد بهما تفضيل شئ على نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها.

وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى(إذ) و (إذا) فيكون ما وقع فيه شبيها بما فر منه"[٣].

ويستثنى – أيضاً – من المضمن معنى الفعل دون حروفه: أن يكون العامل ظرفاً، أو مجروراً مخبراً بهما، فإنهم قد اختلفوا فى جواز تقديم الحال عليه[٤].

---

[٢] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٧٤.

[٣] انظر منها: شرح التسهيل ٢/٣٤٤ شرح ابن الناظم صـ٢٤١ والارتشاف ٢/٣٥٣ والفاخر ١/٤٠١ وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٣ والتصريح ١/٣٨٣ والهمع ١/٢٤٣،٢٤٤ وشرح الأشمونى ٢/١٨٣.

[٤] انظر: الكتاب ١/٤٠٠.

[٥] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٤ وشرح ابن الناظم صـ٢٤١ وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٤ والأشمونى ٢/١٨٣.

[٦] هذا من أمثلة سيبويه فى الكتاب ١/٤٠٠.

[١] هى: إذ، أو إذا، وكان واسمها مع الأول والثانى. انظر: حاشية الصبان ٢/١٨٣.

[٢] آل عمران، الآية (١٦٧)

[٣] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٤.

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين: المنع وإذا ورد شئ منه فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، نص على ذلك سيبويه بقوله:"واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجل، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكباً مر زيد، وراكباً مر رجل، قيل له: فإنه مثله فى القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مر)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت"[٥].

وقال الأشمونى:"وندر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما، نحو: سعيد مستقراً عندك، أو: فى هجر، فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، هذا هو مذهب البصريين"[٦].

ومذهب الفراء والأخفش: الجواز مطلقاً، وتبعهما ابن مالك والرضى[٧].

واستدلوا على صحة مذهبهم بقراءة بعضهم: (ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا)[١] بنصب (خالصة) على الحال المتوسط بين المخبر عنه وهو (ما) الموصولة والخبر به وهو (لذكورنا)، والأصل – والله أعلم – ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، و(ما) واقعة على الأجنة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار[٢].

وقراءة الحسن البصرى: (والسموات مطويات بيمينه)[٣] بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو (السموات) والخبر به وهو (بيمينه)، والأصل – والله أعلم – والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال المنتقل إلى الجار والمجرور[٤].

ومنه قول الشاعر:

---

[٤]) انظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٠ وشرح الرضى ٦٣/٢ وأوضح المسالك ٢٧٤/٢،٢٧٥،٢٧٦ والتصريح ٣٨٤/١،٣٨٥ وشرح الأشمونى ١٨١/٢.

[٥] انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

[٦] انظر: شرح الأشمونى ١٨١/٢.

[٧] انظر: معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١ ومعانى الأخفش ١٥٠/١، ٧٥/٢ وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ وشرح الرضى ٦٣/٢.

[١] الأنعام، الآية (١٣٩) والقراءة فى: البحر المحيط ٢٣١/٤.

[٢] انظر: التصريح ٣٨٥/١.

[٣] الزمر، الآية (٦٧) وقراءة النصب قرأبها عيسى بن عمر، انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ١٣١.

[٤] التصريح ٣٨٥/١.

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم ❁ فيهم ورهط ربيعة بين حذار[٥]

فجملة (محقبى أدراعهم) فى محل نصب حال من عامله المتأخر (فيهم)، وهو جار ومجرور.

وقول الآخر:

بنا عاذ عوف وهو بادى ذله ❁ لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا[٦].

فـ(بادى ذلة) حال من عامله المتأخر وهو (لديكم) وهو ظرف.

وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر، نحو: أنت قائماً فى الدار[١] وقيل: يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كان غيرهما، ونسبه الأشمونى إلى ابن مالك[٢].

وتأول المانعون ما ورد منه، فحكموا على البيتين بأنهما ضرورة، وأن (خالصة و مطويات) معمولة للجار والمجرور على أنها حال من الضمير المستتر فى (بطون) الواقعة صلة لـ(ما)، وهى العاملة فى الحال، والتاء فى (خالصة) للتأنيث باعتبار معنى (ما)؛ لأنها واقعة على الأجنة، و(مطويات) معمولة لقبضته على أنها حال من السموات، وأن السموات عطف على ضمير مستتر فى (قبضته) لتأولها بمشتق؛ لأنها بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال لا عاملها[٣].

وعلى هذا تكون الحال غير متقدمة على عاملها الظرف والجار والمجرور فى الآيتين.

---

[٥] من الكامل، قاله النابغة الذبيانى، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٤٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٠ وشرح الأشمونى ١٨١/٢ وديوان النابغة صـ٥٩. وقوله:(محقبى أدراعهم) أى: جاعلين أدراعهم فى حقائبهم، جمع درع، ورهط الرجل: قومه وقبيلته.

[٦] من الطويل، ولم ينتسب لقائل، وهو من شواهد: شرح ابن الناظم صـ٢٤٠ وأوضح المسالك ٢٧٥/٢ والتصريح ٣٨٥/١ والأشمونى ١٨٢/٢ وعاذ: التجأ واحتمى، عوف: اسم رجل، بادى ذلة: ظاهر المهانة، لم يعدم: لم يفقد، ولاء: موالاة ومعونة.

[١] انظر: شرح الأشمونى ١٨١/٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢،٣٤٧ وشرح الأشمونى ١٨١/٢.

[٣] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٠ وأوضح المسالك ٢٧٦/٢،٢٧٧ والتصريح ٣٨٥/١ وحاشية الصبان ١٨٢/٢.

والذى أرجحه هو الجواز مع الحكم بقلته لا منعه مطلقاً؛ وذلك لكثرة أدلته وصحتها، وتكلف تأويلها، وهذا ما أجازه ابن مالك وصححه وساق له كثيراً من الشواهد دليلاً على إجازته[٤].

[٤] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٦، ٣٤٧.

ثانياً: حكم تقديم التمييز على عامله:

لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً نحو: رطل زيتاً، وعشرون درهماً، أو فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه رجلاً، أو فعلاً متصرفاً ولكن تمييزه غير منقول، نحو: كفى بزيد رجلاً، وهذا بالإجماع.

قال الرضى: "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاقاً.... أما إذا كان عن النسبة، فإن كان عن الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، وما فيه معنى الفعل، مما ليس من الأسماء المتصلة به، نحو: لله دره فارساً، أو در زيد فارساً، وويلم زيد شجاعاً، وويح زيد رجلاً، فلم يتقدم على عامله؛ لضعف الصفة والأفعل وما فيه معنى الفعل، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول".[1]

وقال أبو حيان: "فإن كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه، وكذا إن كان متصرفاً وكان تمييزه غير منقول نحو: كفى بزيد رجلاً[2] ، ولا يجوز: رجلاً كفى بزيد، بإجماع.... وأما فى أفعل التفضيل فلا يجوز تقديمه عليه، لا تقول:زيد وجهاً أحسن من عمرو... والاتفاق على أنه إذا كان التمييز عن تمام الاسم لا يجوز تقديم التمييز عليه، فإذا قلت: عندى رطل زيتاً، فلا يجوز: زيتاً رطل، وكذلك: لى مثله رجلاً، لا يجوز: لى رجلاً مثله".[3]

وقال صاحب التصريح: "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً كرطل زيتاً، أو فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه رجلاً،لأن الجامد لا يتصرف فى نفسه، فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه"[4].

وقال السيوطى: "ويستثنى من المتصرف (كفى)، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع. ذكره أبو حيان، فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسن زيداً، كذا ولا: رجلاً أحسن بزيد، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع"[5].

---

(1) انظر: شرح الكافية٢/١١٥، ١١٦.

(2) (كفى) هنا وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه يؤدى معنى الجامد، فهو بمعنى فعل التعجب، وهو غير متصرف؛ لأن معناه: ما أكفاه. انظر: مصباح السالك٢/٣٠٤.

(3) ارتشاف الضرب٢/٣٨٥، ٣٨٦ وانظر: ابن الناظم صـ٢٥٣.

(4) التصريح ١/٤٠٠ وانظر: الفاخر ١/٣٥٧ وأوضح المسالك ٢/٣٠٤.

(5) الهمع ١/٢٥٠ وانظر: شرح الأشمونى ٢/٢٠١.

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف[1]: فمنع سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه، فلا يقال: نفساً طاب زيد، كما يمتنع التقديم فى تمييز المفرد.

وحجتهم: أن الغالب أن فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً فى الأصل، وقد حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل[2].

قال الأنبارى: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت:(تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً) أن المتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت:(حسن زيد غلاماً ودابة) لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً"[3].

وقال الدينورى: "وهذا لا يجوز تقديمه على عامله؛ لأنه تفسير وتبيين، ولأنه فاعل فى المعنى، والفاعل لا يتقدم على فعله، ولأن نقله عن إعراب الفاعل إلى إعراب المفعول اتساع، وتقديمه على الفعل اتساع، والاتساع بعد الاتساع مرفوض"[4].

وقال الشيخ خالد الأزهرى: "وقيل: لأن التمييز كالنعت فى الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسى[5]، واستحسنه ابن خروف"[6].

وهذا ما ذهب إليه وأيده أكثر المتأخرين[1].

---

(1) هذا الخلاف ورد فى معظم كتب النحو منها: الأصول ٢٧١/١ والخصائص ٢٨٤/٢ والإيضاح ٢٠٣/١ والتبصرة ٣١٩/١ والانصاف ٨٢٨/٢ وابن يعيش ٧٣/٢ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ والارتشاف ٣٨٥/٢ وابن الناظم صـ٢٥٣ وثمار الصناعة صـ٤٢٣،٤٢٢، وشرح الكافية ١١٦،١١٥/٢، وائتلاف النصرة صـ٣٩،٣٨ وغيرها.

(2) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥٣ والتصريح ٤٠٠/١ وشرح الأشمونى ٢٠١،٢٠٠/٢.

(3) الإنصاف ٨٣٠/٢ وانظر: ائتلاف النصرة صـ٣٨.

(4) ثمار الصناعة صـ٤٢٢ وانظر: المتبع ٣٥١/١.

(5) انظر: الإيضاح العضدى ٢٠٣/١.

(6) انظر: التصريح ٤٠٠/١.

(1) انظر: ثمار الصناعة صـ٤٢٢ والمتبع ٣٥١،٣٥٠/١ وابن يعيش ٧٣/٢ والتعليقة ٥٥٢/١ وشرح الكافية ١١٧/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٥٣ والفاخر ٣٥٧/١ والتصريح ٤٠٠/١ والهمع ٢٥٢/١ وشرح الأشمونى ٢٠١،٢٠٠/٢، وغيرها.

وأما الكسائى من الكوفيين والمازنى والمبرد والجرمى من البصريين[٢] فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف، مستدلين على ذلك بالقياس والسماع.

أما القياس:فحملاً على الحال وسائر الفضلات المنصوبة فى جواز تقدمها على عواملها المتصرفة[٣].

وأما السماع فبقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ❁ وما كان نفساً بالفراق تطيب[٤].

فقد تقدم فيه التمييز (نفساً) على عامله وهو الفعل المتصرف (تطيب)، فدل على جوازه،

وهو اختيار ابن مالك وأبى حيان[٥].

والراجح هو مذهب سيبويه ومن تبعه، وذلك لقوة أدلتهم، وما قالوه هو الأصل، وما خالف خروج عن ذلك الأصل.

كما ثبت ضعف أدلة مخالفيهم، فقد ردوها وفندوها بما يأتى: أما القياس على الحال وسائر الفضلات فى جواز تقديمها على الفعل المتصرف فمردود، وقد قال أبو البركات الأنبارى مبيناً أوجه رده: "قلنا" : الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأن المنصوب فى (ضرب زيد عمراً) منصوب لفظاً ومعنى، وأما المنصوب فى نحو: (تصبب زيد عرقاً) فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى، فبان الفرق بينهما.

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه؛ لأنهم لا يقولون به، ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟!"[١].

---

[٢] انظر: المقتضب ٣٨/٣.

[٣] انظر: الإنصاف ٨٣٠/٢ وائتلاف النصرة صـ٣٨.

[٤] من الظويل، وقائله المخبل السعدى، وقيل: أعشى همدان، وقيل: قيس بن معاذ، ويروى (ليلى) بدل (سلمى)، وهو من شواهد: المقتضب ٣٨/٣ والأصول ٢٧١/١ والخصائص ٣٨٤/٢ والإنصاف ٨٢٨/٢، ٨٣١ وابن يعيش ٧٣/٢ وثمار الصناعة صـ٤٢٣ والمتبع ٣٥١/١ وأسرار العربية صـ١٩٦ والتعليقة ٥٥٢/١ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢ والهمع ٢٥٢/١ وشرح الأشمونى ٢٠١/٢ واستدل به الكسائى والمازنى ومن تبعهما على صحة مذهبهم بتقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف، واسم كان ضمير الشأن و(تطيب) الخبر فدل على جوازه.

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢ وارتشاف الضرب ٣٨٥/٢.

[١] انظر: الإنصاف ٨٣٢/٢ وأسرار العربية صـ١٩٦.

وقال ابن النحاس: "أما القياس فلا يتجه؛ لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر؛ لأن التمييز مفسر لذوات المميز، والحال ليس بمفسر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسر، وهذا لا يجوز"[٢].

وأما البيت الذى استدلوا به فالرواية الصحيحة فيه

(وما كان نفس بالفرق تطلب)

نص عليها ابن جنى بقوله: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً، فلا نجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: أتهجر ليلى ... الخ فنقابله برواية الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضاً:(وما كان نفسى بالفراق تطيب) فرواية برواية والقياس من بعد حاكم"[٣].

وقال الأنبارى: "أما ما استدلوابه من قول الشاعر: أتهجر سلمى ... الخ فإن الرواية الصحيحة:(وما كان نفسى بالفراق تطيب) وذلك لا حجة فيه، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول: نصب (نفساً) بفعل مقدر، كأنه قال (أعنى نفساً) لا على التمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلاً على طريق الشذوذ، فلا يكون فيه حجة"[٤].

---

[٢] انظر: التعليقة ٥٥٢/١.
[٣] انظر: الخصائص ٢٨٤/٢.
[٤] انظر: الإنصاف ٨٣١/٢.

وخلاصة القول فى هذا المبحث:

أن الحال والتمييز يختلفان فى حكم تقديمهما على عاملهما.

أما الحال فتتقدم على عاملها جوازاً ووجوباً.

فتتقدم جوازاً إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبهه، كاسم الفاعل،واسم المفعول، والصفة المشبهة، خلافاً للكوفيين والجرمى والأخفش من البصريين وليس قولهم بشئ؛ لثبوته بالقياس وبالنقل الصحيح.

وتتقدم وجوباً إذا كان لها صدر الكلام، أو كان العامل أفعل تفضيل توسط بين حالين لاسمين قد فضل أحدهما على نفسه أو على غيره باعتبارين مختلفين، فيجب حينئذ تقدم حال الفاضل على عاملها وهو أفعل التفضيل.

ويمتنع تقدم الحال على عاملها إذا كان نعتاً، أو مصدراً مقدراً بالحرف المصدرى، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء، أو صلة حرف مصدرى، أو كون العامل فعلاً جامداً، أو أن يتضمن العامل معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، وحرف التمنى، والترجى، والتشبيه، والظرف وحرف الجر المضمن استقراً، واسم الفعل.

ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حرفه الظرف والجار والمجرور، فقد اختلفوا فى جواز تقدم الحال عليه.

فمنعه سيبويه، وأجازوه لاستدلالهم بالنقل الصحيح من التنزيل العزيز وكلام العرب.

وأما التمييز فلا يجوز تقدمه على عامله إذا كان اسماً، أو فعلاً جامداً، أو، أفعل تفضيل، أو فعلاً متصرفاً ولكن تمييزه غير منقول، وهذا بإجماع النحاة.

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف: فمنعه سيبويه ومن تبعه، وأجازه الكسائى والمازنى ومن تبعهما والراجح مذهب سيبويه؛ لقوة أدلته، وضعف أدلة مخالفيه.

والله أعلم

المبحث الثامن
مجئ الحال مؤكدة[1] بخلاف التمييز

من الفرق بين الحال والتمييز أن الحال تكون مؤكدة لعاملها.

نص على ذلك غير واحد من النحاة:

قال ابن هشام فى بيان أوجه الافتراق بين الحال والتمييز: "والسابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها، نحو:(ولى مدبراً)[2] (فتبسم ضاحكاً)[3]، (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين)[4]، "ولا يقع التمييز كذلك"[5].

وقال السيوطى: "فارق التمييز الحال فى أنه لا يتعدد، بخلافها، وفى أنه لا يكون مؤكداً، والحال تكون مؤكدة"[6].

والحق أن الحال تأتى مؤكدة لثلاثة أشياء:

لعاملها، لصالحبها، ولمضمون الجملة قبلها، وهاك البيان:

أولاً:الحال المؤكدة لعاملها:

تأتى الحال مؤكدة لعاملها بشرط أن تكون وصفاً موافقاً للعامل لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، وهذا بإجماع النحاة.

قال ابن الناظم: "أما ما يؤكد عامله فالغالب فيه أن يكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالى:(ولا تعثوا فى الأرض مفسدين)، وقوله تعالى:(ولى مدبراً ولم يعقب)، وقوله تعالى:(ولو شاء ربك لأمن من فى الأرض كلهم جميعاً)[7]، وقال لبيد:

وتضئ فى وجه الظلام منيرة ❁ كجمانة البحرى سل نظامها(١)

---

[1] الحال المؤكدة: هى التى يستفاد معناها بدون ذكرها، بعكس المبينة وهى المؤسسة: فهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها، كجاء زيد راكباً انظر: التصريح ٣٨٧/١.

[2] سورة النمل، الآية (١٠) والقصص، والآية (٣١).

[3] سورة النمل الآية (١٩).

[4] سورة البقرة، الآية (٦٠) والأعراف، (٧٤) والشعراء، (١٨٣).

[5] المغنى ١٤٣/٢ وانظر: الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٣/٢.

[6] انظر: الهمع ٢٥٢/١.

[7] سورة يونس، الآية (٩٩).

[1] من الكامل، وهو فى: ديوان لبيد صـ٣٠٩ وشرح التسهيل ٣٥٦/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٣ ولسان العرب (جمن) وشرح المعلقات السبع للزوزنى صـ١٠٥ والمراد بوجه الظلام: أوله، والجمانة: الدرة الصغيرة، والبحرى: الغواص، سل: قطع، نظامها: خيطها واستشهد به على مجئ (منيرة) حالاً مؤكدة لعاملها (تضئ) معنى لا لفظا.

وقال الأخر:

سلامك ربنا فى كل فجر ❁ بريئاً ما تغنثك الذموم[٢]

(بريئاً) حال مؤكدة لـ(سلامك) ومعناه: البراءة مما لا يليق بجلاله.

وقد يكون المؤكد عامله موافقاً له معنى ولفظاً، كقوله تعالى:(وأرسلناك للناس رسولا)[٣]، وقوله تعالى:(وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)[٤]، ومنه قول امرأة من العرب:

قم قائماً قم قائماً ❁ صادقت عبداً نائماً وعشراء رائما[٥]

وقول الأخر:

أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته ❁ والزم توقى خلط الجد باللعب[٦]

أنتهى كلامه[٧] وهو ما ذكره ونص عليه أغلب النحاة[٨]

ثانياً: الحال المؤكدة لصاحبها:

وهذا النوع انفرد به ابن هشام، وذكر أن النحاة قد أهملوه، ومن ثم قال"والمؤكدة لصاحبها، كقوله تعالى:(لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً)[١].

وقولك:جاء الناس قاطبة، أو كافة، أو طراً، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، ومثل ابن مالك[٢] بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سهو"[٣].

---

[٢] من الوافر، قاله أمية بن أبى الصلت، وهو فى ديوانه صـ٥٤ والكتاب ٣٢٥/١ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٥/١ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٣ واللسان (ذمم، وسلم، وغنث)، وسلامك: براءتك ربنا من كل سوء، وبريئاً: حال مؤكد لعاملها (سلامتك) معنى لا لفظاً، تغنثك: فعل مضارع حذفت إحدى تاءيه، والتقدير: تتغنثك: أى تعلق بك، الزموم:(العيوب، جمع ذم).

[٣] سورة النساء، الآية (٧٩).

[٤] سورة النحل، الآية (١٢) فى غير رواية حفص.

[٥] من الرجز، وهو من شواهد الخصائص ١٠٣/٣ والأمالى الشجرية ٣٤٧،١٦٤/١ وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ وابن الناظم صـ٢٤٣ والهمع ١٢٥/٢ والدرر ١٦٠/٢ والعشراء: الناقة الحامل، رائماً عطوفاً. واستشهد به على مجئ (قائماً) حالاً مؤكدة لعاملها (قم) لفظا ومعنى فى الموضعين.

[٦] من البسيط، وقائله مجهول، وهو فى: شرح التسهيل ٣٥٧/٢ وابن الناظم صـ٢٤٤ والمساعد ٤١/٢ وأوضح المسالك ٢٨٢/٢ والتصريح ٣٨٧/١ وشرح الأشمونى ١٨٥/٢، وأصخ: استمع ومصيخاً حال مؤكدة لعامها (أصخ) لفظاً ومعنى.

[٧] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٣،٢٤٤.

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٥٧،٣٥٦،٣٥٥/٢ وشرح عمدة الحافظ صـ٤٤٠ وشرح ابن عقيل ٢٧٧،٢٧٦/٢ وأوضح المسالك ٢٨٣،٢٨٢/٢ وشرح الشذورصـ٣٢٢،٣٢١ والتصريح ٣٨٧/١ والهمع ٢٤٥/١ والأشمونى ١٨٦،١٨٥/٢.

[١] سورة يونس، الآية (٩٩).

وقال الشيخ خالد الأزهرى: "وإما مؤكدة لصاحبها، نحو:(لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) فجميعاً: حال من فاعل (آمن) وهو (من) الموصولة مؤكدة لها؛ لأن (جميعاً) يدل على الإحاطة، فهى مؤكدة للعموم الذى فى (من) الموصولة، وهذا القسم من استدراكات الموضح، قال فى المغنى وغيره[٤]: وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها"[٥].

وقال السيوطى:"قال ابن هشام فى المغنى: ومؤكدة لصاحبها[٦]، وأهملها النحويون، نحو: جاء القوم طراً، وفسرها فى شرح الشذور[٧] بأنها التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها"[٨].

ثالثاً:الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها:

من أقسام الحال المؤكدة:أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها، والمراد بمضمون الجملة:هو المعنى أو الغرض الذى سيقت الجملة من أجله كالفخر، والتعظيم، والتحقير، والوعيد، وغير ذلك من المعانى، فتأتى الحال بعد الجملة التى اشتملت على تلك المعانى توكيداً لها.

وشرط هذه الجملة أن تكون اسمية، وجزآها معرفتان جامدان وقد أشار سيبويه إلى ما سبق بقوله:"وأما (هو) فعلامة مضمر،وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً ... والمعنى أنك أردت أن المذكور زيد حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر فى هذا الوضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده، ومعنى قوله معروفا: لا شك، وليس ذا فى منطلق، وكذلك: هو الحق بيناً، ومعلوماً؛ لأن هذا مما يوضح ويؤكد به الحق.

وكذلك هى وهما وهم وهن وأنا وأنت وإنه، قال ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبى ❁ وهل بدارة بالناس من عار[١]

---

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٥٦/٢ وكذلك ابنه فى شرحه صـ ٢٤٢ نص عليها فى المغنى ووصمهما بالسهو. انظر: المغنى بحاشية الأمير ١٤٣/٢،١٤٤.

[٣] انظر: شرح الشذور صـ٣٢١،٣٢٢.

[٤] انظر: المغنى ١٤٣/٢، وشرح الشذور صـ٣٢٢ وأوضح المسالك ٢٨٣/٢.

[٥] التصريح ٣٨٧/١ وانظر: أوضح المسالك ٢٨٤/٢.

[٦] انظر: المغنى ١٤٣/٢.

[٧] انظر: شرح الشذور صـ٣٢١.

[٨] انظر: همع الهوامع ٢٤٥/١.

... وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله فاخراً أو موعداً، أى اعرفنى بما كنت تعرف وبما كان بلغك عنى، ثم يفسد الحال التى كان يعمله عليها أو تبلغه فيقول:أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً وتقول: إنى عبد الله مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكلا كما تأكل العبيد.

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التى هى علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك، لأنك فى هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب، منزلة من يجهل فخراً أو تهدداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه"[٢].

وقال فى موضع آخر: "وأما ما ينتصب لأنه خبر مبنى على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبد الله معروفاً، هذا يجوز فيه جميع ما جاز فى الاسم الذى بعد هو وأخواتها"[١].

وقال فى موضع ثالث: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلم بهذا وأنت ههنا قاعداً.

ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب: هو رجل صدق معلوماً ذاك، هو رجل صدق معروفاً ذاك، وهو رجل صدق بيناً ذاك، كأنه قال: هذا رجل صدق فقد أخبرت بأمر واقع، تم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال"[٢].

وقال ابن الناظم:"وأما الحال المؤكدة مضمون جملة فما كان وصفاً ثابتاً مذكوراً بعد جملة[٣] جامدة الجزأين، معرفتيهما لتوكيد بيان يتعين[٤]، نحو: هو زيد معلوماً، قال الشاعر:

---

[١] من البسيط، وهو من شواهد: الكتاب ٧٩/٢ والخصائص ٣١٧،٢٦٨/٢، ٣٤٠، ٣/ ٦٠ وأمالى ابن الشجرى ٢٨٥/٢ وابن يعيش ٦٤/٢ وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ وابن الناظم صـ٢٤٤ والهمع ٢٤٥/١ والأشمونى ١٨٥/٢ وابن دارة: هو سالم بن دارة ودارة أمه سميت بذلك لجمالها، تشبيها بدارة القمر، وهو هنا فى مقام الفخر بنسبه إلى أمه بأنه مطعن فى ذلك، واستشهد به على مجئ (معروفاً) حالاً مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وهى (أنا ابن دارة) وهى جمله اسمية جزآها جامدان.

[٢] الكتاب ٧٨/٢،٧٩،٨٠.

[١] انظر الكتاب ٨١/٢.

[٢] انظر الكتاب ٩٢/٢ وكل الشواهد والأمثلة التى ذكرها الجملة فيها اسمية ركناها معرفتان جامدان.

[٣] أى اسمية. قال الأشمونى: فى شرحه ١٨٥/٢:"ويشترط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين".

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبى ❁ وهل بدارة ياللناس من عار[٥].

أو فخر نحو: أنا فلان بطلاً شجاعاً، أو تعظيم نحو:هو فلان جليلاً مهيباً، أو تحقير نحو: هو فلان مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إليك، أو وعيد نحو: أنا فلان متمكناً منك، أو معنى غير ذلك كما فى نحو: هو الحق بيناً، وزيد أبوك عطوفاً"[٦].

وقالب الرضى: "وإذا جاءت[٧] بعد الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين، وتجئ إما لتقرير مضمون الخبر إما فخر، كقوله:

ابن دارة معروفاً بها نسبى ❁ وهل بدارة يا للناس من عار

وكقولك: أنا حاتم جوداً، وأنا عمرو شجاعاً، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال، كاشتهار وحاتم بالجود، وعمرو بالشجاعة، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة.

وإما تعظيم لغيرك نحو: أنت الرجل كاملاً، أو تصاغر لنفسك نحو: نحن المساكين مظلومين، وأنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير للغير نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء، أو غير ذلك نحو: زيد أبوك عطوفاً، و(هذه ناقة الله لكم آية)[١]، وهو زيد معرفاً، و(هو الحق مصدقاً)[٢].

فقولك:مظلومين، وباطلاً، ومصدقاً للاستدلال على مضمون الخبر، وقوله: مشهوراً[٣] بها نسبى، وقولك: كاملاً، وسفاك الدماء، وآية، ومعروفاً، وبيناً، لتقرير مضمون الجملة وتأكيده، وقولك: عطوفاً، لكليهما.

وإنما سمى الكل حالاً مؤكداً، وإن لم يكن القسم الأول أى الذى هو للاستدلال على مضمون الخبر مؤكداً، إذ ليس فى كونه حقاً معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقاً، وكذلك ليس فى كونهم مساكين بمعنى كونهم مظلومين؛ لأن

---

[٤] عبر عنه والده بيان اليقين. أنظر: شرح التسهيل ٣٥٧/٢.

[٥] سبق تخريجه قريباً. قال ابن مالك:"كأنه قال هو زيد لا شك فيه، وأنا ابن دارة لا شك فى" شرح التسهيل ٣٥٧/٢.

[٦] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٤.

[٧] أى: الحال

[١] سورة هود، الآية (٦٤).

[٢] سورة فاطر، الآية (٣١).

[٣] رواية البيت (معرفاً بها نسبى) كما فى شرح الرضى نفسه.

مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة؛فإن التصديق لازم حقيقة للقرآن، فصار كأنه هو، وكذا المرحومية لازمة فى الأغلب للمسكنة"[٤].

وقد ذكر كثير من النحاة ما نص عليه ابن الناظم والرضى[٥].

واختلف فى العامل فى تلك الحال[٦].

فمذهب سيبويه: أن العامل مقدم بعد الجملة تقديره: أحقه عطوفاً، وأثبته عطوفاً[١].

ورده الرضى بقوله: "وفيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته فى حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفاً، فهو مفعول ثان لا حال"[٢].

ومذهب الزجاج: أن العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً بمسمى، نحو: أنا حاتم سخياً[٣].

ورده الرضى أيضا بقوله: "وليس بشئ؛ لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائم بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضاً لا يطرد ذلك فى نحو:(هذه ناقة الله لكم آية) و(هو الحق مصدقاً) وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً"[٤].

ويرى ابن خروف أن العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، نحو:أنا عمرو شجاعاً[٥].

واستبعده الرضى أيضاً بقوله: "وهو بعيد؛ لأن عمل المضمر والعلم فى نحو: أنا زيد، وزيد أبوك، مما لم يثبت نظره فى شئ من كلامهم"[٦].

واختار الرضى تبعاً لابن مالك أن العامل هو الجملة حيث نص عليه بقوله:"والأولى عندى:ما ذهب إليه ابن مالك[٧] وهو أن العامل الجملة، كما قلنا فى

---

[٤] انظر: شرح الرضى ٢/٩٢،٩٣،٩٤.
[٥] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٧،٣٥٨ وشرح الشذور صـ٣٢٢،٣٢٣ والتصريح ١/٣٨٧ والهمع ١/٢٤٥ والأشمونى ٢/١٨٥،١٨٦.
[٦] انظر الخلاف: فى المراجع السابقة.
[١] انظر: الكتاب ١/٢٥٧،٢٥٨.
[٢] انظر: شرح الكافية ٢/٩٤.
[٣] المرجع السابق وانظر: الهمع ١/٢٤٥.
[٤] انظر: شرح الكافية ٢/٩٤.
[٥] المرجع السابق وانظر: الهمع ١/٢٤٥ والأشمونى ٢/١٨٥.
[٦] انظر: شرح الكافية ٢/٩٤.

المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، وكأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً، ويرحم مرحوماً، وحق ذلك مصدقاً؛ وذلك لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين جموداً محضاً، فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى أنا زيد: أنا كائن زيد.

فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها فى العمل؛ وذلك لخفاء معنى الفعل فيها[1]

والذى أرجحه أن العامل مضمر بعد الخبر تقديره: أحقه، أو أعرفه إن كان المبتدأ(أنا)، وإن كان غير(أنا) فالتقدير: أحق، أو أعرف أو اعرفنى، كما هو مذهب سيبويه[2].

قال ابن الناظم: "فالفاعل إذاً مضمر – كما ذكرنا – وهو لازم الإضمار؛ لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به، كما التزم إضمار عامل الحال فى غير ذلك"[3].

والخلاصة:

أن الحال تأتى فى الكلام مؤكدة: إما لعاملها لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، وإما لصاحبها – ذكره ابن هشام – وإما لمضمون الجملة قبلها فخراً أو تعظيماً، أو تحقيراً، أو تصاغراً، أو وعيداً ونحو ذلك.

وشرط الجملة تلك أن تكون اسمية، ركناها معرفتان، جامدان، ولا تتقدم الحال عليها، ولا على جزء منها.

ولا يكون ذلك فى التمييز.

والله أعلم

---

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٥٨/٢.
(١) انظر: شرح الكافية٩٤/٢،٩٥.
(٢) الكتاب ٢٥٨/١،٢٥٧ وانظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٤.
(٣) انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٤٤.

المبحث التاسع
مجئ الحال بمعنى (فى) والتمييز بمعنى(من)

من أمور الافتراق بين الحال والتمييز: أن الحال بمعنى (فى)، كقولك: جاء زيد راكباً، أى فى حال ركوب، والتمييز بمعنى (من)، كقولك عندى ذراع حريراً، أى من حرير، وهذا باتفاق.

قال ابن الخشاب فى بيان الفرق بين الحال والتمييز:"وهى– أعنى الحال – تفسر بفى، والتمييز يفسر بمن"[١].

وقال الدينورى فى شروط الحال: "ولها شروط ستة وهى: أن تكون نكرة، مشتقة، ومقدرة بفى...."[٢].

وقال فى شروط التمييز: "ولا يكون التمييز إلا جنساً، نكرة، مقدراً بمن، ولهذا يكون واحداً فى اللفظ كثيراً فى المعنى"[٣].

وقال فى ذكر الفروق بينهما: "وهذا مقدر بمن، وتلك مقدرة بفى؛ لأنها مشبهة بالظرف من الزمان، تقول: جاء زيد راكباً، والتقدير: جاء زيد فى حال ركوبه أو وقت ركوبه"[٤].

وقال أبو البقاء فى شروط الحال: "**والسادس:** أن يحسن تقديرها بفى حال كذا؛ لأن (فى) تدل على الظرف، والحال مشبهة به"[٥].

وقال فيما يستدل به على التمييز: "الحرف الذى يستدل به على التمييز وهو (من) وقد ذكره[٦] فى آخر الباب؛ وإنما كان كذلك؛ لأن لفظ المميز اسم جنس، والموضوع لبيان الجنس من الحروف (من)، إذ كانت للتبعيض فى الأصل، والجنس هو الذى يتبعض"[٧].

وقال فى آخر الباب: "قوله[١]:لابد فى جميع التمييز أن يكون من معنى (من)، إنما كان كذلك؛ لأن التمييز جواب من قال: من أى شئ هذا الشئ؟، فيقول:من كذا، وحذفت (من)، لما تقدم فى أول الباب"[٢].

---

[١] انظر: المرتجل صـ١٦٢.
[٢] انظر: ثمار الصناعة صـ٤١٩.
[٣]انظر: ثمار الصناعة صـ٤٢١.
[٤] انظر: ثمار الصناعة صـ٤٢٣.
[٥] انظر: المتبع ٣٣٩/١.
[٦] أى ابن جنى.
[٧] انظر: المتبع ٣٤٧/١.
[١] أى ابن جنى فى اللمع صـ٥٩.
[٢] انظر: المتبع ٣٥٢/١.

وقال ابن مالك فى تعريف الحال: "وهو ما دل على هيئة وصاحبها، متضمناً ما فيه معنى (فى) غير تابع ولا عمدة"[٣].

ثم ذكر أنه لا يشمل ما كان بمعنى (فى)، ولكن ليس معناها فى نفسه، ولا فى جزء مفهومه مما هو دال على هيئة وصاحبها، أو كان المعنى يشمل مجموع المذكور، ومن ثم قال:"وخرج بتضمن معنى (فى) ما ليس معناها فى نفسه، ولا فى جزء مفهومه مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو: بنيت صومعة.

وخرج بتخصيص معنى (فى) مما تضمنه المذكور، ما معنى (فى) لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو دخلت الحمام، فإن معناه: دخلت فى الحمام، فليس بعض الحمام أولى بفى من بعض، بخلاف قولك:جئت ماشيا، وزيد متكئ، ومرت برجل متكئ؛ فإن معناه: جئت فى حال مشى، وزيد فى حال اتكاء، ومررت برجل فى حال اتكاء، فمعنى (فى) مختص بجزء مفهوم المذكور، فشارك الجار فى هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النعوت، فأخرجتهما بقولى[٤]: غير تابع ولا عمدة"[٥].

وقال فى تعريف التمييز: "وهو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"[٦].

ثم ذكر أسباب تقييد التمييز بمعنى (من) الجنسية فقال: "وحدد جره بما فيه معنى (من) احترازاً من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود، وقيدت بالجنسية ليخرج ما فيه معنى (من) وليست بجنسية، كذنباً من قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ❁ رب العباد غليه الوجه والعمل[١].

فإن فيه ما فى التمييز من التنكير، والنصب، والفضلية، وعدم التابعية، ووجود معنى (من)، إلا أنها غير الجنسية فلذلك لم يجعلوا (ذنباً) تمييزاً، بل مفعولاً به"[٢].

---

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٢١/٢.

[٤] ضمير المتكلم لابن مالك.

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٢١/٢.

[٦] شرح التسهيل ٣٧٩/٢ وانظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥٠ وأوضح المسالك ٢٩٥/٢،٢٩٦.

[١] من البسيط، وقائله مجهول، وهو من شواهد: الكتاب ٣٧/١ وشرح التسهيل ٧٩/٨ والتصريح ٣٩٤/١ وشرح الأشمونى ١٩٤/٢. والذنب هنا اسم جنس جمعى فلذلك قال: لست محصيه، والوجه: القصد، واستشهد به على أن (ذنبا) منصوب بنزع الخافض وليس تمييزاً؛ لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى (من) ولكنه ليس لبيان ما قبله من إبهام، ونصب (رب) لأنه نعت للفظ الجلالة.

[٢] شرح التسهيل ٧٩/٢ وانظر: التصريح ٣٩٤/١ وشرح الأشمونى ١٩٤/٢.

وذكر ابن عقيل أن من شرط التمييز الذى بمعنى (من) أن يكون لبيان ما قبله؛ ليخرج ما كان بمعناها وليس للبيان، قال مصرحاً بذلك:"وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طاب زيد نفساً، وعندى شبد أرضاً.
واحترز بقوله: متضمن معنى (من) من الحال؛ فإنها متضمنة معنى (فى) وقوله:(لبيان ما قبله) احتراز مما تضمن معنى (من) وليس فيه بيان لما قبله، كاسم لا التى لنفى الجنس، نحو: لا رجل قائم، فإن التقدير: لا من رجل قائم"[٣].
وذكر الرضى أن الأمثلة والشواهد التى تحتمل الحال أو التمييز، يفصل فيها بتقدير (فى) أو (من)، فإن حسن تقدير (فى) فهى حال، وإن حسن تقدير (من) فهى تمييز، ومن ثم قال فى تعليق النحاة على قولهم: (لله دره فارساً): "قوله[٤]: (واحتملت الحال) قال الأكثرون: هى تمييز، وقال بعضهم: هى حال، أى: ما أعجبه فى حال فروسيته، ورجح المنصف الأول، قال:لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته.
وأنا لا أرى بينهما فرقاً؛ لأن معنى التمييز عنده: ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه فى غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من (ما أحسنه فى حال فروسيته).
وتصريحهم بـ(من) فى: لله درك من فارس، دليل على أنه تمييز، وكذا قولهم: عز من قائل، والتمييز عن المفرد.
وكذا إن كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو:يا لك من ليل، وعز من قائل،وقاتله الله من شاعر، ومررت برجل هدك من رجل، وحسبك من رجل، أى هدك هو، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز فى هذه المواضع"[١].
وقال الزبيدى: "قوله تعالى:(وحسن أولئك رفيقاً)[٢]، فـ(رفيقاً) وشبهه عند البصريين أنه منصوب على الحال، والمعنى: مرفقاً، حكاه الأخفش[٣].

---

[٣] أنظر: شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢.
[٤] أى: ابن الحاجب.
[١] شرح الكافية ١١٥/٢،١١٤.
[٢] سورة النساء، الآية (٦٩).
[٣] انظر: معانى القرآن للأخفش ٢٤٢/١ حيث قال:"... هذا على مثل قولك: كرم زيد رجلاً، تنصبه على الحال، الرفيق واحد فى معنى جماعة، مثل: هم لى صديق". وذكر مثله أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ٤٣٢/١.

وقال الكوفيون: هو نصب على التفسير والتمييز، وهذا هو الأصح؛ لأن العرب قد تقول: حسن أولئك من رفقاء، وكرم زيد من رجل، فدخول (من) دال على التفسير"[٤].

وقد أيد رأى الكوفيين أيضا ابن مالك بقوله: "إذا قيل: كرم زيد ضيفاً،والمراد أنه ضيف كريم، جاز لك أن تجعل (ضيفاً) حالاً لدلا لته على هيئة، وجاز أن تجعله تمييزاً لصلاحيته أن يقترن بـ(من) والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بـ(من) رفعاً لتوهم الحالية"[٥].

وقال تعليقاً على الآية التى أوردها الزبيدى: "... فإن الرفيق والصديق والخليل والعدو يستغنى بمفرها عن جمعها كثيراً فى الإخبار وغيره، ويزيده هنا حسناً أنه تمييز"[٦].

وقال ابن هشام:"وقولك:(كرم زيد ضيفاً) إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال(من) عليه"[٧].

---

[٤] انظر: ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة صـ٩٧.
[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٨٤/٢.
[٦] المرجع السابق.
[٧] راجع المبحث السادس من الفصل الأول فى هذا البحث (الاتفاق فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن جملة).

المبحث العاشر

الاختلاف فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن الاسم المبهم

يختلف الحال والتمييز عن الاسم المبهم فى عامل النصب فيها فأما الحال فعامل النصب فيه ما سبقه من فعل، أو ما تضمن معناه وحروفه، وقبول علامات الفرعية مطلقاً، ويستوى فى ذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وذلك نحو: جاء زيد راكباً، فالعامل فى (راكباً) هو الفعل جاء وقولك: زيد راحل مسرعاً، فمسرعاً حال والعامل فيه اسم الفاعل (راحل)، وقولك: زيد كريم غنياً، فغنياً حال والعامل فيه (كريم) وهو صفة مشبهة.

ومما يعمل عمل الفعل لتضمنه معناه وحروفه دون قبوله لعلامات الفرعية، وهى التأنيث والتثنية والجمع: أفعل التفضيل: تقول: هو أكفؤهم ناصراً، فناصراً حال، والعامل فيه (أكفؤهم) وهو أفعل تفضيل.

وغير ذلك من العوامل التى تضمنت معنى الفعل وحروفه، أو تضمنت معناه دون حروفه، كاسم الإشارة، نحو: تلك هند مسرعةً، وحرف التمنى نحو: ليته حاضر مسروراً، وحرف التشبيه نحو: كأنك البدر طالعاً، ونحو ذلك، وقد سبق تفصيل الكلام فى تلك العوامل فى الفصل الأول[1].

وأما التمييز عن الاسم المبهم، فناصبه هو ذلك الاسم المبهم الذى فسره التمييز وبينه، ولذلك يقول ابن مالك فى ألفيته:

اسم بمعنى من مبين نكرة * ينتصب تمييزاً بما قد فسره[2].

قال ابن عقيل فى شرحه: "فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير، وهى الممسوحات، نحو: له منوان عسلاً وتمراً، والأعداد، نحو: عندى عشرون درهماً، وهو منصوب بما فسره، وهو: شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون"[3].

وقال ابن هشام:"والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين درهماً"[1].

وقال السيوطى: "تمييز المفرد ينصبه مميزه كعشرين، مثلا فى: عشرين درهماً، ورطل، وقفيز، وذراع فى: رطل زيتاً، وقفيز براً، وذراع ثواباً"[2].

---

[2] وانظر: شرح التسهيل ٣٨١/٢.

[3] انظر: شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

[1] انظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٢.

وقال الأشمونى:"وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف"[٣].

وقد ذكر النحاة أن سبب نصب هذا الاسم الجامد لتمييزه هو شبهه باسم الفاعل، أو بأفعل التفضيل، وإليك طرفاً مما قالوه فى ذلك.

قال الشيخ خالد الأزهرى: "واختلف فى صحة إعماله[٤] مع أنه جامد: فقيل: شبهه باسم الفاعل؛ لأنه طالب له فى المعنى، كعشرين درهما؛ فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل زيتاً؛ فإنه شبيه بضارب زيداً فى الاسمية، والطلب المعنوى، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون.

وقيل شبهه بأفعل من، وذلك فى خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، وهو أصل للصفة المشبهة؛ لأنه يعمل فى السببى والأجنبى، وهى لا تعمل إلا فى السببى دون الأجنبى، وهى أصل لأفعل من؛ لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا فى مسألة واحدة وهو أصل للمقادير؛ لأنه يتحمل الضمير، وهى لا تتحمله.

وصحح هذا القول؛ لأن حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى"[٥].

وقال السيوطى: "وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة؛ لأن عملها على طريق التشبيه، واختلف البصريون فى الذى شبهت به: فقيل: باسم الفاعل فى طلبها اسماً بعدها، وقيل: بأفعل من فى طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير، قال أبو حيان[٦]: وهو أقوى؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، ويعمل فى النكرة وغيرها"[٧].

وقال الصبان: "وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله، وقيل: لشبهه أفعل من، ورجحه المصرح"[٨].

---

[٢] انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١.
[٣] انظر: شرح الأشمونى ١٩٦/٢.
[٤] أى فى توجيه ذلك. قاله يس فى خاشيته ٣٩٥/١.
[٥] انظر: التصريح ٣٩٥/١.
[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٢/٢.
[٧] انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١
[٨] انظر: حاشية الصبان ١٩٦/٢ ويقصد بالمصرح: الشيخ خالد الأزهرى صاحب كتاب التصريح ٣٩٥/١.

المبحث الحادى عشر

مجئ التمييز مجروراً، بخلاف الحال

أجمع النحاة على أنه يجوز جر تمييز الاسم المبهم بالإضافة ما لم يكن عدداً أو مضافاً. فإن كان عدداً أو مضافاً وجب نصبه.

قال ابن مالك فى الألفية:

ويعد ذى ونحوها اجرره إذا ❁ أصفتها كمد حنطة غذا
والنصب بعدما أضيف وجبا ❁ إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

وقال ابنه: "الإشارة بـ(ذى) إلى مادل على مساحة، أو كيل، أو وزن، فيفهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجئ بالوجهين، وقوله:

والنصب بعدما أضيف وجبا .. (البيت) مبين أن جواز الجر مشروط بخلو المميز عن الإضافة إذا كان مالا يصلح فيه حذف المضاف إليه، نحو:(ملء الأرض ذهباً)[1]، فإنه لو قيل مكانه: ملء ذهب لم يستقم، كما ذكرنا"[2].

وقال ابن هشام: "ولك فى تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم، كشبر أرض، وقفيز بر، ومنوى عسل، إلا إذا كان الاسم عدداً، كعشرين درهماً أو مضافاً نحو:(بمثله مدداً)[3] و (ملء الأرض ذهباً) اهـ"[4].

وقال السيوطى: "ويجر التمييز بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النون، نحو: رطل زيت، وأردب شعير، ومنوا سمن، ولا يحذف شئ غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه، نحو: زيد أشجع الناس رجلاً، فيقال: أشجع رجل، فإلم يصلح لذلك نحو: لله دره رجلاً، وويحه رجلاً، لم يجز الحذف، فلا يقال: لله در رجل، ولا ويح رجل"[5].

---

[1] سورة آل عمران، الآية (٩١).
[2] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٥٢.
[3] سورة الكهف، الآية (١٠٩).
[4] انظر: أوضح المسالك ٢/٣٠٠.
[5] انظر: همع الهوامع ١/٢٥٠.

وذكر مثل ذلك كثير من النحاة[٧].

تنبيه:

استثناء العدد من الإضافة ليس على إطلاقه، بل إن من الأعداد ما يجب جره بالإضافة، كالأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فإن تمييزها جمع مجرور بالإضافة، نحو: ثلاثة رجال، وخمس فتيات، والمائة والألف ومضاعفاتهما، فإن تمييزها مفرد مجرور بالإضافة، نحو: مائة رجل، وألف طالب، ومائتا كرسى، وثلاثة آلاف طالب، وهذا أمر معروف ومشهور.

عود على بدء:

ما سبق من التمييز المجرور بالإضافة مجمع على جوازه.

وذكروا أنه تجب الإضافة إذا أريد بالمقادير الآلات التى تقدر بها الأشياء، وعليه تكون الإضافة بمعنى اللام.

قال ابن مالك: "مثال مفهم المقدار الواجب الإضافة لكون معنى اللام فيما بعده: لى ظرف عسلاً، وكيس دراهم،تريد ظرفاً يصلح للعسل، وكيساً يصلح للدراهم، فالإضافة فى هذا النوع متعينة[١].

وقال أبو حيان: "وإذا أريد الآلات التى يكال بها أو يوزن أو يذرع تعينت الإضافة على معنى اللام، ولا يجوز النصب، فتقول: لى الظرف عسل، تريد الوعاء الذى يكون فيه العسل ، وقفيز بر، تريد الآلة التى يكال بها البر، ورطل زيت، تريد به الآلة"[٢].

وقال السيوطى: "والمقادير إذا أريد بها الآلات التى يقع بها التقدير، لا يجوز إلا إضافتها، نحو: عندى منوا سمن، وقفيز بر، وذراع ثوب، يريد: الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذى يكال بهى البر، والآلة التى يذرع بها الثوب الثواب، وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من"[٣].

وكذا تجب الإضافة إذا كان المميز جزءاً من التمييز، ولم تغير تسميته بالتبعيض، وأن غيرت ففيه خلاف.

---

[٧] انظر: الكتاب ١١٧/٢ والأصول ٣٧٧/١ وترشيح العلل صـ٣٢٤ وشرح التسهيل ٣٨١/٢ والارتشاف ٣٨٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢٨٨،٢٨٩/٢ والفاخر ٣٥٦/١ والتصريح ٣٩٧/١ وشرح الأشمونى ١٩٦،١٩٧/٢.

[١] انظر: شرح التسهيل ٣٨٢/٢.

[٢] انظر: الارتشاف ٣٨٢/٢.

[٣] انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١.

قال ابن مالك: "مثال واجب الإضافة لكونه بعضاً لم تغير تسميته بالتبعيض قولك: عندى جوز قطن، وحب رمان، وغصن ريحان، وتمرة نخلة، وسعف مقل[1]، فهذا النوع أيضاً إذا ميز بما هو منه فلا بد من إضافته إليه؛ لأن اسمه الذى كان له غير مستبدل به، بخلاف قولك: جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، فإن أسماءها حادثة بعد التبعيض، والعمل الذى هيئها بالهيئات اللائقة بها.

فلك فى هذا النوع: الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، أو على الحال والثانى هو ظاهر قول سيبويه[2]، وقد تقدم فى باب الحال بيان شبه سيبويه – رحمه الله – فى جعله حالاً[3].

والأول قول أبى العباس[4]، وهو أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل، مع أن فيه ما فى المجمع على كونه تمييز، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل، فاجتنابه أولى"[5].

وذكر مثله أبو حيان والسيوطى[6].

كما يجوز جر التمييز مطلقاً بمن ظاهرة ما لم يكن فاعلاً فى المعنى، ولا مميزاً لعدد.

قال ابن مالك فى ألفيته:

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد ** والفاعل المعنى كطب نفساً تفد

وقال ابنه فى شرحه:"يجوز فى كل ما ينتصب على التمييز أن يجر بـ(من) ظاهرة، إلا تمييز العدد، والفاعل فى المعنى.

أما تمييز العدد، فلا يجوز الجر بـ(من) فى شئ منه.

وأما الفاعل فى المعنى، نحو: طاب زيد نفساً، وهو حسن وجهاً، فلا يجوز أيضاً جره بـ(من) إلا فى التعجب، أو شبهه، كقولهم: لله دره من فارس، وكقول الشاعر:

تخيره فلم يعدل سواه ❁ فنعم المرء من رجل تهام[1]

---

[1] المقل: صمغ شجرة، والمقل المكى: ثمر شجر الدوم. القاموس المحيط (مغل).
[2] الكتاب ٣٩٦/١.
[3] أنظر: شرح التسهيل ٣٣٤/٢.
[4] المقتضب ٣٢١/٢.
[5] انظر: شرح التسهيل ٣٨٢/٢.
[6] انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٥،٣٨٤/٢ وهمع الهوامع ٢٥٠/١.

وما عدا ذينك من المميزات فجائز دخول (من) عليه، كقولك: ما فى السماء قدر راحة من سحاب، وله منوان من سمن، وقفيزان من بر، وراقود من خل، وملء الإناء من عسل، وخاتم من حديد، وأمثالها من إبل"[٢].

وذكر مثله ابن عقيل وابن هشام والشيخ خالد والأشمونى، وغيرهم[٣].

واستثنى السيوطى مع الفاعل فى المعنى والعدد: تمييز أفعل التفضيل وفاعل نعم، والمفعول فى المعنى، نص على ذلك بقوله:"ويجوز إظهار (من) مع كل تمييز ذكر فى هذا الفصل أو غيره، نحو: ملء الأرض من ذهب، وأردب من قمح، ولى أمثالها من إبل، وغيرها من شاء، وويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحبك من رجل ... ويستثنى العدد، فلا يقال: عشرون من درهم ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو: عشرون من الدراهم، وأفعل التفضيل، فلا يقال فى زيد أكثر مالاً: من مال، ونعم، فلا يقال: نعم زيد من رجل[٤]، والمنقول عن فاعل، ومفعول، وهما من تمييز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفس، ولا:فجرت الأرض من عيون"[٥].

واختلف فى (من) هذه بين التبعيض والزيادة.

قال أبو حيان: "ومن هذه للتبعيض فى هذه الأمثلة، وقال الأستاذ أبو على: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه[١] كما زيدت فيما جاءنى من رجل انتهى، ويدل على صحة ذلك أنه عطف على موضعه نصباً، قال الحطيئة:

طافت أمامة بالركبان آونة ❁ ياحسنه من قوام ما ومنتقبا[٢]

---

[١] من الوافر، وقائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى. وهو من شواهد: ابن يعيش ١٣٣/٧ والمقرب ٦٩/١ وشرح ابن الناظم صـ٢٥٣ والهمع ٨٦/٢ ويعدل: من العدل بمعنى المثل، أى لم يجعل غيره مثلهم، وتهام: بفتح التاء نسبة إلى تهامة تطلق على مكة وعلى أرض معروفة، لا بلد، والشاهد فيه (من رجل) فإنه تمييز مجرور بمن، وهو تمييز نسبة.

[٢] شرح ابن الناظم صـ٢٥٣،٢٥٢.

[٣] انظر: الكتاب ١١٧/٢ والأصول ٣٧٧/١ وشر ح ابن عقيل ٢٩٢/٢ وأوضح المسالك ٣٠١/٢ والتصريح ٣٩٨/١ والأشمونى ١٩٨/٢.

[٤] هذا مردود بما أورده ابن الناظم من قول الشاعر:(فنعم المرء من رجل تهام).

[٥] انظر: همع الهوامع ٢٥١/١.

[١] انظر: الكتاب ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤.

[٢] من البسيط، وهو من شواهد: الخصائص ٤٣٢/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٧٦/١ والارتشاف ٢٨٤/٢ والتصريح ٣٩٨/١ والهمع ٢٥١/١ وشرح الأشمونى ٢٠٠/٢ وديوان الحطيئة

انتهى كلام أبى حيان، وذكر مثله الأشمونى[٣].

أقول: ما سبق من جر التمييز بالإضافة جوازاً ووجوباً وجره بـ(من) ظاهرة، فيما يستثنى فى الموضعين، لا يجوز مثله فى الحال، فالحال واجبة النصب فى كل أحوالها.

والله أعلم

صـ٣ وأمامة بضم الهمزة اسم امرأة، الركبان: جمع ركب وهم أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، آونة: جمع أوان وهو منصوب على الظرفية، يا حسنه:أسلوب تعجب سماعى وحرف النداء لمجرد التنبيه، منتقبا: بفتح القاف موضع النقاب وما صلة للتوكيد، والشاهد:(من قوام) فإنه تمييز جر بمن الزائدة فى الكلام الواجب، ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو (منتقبا).

[٣] ارتشاف الضرب ٣٨٤/٢ وانظر: شرح الأشمونى ٢٠٠/٢.

المبحث الثانى عشر

حذف العامل فى الحال، وامتناعه فى التمييز

أجمع النحاة على أن العامل فى الحال يحذف جوازاً ووجوباً فى كلام العرب بكثرة، ويمتنع حذفه فى التمييز.

فيحذف جوازاً: لحضور معناه، ودلالة السياق عليه.

قال سيبويه: "وأما قولهم: راشداً مهدياً، فإنهم أضمروا: اذهب راشداً مهدياً، وإن شئت رفعت، كما رفعت (مصاحب معانى)[1]، ولكنه كثر النصب فى كلامهم؛ لأن (راشداً مهدياً) بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدت وهديت ... ومثله: هنيئاً مريئاً، وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً.

ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله، أو أنشدك شعراً،فتقول: صادقاً والله، أى قاله صادقاً؛ لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا"[2].

وقال: "وأما قوله جل وعز: (بلى قادرين)[3] فهو على الفعل الذى أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين حدثنا بذلك يونس"[4].

وقال ابن مالك: "ويضمر عامل الحال جوازاً لحضور معناه، أو لتقدم ذكره.

فالأول: كقولك للراحل: راشداً مهدياً، وللقادم: مبرراً مأجوراً، وللمحدث: صادقاً، بإضمار: تذهب، ورجعت، وتقول.

والثانى: كقولك: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مسرعاً، لمن قال: لم تنطلق، بإضمار: جئت، وانطلقت، ومنه قوله تعالى:(بلى قادرين) بإضمار: نجمع"[5].

وذكر مثل ذلك كثير من النحاة[1].

---

[1] على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وقد ذكره مرفوعاً فى موضع سابق مع قولهم:(مبرور مأجور) الكتاب ٢٧١/١ (هارون).

[2] انظر: الكتاب ٢٧١/١.

[3] سورة القيامة، الآية (٤).

[4] انظر:الكتاب ٣٤٦/١.

[5] انظر: شرح التسهيل ٣٥١/٢.

[1] انظر: المفصل صـ٦٥ وشرحه لابن يعيش ٦٨/٢ وشرح الكافية ٩٠/٢ وشرح ابن الناظم صـ٢٤٩ وتوضيح المقاصد ١٧٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٢ وأوضح المسالك ٢٩٣،٢٩٢/٢ والتصريح ٣٩٣/١ والهمع ٢٤٩/١ وشرح الأشمونى ١٩٣/٢.

ويحذف عامل الحال وجوباً: إذا جرت مثلاً، أو أكدت مضمون الجملة قبلها، أوسدت مسد الخبر، أو كانت بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ أو غير توبيخ، أو بين بها ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً.

وقد ذكر سيبويه معظمها فى غير ما موضع، فقال فيما بين به ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً:"هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً"(٢).

وقال فيما كانت بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذا إذا أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس.

وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل"(٣).

وقال فى موضع آخر: "هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له، وهو عندك فى هذه الحال فى تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك ... ومثل ذلك قول الشاعر:

أفى السلم أعياراً جفاء وغلظة ❁ وفى الحرب أشباه الإماء العوارك(١)

أى: تنقلون وتلون مرة كذا ومرة كذا"(٢).

وقال فيما سدت مسد الخبر: "وتقول:"عهدى به قريباً وحديثاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول. فإن جعلت الآخر الأول رفعت، وإن نصبت جعلت الحديث

---

(٢) انظر:الكتاب ١/٢٩٠.
(٣) انظر الكتاب ١/٣٤٠.
(١) سبق تخريجه فى الفصل الأول.
(٢) انظر: الكتاب ١/٣٤٣،٣٤٤.

والقريب من الدهر، وتقول عهدى به قائماً، وعلمى به ذا مال، فنصب على أنه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين.

وتقول: ضربى عبد الله قائماً، على هذا الذى ذكرت لك"[٣].

وقال ابن الناظم: "ويحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت مثلاً، كقولهم: (حظيين بنات صلفين كنات)[٤] بإضمار عرفتهم، أو بين بها ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً، أو غير ذلك، كقوله:بعته بدرهم فصاعداً، أى: فذهب الثمن صاعداً، وتصدق بدينار فسافلاً، أى: فانحط المتصدق به سافلاً، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغيره.

فالتوبيخ نحو: أقائماً وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب؟ ومنه قولك لمن لا يثبت على حال: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ بإضمار أتتحول، وقولك لمن يلهوا دون أقرانه: ألاهيا وقد جد قرناؤك؟ بإضمار أتثبت.

وغير التوبيخ، كقولك: هنيئاً مريئاً، قال سيبويه[٥]: وإنما نصبته؛ لأنه ذكر لك خير أصابه إنسان، فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً، أو هنأه ذلك هنيئاً وقد يحذف وجوباً فى غير ما ذكرناه، كالمؤكدة مضمون الجملة،[١] والسادة مسد الخبر، نحو: ضربى زيداً قائماً"[٢].

وقد ذكر مثل ذلك كثير من النحاة[٣].

وأما التمييز فلا يصح وقوع شئ مما سبق فيه؛ وذلك لأن التمييز يبين إجمال النسبة الحاصلة بين الفعل وفاعله أو مفعوله، فإذا حذف الفعل انتفت تلك النسبة المجملة التى تحتاج إلى التمييز والتفسير، فلا يكون للتمييز حينئذ فائدة.

---

[٣] انظر: الكتاب ٤١٩/١.

[٤] سبق تخريجه فى الفصل الأول.

[٥] انظر: الكتاب ٣١٦/١،٣١٧.

[١] مثاله:(زيد أبوك عطوفاً) فعطوفاً حال أكدت مضمون الجملة قبله وهى (زيد أبوك) وذلك لأن لأبوة تقتضى العطف، وسبب وجوب حذف العامل: أن الجملة بمنزلة البدل من اللفظ به. انظر: مصباح السالك ٢٩٣/٢.

[٢] شرح ابن الناظمص٢٤٩.

[٣] أنظر: المقتضب ٢٥٥/٣ والخصائص ٢٨٦/٢ وعلل النحو صـ٥١٢،٥١٣،٥١٤ والمفصل صـ٦٥ وشرحه لابن يعيش ٦٨/٢ وشرح التسهيل ٣٥١/٢ وشرح الكافية ٨٩/٢،٩٠ وتوضيح المقاصد ١٧٢/٢ وأوضح المسالك ٢٩٢/٢ والتصريح ٣٩٣/١ والهمع ٢٤٩/١.

ويبين كذلك إجمال الاسم المبهم قبله، فإذا حذف ذلك الاسم الذى هو ناصب التمييز، يكون وجود التمييز بلا فائدة، ولا يؤدى الأسلوب معنى مفيداً فى الموضعين.

والله أعلم

المبحث الثالث عشر

مجئ الحال مقدرة أو محكية، بخلاف التمييز

الأصل فى الحال أن تدل على اتصاف صاحبها بها فى الوقت الحاضر، وقد تخرج عن هذا الأصل فترد مقدرة، أى دالة على حدوثها فى المستقبل، ومحكية أى ماضية، وذلك إذا وجدت قرينة دالة على ذلك.

قال ابن الخشاب: "وتجئ الحال مقدرة، ومنه مسألة الكتاب، وهى قوله:(مررت برجل معه صقر صائداً به غداً)[1] أى:مقدراً الصيد به غداً كذلك فسره النحوى"[2].

وقال أبو البقاء فى أقسام الحال: "والحال الثالثة: المقدرة، وهى التى لا تكون واقعة فى الحال، بل تكون منتظرة، كقولك: مررت برجل معه صقر صايداً به غداً، فـ(صايداً) حال مقدرة؛ لأنه لم يكن متشاغلاً بالصيد وقت مرورك، بل متهيئاً له مستعداً. فأما صاحب الحال هنا فالهاء فى (معه)؛ لأنها معرفة. وإن جعلت صاحب الحال (رجلاً) جاز؛ لأنك قد وصفته، وإذا جعلته حالاً من الهاء كان العامل فيه معنى الاستقرار، وإن جعلته من (رجل) كان العامل فيه (مررت) ومن هذا قول تعالى:(وخر راكعاً)[3]، (وخروا له سجداً)[4]؛ لأنه فى حال ركوعه ليس بخار، لأن الخرور هو الانحطاط، وإنما كان فى حال خروره مقدر الركوع"[5].

وقال ابن هشام فى ذكر أقسام الحال بحسب الزمان: "انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة وهو الغالب، نحو:(وهذا بعلى شيخاً)[6]، ومقدرة، وهى المستقبلية نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أى: مقدراً ذلك، ومنه: (ادخلوها خالدين)[1]، (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين)[2] ومحكية، وهى الماضية، نحو: جاء زيد أمس راكباً"[3].

---

(1) الكتاب ٤٩/٢ وانظر: المقتضب ٢٦١/١ وشرح السيرافى بهامش الكتاب ٤٩/٢.
(2) المرتجل صـ١٦٤وانظر: التعليقة لابن النحاس ٥٢٦/١.
(3) سورة ص، الآية (٢٤).
(4) سورة يوسف، الآية (١٠٠).
(5) المتبع ٣٤٣/١ وانظر: شرح السيرافى بهامش الكتاب ٤٩/٢ والأمالى الشجرية ٢٧٩/٢ وشرح ألفية ابن معطى ٥٦٥/١،٥٦٦.
(6) سورة هود، الآية (٧٢).
(1) التلاوة: (فادخلوها) سورة الزمر (٧٣).
(2) الفتح، الآية (٢٧).

وذكر مثله الأشمونى، ولكنه أنكر المحكية، فقال: "والخامس[٤]: باعتبار الزمان إلى مقارنة، وهو الغالب، ومقدرة، وهى المستقبلة، نحو مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أى مقدراً ذلك، ومنه:(ادخلوها خالدين) (لتدخلن المسجد الحرام آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين)[٥]، أى ناوين ذلك. قيل: وماضية، ومثل لها فى المغنى[٦] بجاء زيد أمس راكباً، وسماها محكية. وفيه نظر"[٧].

فقوله: (وفيه نظر) أى فى إثبات هذا القسم والتمثيل بما ذكر؛ لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة، لا لزمن التكلم.غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازاً. قاله الصبان[٨].

والذى أرجحه هو إثبات المحكية الماضية، كما أثبتها ابن هشام وغيره[٩]، وذلك لوجود القرينة الدالة على ذلك وهو (أمس)، كما أنه لم يكن متشاغلاً بالمجئ وقت التكلم؛ لوقوع تلك الحال ماضية.

ويرد على الصبان بأن المجاز لا يلتفت إليه فى قواعد النحو؛ لأنه أمر معنوى، والنحو صناعة لفظية.

فثبت بذلك مجئ الحال مقدرة، وهى المستقبلة، ومحكية، وهى الماضية، ولا يكون ذلك فى التمييز.

والله أعلم

---

[٣] المغنى بحاشية الأمير ١٤٤/٢ وانظر: التصريح ٣٨٧/١ والهمع ٢٤٥/١.

[٤] أى من تقسيمات الحال باعتبارات مختلفة.

[٥] محل الاستشهاد فى هذه الآية (محلقين، ومقصرين) لا (آمنين)؛ لأن الحلق والتقصير مقدران بعد الدخول لا مقارنات له، بخلاف (آمنين) إذ هى مقارنة للدخول. حاشية الصبان ١٩٤/٢.

[٦] انظر: المغنى١٤٤/٢.

[٧] انظر: شرح الأشمونى ١٩٣/٢.

[٨] انظر: حاشية الصبان ١٩٤/٢.

[٩] ممن أثبتوها كابن هشام: الشيخ خالد فى التصريح ٣٨٧/١ والسيوطى فى الهمع ٢٤٥/١.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافى نعمه، ويكافئ مزيده، ويدفع نقمه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبى الأمى الخاتم، صاحب الرسالة الخاتمة، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد.. فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة، أهمها ما يلى:

أولاً: أن الحال والتمييز يتفقان فى عشرة أمور، وليس فى خمسة كما قال ابن هشام والسيوطى والأشمونى.

ويفترقان فى ثلاث عشرة مسألة، وليس فى سبعة كما قالوا.

ثانياً: أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز:

١. اللاسمية.
٢. التنكير.
٣. النصب.
٤. الفضلية.
٥. رفع الإبهام[1].
٦. الاتفاق فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن جملة.
٧. الاتفاق فى التطابق، الحال مع صاحبها، والتمييز مع مميزه فى التمييز عن الجملة.
٨. جواز حذفهما لدليل.
٩. وقوعهما بعد تمام الكلام.
١٠. جواز تقديم الحال على صاحبها، والتمييز على مميزه.

ثالثاً: أوجه الافتراق بينهما:

١. أن الحال تجئ جملة، وظرفاً، وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسماً.
٢. أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، ولا كذلك التمييز.
٣. أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.
٤. أن الحال تتعدد، بخلاف التمييز.
٥. أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح.
٦. أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة، والتمييز مشتقاً.
٧. الحال تأتى مؤكدة لعاملها، بخلاف التمييز[1].

---

[1] هذه الخمسة هى التى ذكرها ابن هشام ومن تبعه فى أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز.

٨. يجوز فى لفظ الحال التذكير والتأنيث، فتقول: حال وحالة وإذا جاء اللفظ مذكراً – أى بدون تاء – جاز فى ضميره، ووصفه، والإشارة إليه التذكير والتأنيث، فتقول: هذا حال مشتق، وتلك حال مشتقة، والأخير هو الأفصح والأكثر، وأما التمييز فلا يكون إلا مذكراً فى لفظه ومعناه.
٩. الحال بمعنى (فى)، والتمييز بمعنى (من).
١٠. عامل النصب فى الحال هو الفعل أو شبهه – كما سبق – وفى التمييز مفسره وهو ذلك الاسم المبهم، وهو عشرون فى قولك: عشرون درهماً، ورطل فى قولك: رطل زيتاً، وقفيز فى قولك: فقيز براً ، وشبر فى قولك: شبر أرضاً، ومنوان فى قولك: منوان سمناً.
١١. يجوز جر التمييز بالإضافة أو بمن ظاهرة ما لم يكن عدداً أو مضافاً نحو: طل زيت، ورطل من زيت، وثوب خز، وثوب من خز، وأما الحال فلا يكون إلا منصوباً.
١٢. جواز حذف العامل فى الحال إذا دلت عليه قرينة، وامتناعه فى التمييز.
١٣. مجئ الحال مقدرة أى مستقبلة، ومحكية أى ماضية، ويمتنع ذلك فى التمييز.

رابعاً: يفرق بين الحال والتمييز فى الشواهد المختلف فيها بتقدير (من)، أو (فى)، فإن صلح تقدير (من) فتمييز، وإلا فحال.

وبعد، فهذا آخر ما توصلت إليه فى هذا البحث، فإن كنت وفقت فبعون الله تعالى وتوفيقه، وإن كنت أخطأت فى شئ فإنى أعتذر عنه بأننى أفرغت الوسع وبذلت غاية الجهد، وليعف عنى القارى الكريم؛ فالكمال لله وحده، وحسبى حسن القصد.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

(١) هذه السبعة هى التى ذكرها ابن هشام ومن تبعه فى أوجه الافتراق بين الحال والتمييز.

أهم المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – تأليف/ عبد اللطيف بن أبى بكر الزبيدى – تحقيق د/ طارق الجنابى – عالم الكتب – ط الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس مطبعة المدنى بمصر – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى، تحقيق د/ محمد بهجت البيطار – مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ.
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى، راجعه وقدم له د/ فايز ترحينى – دار الكتاب العربى – بيروت – ط الأولى – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- إعراب الحديث لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د/ عبد الإله الإله نبهان – دمشق ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازى زاهد – عالم الكتاب – بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الأمالى الشجرية – دار المعرفة – بيروت (بدون).
- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د/ بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- الإيضاح لأبى على الفارسى، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود – دار التأليف بمصر – ط الأولى ١٩٨٩م.
- البحر المحيط لأبى حيان – دار الفكر – بيروت – ط الثانية – ١٣٩٨هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمرى، تحقيق د/ فتحى أحمد – منشورات مركز البحث العلمى – جامعة أم القرى بمكة المكرمة – ط الأولى – ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى، إعداد/ عادل محسن سالم – جامعة أم القرى ط الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات – دار الكتاب ا لعربى – القاهرة – ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابى الحلبى.
- التعليقة على المقرب لأبن النحاس تحقيق د/ خيرى عبد الراضى – دار الزمان بالمدينة المنورة – ط الأولى – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- تفسير أبى السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) دار إحياء التراث العربى – بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق
د/ عبد الرحمن سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- ثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الحسين بن موسى الدينورى الملقب بالجليس، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية – ١٤١١هـ – ٢٠٠٨م.
- جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وآخر – المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة.
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب.
- حاشية الصاوى على تفسير الجلالين – دار الفكر – بيروت – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمون – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- حاشية يس على التصريح – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الباب الحلبى.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق د/ محمد على النجار – دار الكتب المصرية – ١٩٥٧م.
- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى البغدادى – المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- شرح ابن عقيل – تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – مكتبة التراث بالقاهرة – ط العشرون، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون – دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة – ط الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور المعروف بالشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبو جناح – منشورات وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٠.
- شرح الرضى على الكافية، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب بالقاهرة – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق د/ بركات يوسف هبود – دار ا لفكر – بيروت ط الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- شرح عيون الإعراب لأبى الحسن المجاشعى، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب بالقاهرة – ط الثانية – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – ط الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتب المتنبى – القاهرة.

- علل النحو لأبى الحسن الوراق – تحقيق د/ محمود محمد نصار – دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى – ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م.
- فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة للإسفراييني، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – نشر جامعة اليرموك ١٩٨١م.
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لأبى الفتح البعلى، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – المجلس الوطنى للثقافة – الكويت.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ط ا لثالثة – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف.
- اللمع لابن جنى، تحقيق د/ فائز فارسن – دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المتبع فى شرح اللمع للعكبرى، تحقيق د/ عبد الحميد أحمد محمد – جامعة قاريونس – بنغازى – ط الأولى – ١٩٩٤م.
- مجمع الأمثال للميدانى، تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر – ١٩٥٩م.
- المحتسب لابن جنى، تحقيق د/ على النجدى ناصف وآخرين – القاهرة، ١٩٦٦م.
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه – مطبعة الرحمانية بمصر – ١٩٣٤.
- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق د/ على حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات – دمشق – ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب – تحقيق/ ياسين السواس – دار المأمون للتراث – دمشق – ط الثانية.
- مصباح السالك إلى أوضح المسالك، الدكتور/ بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- معانى القرآن للأخفش، تحقيق د/ فائز فارس – الكويت – ط الأولى – ١٤٠٠هـ.
- معانى القرآن للفراء، تحقيق د/ محمد على النجار وزملائه – دار الكتب المصرية – ط الأولى – ١٩٩٥م.
- المفصل فى علم العربية للزمخشرى – دار الجيل – بيروت – ط الثانية.
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – دار الرشيد – بغداد – ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق د/ عبد الستار الجوارى، ود/ عبد الله الجبورى – مطبعة العانى – بغداد – ط الأولى – ١٣٩١هـ.

– النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – راجعه محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت – نشر دار الباز بمكة المكرمة.
همع الهوامع للسيوطى – تصحيح محمد بدر الدين النعسانى – ط الأولى ١٣٢٧هـ على نفقة محمد أمين الخانجى الكتبى وشركاه بمصر والأستانة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٩٧١
تمهيد: فى التعريف بالحال والتمييز	٩٧٦
• **الفصل الأول: أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز**	٩٧٩
- **المبحث الأول:** الاتفاق فى الاسمية	٩٨٠
- **المبحث الثانى:** الاتفاق فى التنكير	٩٨٣
- **المبحث الثالث:** الاتفاق فى النصب	١٠٠٣
- **المبحث الرابع:** الاتفاق فى الفضلية	١٠٠٨
- **المبحث الخامس:** الاتفاق فى رفع الابهام	١٠١٣
- **المبحث السادس:** الاتفاق فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن جملة	١٠١٧
- **المبحث السابع:** الاتفاق فى التطابق	١٠٢٢
- **المبحث الثامن:** حذف الحال والتمييز	١٠٢٨
- **المبحث التاسع:** وقوعهما بعد تمام الكلام	١٠٣٣
- **المبحث العاشر:** جواز تقديم الحال على صاحبها والتمييز على مميزه	١٠٣٦
• **الفصل الثانى: أوجه الافتراق بين الحال والتمييز**	١٠٤٣
- **المبحث الأول:** الفروق اللغوية بين لفظى الحال والتمييز	١٠٤٤
- **المبحث الثانى:** الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز	١٠٤٩
- **المبحث الثالث:** الحال تبين الهيئات، والتمييز يبين النسبة أو الذوات	١٠٥٧
- **المبحث الرابع:** مجئ الحال جملة وشبه جملة، بخلاف التمييز	١٠٧٦

- **المبحث الخامس:** جواز التعدد فى الحال، وامتناعه فى التمييز	١٠٩١
- **المبحث السادس:** مجئ الحال مشتقة والتمييز جامداً	١٠٩٨
- **المبحث السابع:** الافتراق فى التقدم على العامل	١١١٥
- **المبحث الثامن:** مجئ الحال مؤكدة بخلاف التمييز	١١٣١
- **المبحث التاسع:** مجئ الحال بمعنى (فى) والتمييز بمعنى (من)	١١٣٩
- **المبحث العاشر:** الاختلاف فى عامل النصب بين الحال والتمييز عن الاسم المبهم	١١٤٣
- **المبحث الحادى عشر:** مجئ التمييز مجروراً بخلاف الحال	١١٤٥
- **المبحث الثانى عشر:** حذف العامل فى الحال وامتناعه فى التمييز	١١٥٠
- **المبحث الثالث عشر:** مجئ الحال مقدرة أو محكية، بخلاف التمييز	١١٥٤
الخاتمة	١١٥٦
المراجع	١١٥٨
فهرس الموضوعات	١١٦٣